جـــــامعـــــــــة 8 مـــــــــاي 1945

قـــــــــالمـــــــــــة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة (ليسانس/ماستر) في العلوم التجارية

تخصص:مالية و تجارة دولية

تحت عنوان

أثـر تحـرير التجـارة الدوليـة في تحقيـق التنـمية الاقتصـاديـة في الجزائر خلال الفترة 1990-2017 -دراسة تحليلية-

إعداد الطالب:

-خروبي حسام الدين

إشراف الأستاذ الدكتور:

خروف منير

السنة الجامعية: 2018/2017

كلمة شكر

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي هدانا إلى نور العلم

أعطانا من موجبات رحمته القوة والعزيمة على إتمام

هذا العمل المتواضع

نتقدم بجزيل الشكر والعرفان والثناء إلى الدكتور الفاضل

"خروف منير"

الذي رحب بهذا العمل وقبل الإشراف عليه، وعلى التوجهات والإرشادات

والنصائح القيمة التي منحنا إياها في عملنا.

كما أتقدم بأسمى معاني الشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقرة

الدكتور سماعلي فوزي

الدكتورة طبايبية سليمة

على قبول مناقشة هذه المذكرة

إهداء

الحمد لله الذي يعطي الكثير على القليل ويتفضل على العمل الصغير بالأجر الكبير وينظر إلى القلوب والأعمال ولا ينظر إلى الصدر والأموال وهو العظيم القدير والصلاة والسلام على البشير النذير والسراج المنير محمد صلى الله عليه و سلم إلى ذروة العطف والوفاء ورمز العطاء إلى من علمتني النجاح والصبر وعلمني مواجهة الصعاب إلى أمي الغالية.

إلى من أوجب طاعته الرب وأحب القلب الذي عان من أجلنا كثيرا ويا من أحمل اسمه بكل فخر أنت أبي الغالي أطال الله عمرك وألبسك ثوب الصحة والعافية.

إلى من أظهروا لي ما هو أجمل ما في الحياة إلى من كانوا ميلادي وملجئي أنتم إخوتي سميرة،حمزة،أمال و أبناء أختي ميليسا و إلياس إلى رفيقي وسندي في الدراسة أمين وأصحابي مروان،أمين لعشي، صالح،علولو وولاد الكرتي خاوتي لكبار رزاق،حما،باشيش،منصف

إلى من وقفت معهم أجمل اللحظات إلى من سأفتقدهم وأتمنى أن يفتقدوني إلى من جعلهم الله إخوتي في الله ومن أحببتهم بالله أنتم ميرو صاحبي، عبدو، تقي،كربا،رزاق،أسامة،نذير،poussin، صلاح

وإلى رفيق دربي جلو

وإلى جميع أفراد أسرتي

ونخص بالتقدير والشكر الأستاذ: خروف منير.

Simou

فهرس المحتويات

المحتويـــات	الصفحة
التشكرات	
الإهداء	
فهرس المحتويات	I
المقدمـة العامـة	أ-د
الفصل الأول: الإطار النظري للتجارة الدولية.	**2- 36**
تمهيد الفصل	2
المبحث الأول: عموميات حول التجارة الدولية.	3
المطلب الأول:مفهوم التجارة الدولية.	3
أولا: تعريف التجارة الدولية.	3
ثانيا: اختلافات التجارة الدولية.	4
ثالثا: أسباب قيام التجارة الدولية.	5
المطلب الثاني: أهمية التجارة الدولية.	6
المطلب الثالث: خصائص التجارة الدولية.	8
المبحث الثاني: نظريات مفسرة للتجارة الدولية.	10
المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية.	10
المطلب الثاني: النظرية النيوكلاسيكية.	19
المطلب الثالث: الإتجاهات الحديثة في التجارة الدولية.	24
المبحث الثالث: السياسات التجارية(مفهومها وأهدافها وأنواعها) .	28
المطلب الأول: مفهوم، تعريف السياسة التجارية.	28
المطلب الثاني: أهداف السياسة التجارية.	29
المطلب الثالث: أنواع السياسة التجارية	29
خلاصة الفصل الأول.	36
الفصل الثاني: الإطار النظري للتنمية الاقتصادية.	**38-66**
تمهيد الفصل	38
المبحث الأول: عموميات حول التنمية الاقتصادية.	39
المطلب الأول: تعريف التنمية الاقتصادية.	39
المطلب الثاني:أهمية التنمية الاقتصادية وأهدافها.	40
أولا: أهمية التنمية الاقتصادية.	40
ثانيا: أهداف التنمية الاقتصادية.	41
المطلب الثالث:متطلبات تنمية الاقتصادية.	43
المبحث الثاني: التمنية الاقتصادية (نظرياتها، سياساتها، استراتيجياتها).	46
المطلب الأول: نظريات التنمية الاقتصادية.	46
المطلب الثاني: سياسات التنمية الاقتصادية.	52
المطلب الثالث:استراتيجيات التنمية الاقتصادية.	56
المبحث الثالث: اثر تحرير التجارة الدولية في تحقيق التنمية الاقتصادية .	59
المطلب الأول: علاقة التجارة الدولية بالتنمية الاقتصادية.	59
المطلب الثاني: أثار التجارة الدولية على التنمية الاقتصادية.	61
خلاصة الفصل الثاني	66
الفصل الثالث: دراسة تحليلية أثر تحرير التجارة الدولية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر 2007-2017	**68-123**
تمهيد الفصل	68

المبحث الأول: تطورات التجارة الجزائرية.	69
المطلب الأول: مرحلة الرقابة والاحتكار.	69
المطلب الثاني: مرحلة تحرير التجارة الدولية و أهم الاصلاحات الخاصة بها.	73
المطلب الثالث: تطور الشراكة الأوروجزائرية.	80
المبحث الثاني: الاصلاحات الاقتصادية والتجارية خلال الفترة (1990-2017)	86
المطلب الأول: الإصلاحات الاقتصادية 1989– 1998	86
المطلب الثاني: الإصلاحات المتعلقة بالتجارة.	90
المبحث الثالث: **دراسة تحليلية لأثر تحرير التجارة الدولية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر1990-2017.**	95
المطلب الأول: تحليل المبادلات التجارية الجزائرية خلال الفترة (1990-2017).	95
المطلب الثاني: تطور الميزان التجاري الجزائري والناتج المحلي الاجمالي.	105
المطلب الثالث:تطور الاستثمار الأجنبي والمديونية ومعدل البطالة وسعر الصرف الأجنبي.	109
خلاصة الفصل الثالث	112
الخاتمة العامة	117-114
قائمة المراجع	123-119
الملخص	

رقم الجدول	اسم الجدول	الصفحة
(1-1)	مثال افتراضي لنظرية التكاليف المطلقة.	12
(2-1)	مثال افتراضي لنظرية الميزة النسبية.	14
(3-1)	عدد وحدات الإنتاج المرافقة لساعات العمل.	17
(4-1)	كمية العمل ورأس المال اللازمة لانتاج ما قيمته مليون دولار أمريكي.	22
(1-3)	الرسوم الجمركية المطبقة على السلع.	70
(2-3)	مزايا وعيوب احتكار التجارة الدولية.	73
(3-3)	تطور الميزان التجاري الجزائري مع الاتحاد الأوروبي خلال (2005-2016).	83
(4-3)	تطور الصادرات الاجمالية الجزائرية خلال الفترة (1990-2017).	96
(5-3)	تطور الواردات الإجمالية الجزائرية خلال الفترة (1990-2017).	98
(6-3)	تطور الميزان التجاري الجزائري 1990-2017	100
(7-3)	تطور التجارة الدولية الجزائرية والناتج المحلي الإجمالي 1990-2016.	102
(8-3)	تطور الاستثمارات الأجنبية في الجزائر خلال الفترة (1990-2017).	104
(9-3)	تطور الميزان التجاري والمديونية في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)	105
(10-3)	تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2017).	107
(3-11)	تطور سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة (1990-2017).	110

رقم الشكل	اسم الشكل	الصفحة
(1-3)	تطور الميزان التجاري الجزائري مع الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2005-2015.	84
(2-3)	تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة (1990-2017).	96
(3-3)	تطور الواردات الإجمالية الجزائرية خلال الفترة (1990-2017).	98
(4-3)	تطور الصادرات والواردات الإجمالية والميزان التجاري الجزائري 1990-2017	100
(5-3)	تطور الاستثمارات الأجنبية في الجزائر خلال الفترة (1990-2017).	104
(6-3)	تطور الميزان التجاري والمديونية في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)	106
(7-3)	تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2017).	108
(8-3)	تطور سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة (1990-2017).	110

مقدمة عامة

مقدمـــة عامـــة

تعتبـر التجـارة الدوليـة أحـد المكونـات الرئيسـية للعلاقـات الإقتصـادية الدوليـة، فهـي الشـكل التقليـدي الأقـدم والأكثـر تطـورا لهـذه العلاقـات، إذ تشـكل مقدمـة وفـي نفـس الوقـت نتيجـة للتقسـيم الـدولي للعمـل الـذي تتمحـور مختلـف أشـكاله حولهـا، فهـي تـربط العـالم فـي منظومـة إقتصـادية دوليـة موحـدة، وقـد غـدت عمليـات تـدويل وعولمـة الإنتـاج ورأس المـال والجوانـب الأساسـية لحيـاة الإنسـان والمجتمـع، أهـم العمليـات التـي تـؤثر فـي الإقتصـاد العـالمي، وتعمـل علـى تغييـره بصـورة جذريـة، بحيـث صـار التـرابط والتكامـل المتزايـد هـو السـمة الأساسـية للتطـور العـالمي في الحقبة الراهنة.

كمـا تعتبـر التجـارة الدوليـة أداة أساسـية لتحقيـق التنميـة، مـن خـلال تنويـع الأنشـطة الصـناعية للبلـد وخلـق قـيم مضـافة جديـدة والتـي يعبـر عنهـا عـادة بالصـادرات مـن السـلع والخـدمات، إضـافة إلـى جلـب الإسـتثمارات الأجنبيـة التـي لهـا مسـاهمة أيضـا فـي التنميـة، مـن خـلال عوامـل الإنتـاج المختلفـة التـي تتبعهـا، ممـا يعنـي تحسـينا للهياكـل والبنـى القاعديـة ودفعـا أكبـر لزيـادة ورفـع الإنتاجيـة خاصـة عـن طريـق التكنولوجيـات الحديثـة التـي هـي فـي الغالـب مملوكـة مـن طـرف أصـحاب رؤوس الأمـوال الكبيـرة المتمثلـة أساسـا فـي الشـركات المتعـددة الجنسـيات، وهـو مـا يعنـي المسـاهمة فـي زيـادة دخـول الحكومـات والأفـراد غلـى حـد سـواء، وخلـق فـرص عمـل جديـدة وبالتـالي تقلـيص معـدلات البطالـة وتحسـين مسـتوى المعيشـة وزيـادة رفاهيـة المجتمعـات، وهـو مـا يعني في مجمل القول تأثيرها على مختلف أبعاد التنمية الإقتصادية.

والجزائـر وعلـى غـرار مختلـف الـدول الناميـة، عكفـت ومنـذ إسـتقلالها علـى إتخـاذ إجـراءات وتـدابير لتنظـيم قطـاع تجارتهـا الخارجيـة بمـا يخـدم مجموعـة الأهـداف الإقتصـادية التـي حـددتها الدولـة فـي كـل فتـرة، وقـد اختلفـت بـإختلاف الظـروف الإقتصـادية والإيـديولوجيات السياسـية التـي حكمـت البلـد، بـدءا بالرقابـة الإداريـة للتجـارة الدوليـة فـي العشـرية الأولـى التـي تلـت الإسـتقلال، مـرورا بإحتكـار الدولـة لهـذا القطـاع لعشـريتين كـاملتين وصـولا إلـى مرحلـة الإنفتـاح أو التحريـر التجـاري الـذي رافـق الإنفتـاح السياسـي والإقتصـادي الـذي تـم تبنيـه فـي نهايـة الثمانيـات وبدايـة التسعينيات.

مـن خلال ما سبـق تتبلور لدينـا مشكلة الدراسـة والتي تظهر من خلال التسـاؤل التالـي:

مـا مـدى مساهمـة تحريـر التجارة الدوليـة في تحقيـق التنمية الإقتصادية في الجزائـر؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية مجموعـة الأسئلـة التاليـة:

- ✓ ماهيـة التجـارة الدوليـة وكـذا التنميـة الإقتصادية ؟
- ✓ مـا علاقـة التجـارة الدولية بالتنميـة الإقتصادية ؟
- ✓ هـل ساهم فعلا تحريـر التجارة الدولية في الجزائـر في دفـع عجلـة التنميـة الإقتصادية ؟

❖ فرضيـات البحـث:

للإجابـة علـى هـذه الأسـئلة قمنـا بصيـاغـة عـدة فرضيـات تعتبـر القـاعدة التـي يتـم من خلالها الإنطلاق في البحث و تتمثل في:

- ✓ تعتبـر التجـارة الدوليـة أسـاس تطـور ونمـو الإقتصـاد الـوطني والتنميـة الإقتصـادية هـي نقـل الإقتصاد القومي المتخلف والإنطلاق به في معـراج التقـدم الإقتصـادي.
- ✓ توجـد علاقـة طرديـة بيـن التجـارة الدوليـة والتنميـة الإقتصادية.
- ✓ إن تحريـر التجـارة الدوليـة الجزائريـة تعتبـر سياسـة كفيلـة بتحريـك عجلـة التنميـة الإقتصادية لمل لها من أثر عليها.

❖ أسبـاب إختيـار الموضـوع:

جـاء إختيارنـا لهذا الموضوع نتيجـة لمجموعـة من الأسبـاب نجملهـا فيمـا يلـي:

- ✓ يدخـل عنـوان البحث ضمـن التخصص العلمـي الـذي أدرسـه.
- ✓ المكانـة التي تحتلهـا التجـارة الدوليـة ضمن الإقتصـاد الدولـي.
- ✓ أهميـة الموضـوع خاصـة مـع التحـولات الإقتصـادية التـي عرفتهـا الجزائـر عامـة وقطـاع التجـارة الدوليـة بصفـة خاصـة.
- ✓ أهميـة التجـارة الدوليـة في تحقيـق التنميـة الإقتصادية.

❖ أهميــة الموضــوع:

تتجلـى أهميــة الموضـوع فــي:

- ✓ دور ومسـاهمة التجـارة الدوليـة فـي تحقيـق التنميـة الإقتصـادية مـن منطلـق أن الجزائـر فـي الظرف الحالي تسعى إلى تحريرها من أجل تحقيق التنمية الإقتصادية.

❖ أهــداف الـدراسـة:

من خلال تبنـي هذا الموضوع ودراسته حولنا تحقيـق جملة من الأهداف:

- ✓ تقديـم إطـار نظـري يوضح مفهـوم التجارة الدوليـة والتنميـة الإقتصاديـة.
- ✓ إبـراز إنعكاسـات التجارة الدولية على التنمية الإقتصاديـة فـي الجزائـر.
- ✓ محاولـة توضيح أهم التحديات التـي تواجـه التجـارة الدوليـة في الجزائـر.

❖ منهـج وأدوات الدراسـة:

بغيـة الإجابـة علـى إشـكالية البحـث واثبـات مـدى صـحة الفرضـيات، اعتمـدنا فـي دراسـتنا علـى المـنهج الوصـفي عنـد الطـرق إلـى المفـاهيم الأساسـية المتعلقـة بالتجـارة الدوليـة والتنميـة الإقتصادية، كما إعتمدنا على المنهج التحليلي بغرض تحليل الجداول و الإحصائيات التجارية.

أمـا فيمـا يخـص أدوات الدراسـة التـي اعتمـدنا عليهـا فـي هـذا البحـث فقـد تمثلـت فـي كتـب بمختلـف اللغـات بالإضـافة إلـى رسـائل و أطروحـات جامعيـة، وكـذلك المجـلات والتقـارير والأنترنت.

❖ تقسيمـات الدراسـة:

للإجابة على التساؤل الرئيسي قسمنا بحثنا إلى ثلاث فصول وهي:

الفصــل الأول: يتنـاول الإطـار النظـري للتجـارة الدوليـة ويـندرج ضـمن هـذا الفصـل ثـلاث مباحـث، حيـث خصصـنا المبحـث الأول إلـى عموميـات حـول التجـارة الدوليـة، أمـا فـي الثـاني فقـد تطرقنا إلى نظريات التجارة الدولية، وفي المبحث الثالث السياسة التجارية وأنواعها.

أمـا الفصـل الثـاني: فقد تطرقنـا فيـه إلـى الإطـار النظـري للتنميـة الإقتصـادية، والـذي بـدوره يتفـرع إلـى ثـلاث مباحـث ففـي المبحـث الأول تناولنـا عموميـات حـول التنميـة الإقتصـادية والمبحـث الثـاني شـمل نظريـات وسياسـات واسـتراتيجيات التنميـة الإقتصـادية، وفيمـا يخـص المبحـث الثالـث فهو حول أثر تحرير التجارة الدولية في تحقيق التنمية الإقتصادية.

أمـا الفصـل الثالـث: فقـد تناولنـا فيـه أثـر تحريـر التجـارة الدوليـة فـي تحقيـق التنميـة الإقتصادية في الجزائر المتفرع بدوره إلى ثلاث مباحث وهي:

- **المبحـث الأول: مراحـل تطـور التجـارة الدولية في الجزائـر.**
- **المبحث الثاني: الإصلاحـات الإقتصاديـة والتجاريـة.**
- **المبحـث الثالـث: دراسـة تحليليـة لأثـر تحريـر التجـارة الدوليـة فـي تحقيـق التنميـة الإقتصادية في الجزائـر 1990-2017.**

❖ صعـوبات الدراسـة:

صادفتنـا خلال بحثنـا جملـة من الصعوبـات، والتـي يمكن إيجازها فيمـا يلـي:

- ✓ التضـارب الكبيـر فـي مختلـف الإحصـاءات مـن مختلـف القطاعـات ومراكـز الإحصـاء.
- ✓ صعوبـة تطبيـق وفهـم الموضـوع خاصـة عنـد إسقاطـه علـى الإقتصـاد الوطنـي بسبب أن المعاش يختلف عن الجانب النظري.

الفصل الأول :

الإطار النظري للتجارة الدولية

تمهيد الفصل:

شكلت التجارة منذ القديم اهتمام وتفكير الإقتصاديين، والواقع أن هذا الاهتمام يزداد ويكتسب قوة مع مرور الوقت، فهي القوة الدافعة للتنمية الإقتصادية وأداة تعكس الواقع الحالي للهياكل الإقتصادية والإنتاجية حيث تعد التجارة معيار تطور وتوازن الدول في تأمين احتياجاتها خلال الاستيراد وفي نفس الوقت تتخلص من السلع والخدمات المختلفة من خلال التصدير.

وتعتمد الدول في تطبيق سياساتها في مجال علاقاتها الإقتصادية الدولية خاصة في مجال التجارة الدولية على السياسات التجارية، والتي تتراوح دوما بين أوضاع تتميز بدرجة أكبر من الحرية وأخرى بدرجة أكبر من الحماية، حسب طبيعة توجه الدول الإقتصادي.

ومن خلال هذا الفصل نسلط الضوء على التجارة الدولية، فقسمنا الفصل إلى المباحث التالية:

- **المبحث الأول** : عموميات حول التجارة الدولية.
- **المبحث الثاني** : نظريات مفسرة للتجارة الدولية.
- **المبحث الثالث** : السياسات التجارية.

المبحث الأول: عموميات حول التجارة الدولية.

تعتبر التجارة الخارجية من أهم الركائز الأساسية لاقتصاد أي دولة، حيث تتفاعل مع مختلف القطاعات الأخرى لإقتصاد البلد. كما تتفاعل مع إقتصاديات الدول المتعامل معها وهذا بواسطة عمليات الاستيراد والتصدير ونظرا لأهمية التجارة الخارجية في بحثنا خصصنا هذا المبحث لنتناول فيه مختلف المفاهيم الخاصة بالتجارة الخارجية وتطورها في العالم.

المطلب الأول: مفهوم التجارة الدولية.

أولا: تعريف التجارة الدولية.

لقد أظهر الأدب الإقتصادي تباينا في الآراء حول تحديد مفهوم التجارة الدولية وبالتالي تعددت التعاريف المتعلقة بها ولذا نحاول تقديم جملة التعريفات قصد الوصول إلى مفهوم شامل لمصطلح التجارة الدولية.

التعريف الأول : يقصد بالتجارة الدولية "عملية انتقال السلع والخدمات بين الدول" والتي تنظم من خلال مجموعة من السياسات والقوانين والأنظمة التي تعقد بين الدول وتعتبر التجارة الدولية من علم الإقتصاد الجزئي كونها تهتم بالوحدات الجزئية مثل التصدير والاستيراد و ما إلى ذلك.[1]

التعريف الثاني: هي المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاثة المتمثلة في انتقال السلع والأفراد ورؤوس الأموال، تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة، أو بين حكومات ومنظمات اقتصادية تقطن في وحدات سياسية مختلفة.[2]

التعريف الثالث: كما تعرف التجارة الدولية بأنها فرع من فروع علم الإقتصاد يختص بدراسة الصفقات الإقتصادية الجارية عبر الحدود الوطنية، والصفقات الإقتصادية المقصودة هنا تعني ما يلي :

[1] عطاء الله الزبون، **التجارة الخارجية**، دار اليازوري للنشر و التوزيع، الأردن، عمان،2015، ص8 .

[2] مصطفى حسام داوود، رشاد العصار، عليان الشريف، **التجارة الخارجية**، دار المسيرة، الأردن، 2000، ص 12.

- تبادل السلع المادية وتتمثل في حركة المواد الأولية ونصف المصنعة والتامة الصنع, الإستهلاكية منها والإنتاجية.
- تبادل الخدمات و تضم خدمات النقل والتأمين والتمويل و تقديم الخبرات الفنية ونقل الأفراد عبر الحدود.
- تبادل النقود وتضم هذه حركة رؤوس الأموال للإستثمارات الطويلة والقصيرة الأجل وللإستثمارات المباشرة والغير مباشرة (علي شكل قروض).[1]

التعريف الرابع: كما تعني التجارة الدولية "عمليات التبادل في السلع والخدمات التي تحدث بين دولتين أو أكثر، أما التجارة الداخلية تعني عملية التبادل التي تجري داخل الحدود السياسية لدولة معينة وتتعرض التجارة الخارجية إلى مجموعة من القيود الجمركية والكمية إلى أنظمة وتعليمات متنوعة وإلى نشأة حقوق وديون بين الدول المتاجرة مع بعضها وتتأثر بالتغيرات السياسية والدبلوماسية بين الدول".[2]

ثانيا: إختلافات التجارة الدولية.

من أبرز إختلافات التجارة الدولية عن التجارة الداخلية ما يلي:

- وجود مجموعة من القيود التي تحكم حركات التبادل الدولي تختلف تماما عن تلك التي تحكم التبادل الداخلي، وتتعلق هذه القيود بتحركات السلع والخدمات وعوامل الإنتاج والتي تحكمها مجموعة من القيود تعرف بإسم السياسة التجارية.
- إختلاف العملات التي يتم التبادل بها دوليا مما يؤدي إلى ظهور مشاكل الصرف، فعادة ما يتم التعامل دوليا بالعملات القوية المقبولة دوليا مثل الدولار و اليورو.... الخ، كما أن أسعار عملات الدول المختلفة تتعرض للتقلب اتجاه هذه العملات وفقا لظروف العرض والطلب وكذا السياسات المختلفة التي تتخذها الدول لتحقيق إستقرارها النقدي.

[1] إسماعيل عبد الرحمان، حربي عريقات، **مفاهيم ونظم إقتصادية: التحليل الإقتصادي الكلي والجزئي**، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى،عمان، الأردن، 2004، ص 241.

[2] خالد أحمد فرحان المشهداني، رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي، **مبادئ الاقتصاد**، الطبعة العربية، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2015، ص 157.

- إختلاف القوانين المنظمة لحركات التجارة الخارجية من دولة إلى أخرى، ولذلك يواجه المتعاملون في التجارة الخارجية قوانين مختلفة عن تلك التي تحكم تحركات السلع والخدمات داخل حدودهم الجغرافية.
- تعتبر الأسواق الدولية أسواق منفصلة بسبب اختلاف أشكال التدخل الحكومي، ويعد اختلاف خصائص الأسواق ما بين الدول من بين أهم العناصر التي تميز التجارة الداخلية عن التجارة الدولية،فالأسواق العالمية يسودها حالة المنافسة الكاملة أو على الأقل تكون المنافسة فيها أكثر من تلك الموجودة في الأسواق المحلية.[1]

ثالثا: أسباب قيام التجارة الخارجية.

يرجع تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية بين الدول إلى جذور المشكلة الإقتصادية أو ما يسميه الإقتصاديون بمشكلة الندرة النسبية فمن الحقائق المسلم بها في العالم اليوم أنه مهما اختلفت النظم السياسية في دول العالم المتخلفة، فإنها لا تستطيع إتباع سياسة الإكتفاء الذاتي بصورة كاملة إن السياسات التي حافظت على النموذج القديم وكانت غير فعالة ومكلفة أيضا لم تعد قادرة على الاستمرار في هذا المنهج وذلك لعدة أسباب منها: [2]

السبب الأول : هو التراجع المتوقع للنفط ومواد الدخل الأخرى المستمدة من أنحاء العالم.

السبب الثاني: هو التنافس المتزايد في الأسواق العالمية.

السبب الثالث: هو تراجع فرص النزوح العمالي إلا أن السبب الأكثر إلحاحا على الإطلاق فيتمثل في الضغوطات الهائلة التي تتراكم في أسواق العمل المحلية وكذلك ملايين الداخلين الجدد الأصغر سنا والأفضل تعليما إلى الأسواق العمل وإن خيارات العمل البديلة في القطاع العام أو في الأسواق المحلية الصغيرة قد استأنفت وهو الأمر الذي من شأنه زيادة الحاجة إلى التغيير.

[1] بلقاسم زايري، **إقتصاديات التجارة الدولية**، دار الأديب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006، ص 15.

[2] رشاد العصار وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 15- 16.

كل هذه الأسباب ساهمت في ظهور مفهوم التجارة الدولية الذي جعل من كل دولة تتوسع في استخدام أحدث ما وصل إليه العلم وتخصص بدراسة المعاملات الإقتصادية.[1]

المطلب الثاني: أهمية التجارة الدولية.

تلعب التجارة الدولية دورا مميزا في الحياة الإقتصادية، الإجتماعية، والسياسية إذ يمكن من خلال هذا الدور تحديد الملامح الأساسية للدولة والجوانب والأشكال الأساسية لعلاقتها مع الدول الأخرى ويتمثل هذا الدور في المجالات التالية:

أولا: المجال الإقتصادي:

حيث تسعى التجارة الدولية في المجال الإقتصادي لتحقيق ما يلي:

- تعتبر منفذا لتصريف فائض الإنتاج عن حاجة السوق المحلية, وحيث يكون الإنتاج المحلي أكبر مما تستطيع السوق المحلية استيعابه والإستفادة من ذلك في تعزيز الميزانية من الصرف الأجنبي.[2]
- تشجيع الصادرات يساهم في الحصول على المكاسب في صورة رأس مال أجنبي يلعب دورا في زيادة الاستثمار وبناء المصانع وإنشاء البنية خاصة في البلدان النامية وبالتالي النهوض بالتنمية الإقتصادية.
- تعتبر مؤشرا على قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولية لإرتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة وقدرة الدولة على التصدير ومستويات الدخول فيها وكذلك قدرتها على الإستيراد وانعكاس ذلك كله على رصيد الدولة من العملات الأجنبية.[3]
- نقل التكنولوجيا والمعلومات الأساسية التي تفيد في بناع الإقتصاديات المتينة وتعزيز عملية التنمية الشاملة.
- تحقيق التوازن في السوق الداخلي نتيجة تحقيق التوازن بين كميات العرض والطلب.[4]

---

[1] دار الساقي، **التجارة والإستثمار والتنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**، بيروت، لبنان، 2004، ص 28.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، **النظرية الإقتصادية**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2000، ص 373.

[3] رشاد العصار، حسام داود، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 16.

[4] رعد حسن الصرن، **أساسيات التجارة الدولية المعاصرة**، دار رضا للنشر، سوريا، 2000, ص 57.

- زيادة الإنتاج المتحقق من خلال ما يمكن أن يتيح التبادل الدولي من قدرات أكبر وأوسع للتخصص وتقسيم العمل الدولي وبالإستناد إلى المزايا النسبية والمطلقة وهو يمكن أن يساهم في زيادة الاستخدام وزيادة الإنتاج والدخل اعتمادا على السوق المحلية إضافة إلى السوق الدولية.
- إن التجارة الدولية تتيح المنافسة بين المنتجين وتلاقي حصول إحتكار للسوق, وبالذات في ظل حرية السوق بما فيها حرية التجارة الدولية، وهو الأمر الذي يقود إلى توفير السلع بأسعار أقل ونوعية أفضل، خاصة أن المنتج لا سبيل لديه من أجل زيادة أرباحه سوى خفض التكاليف وتحسين النوعية لأن سعر سلعته يحدده السوق، ومن ثم فإن المنافسة التي تساهم في توفيرها التجارة الدولية تتيح إنتاج أكبر وبسعر أقل ونوعية أفضل وهو ما يساهم في رفع مستوى المعيشة وزيادة الاستخدام والإنتاج والدخل.[1]

ثانيا: المجال الإجتماعي.

تسعى التجارة الدولية في المجال الإجتماعي لتحقيق ما يلي:

- زيادة رفاهية الأفراد عن طريق توسيع قاعدة الاختبارات فيما يخص مجال الإستهلاك والإرتقاء بالأذواق وتحقيق كافة المتطلبات والرغبات.
- تحقيق التغيرات الضرورية في البنية الاجتماعية الناتجة عن التغيير في البنية الإقتصادية.
- إمكانية الحصول على أفضل ما توصلت له العلوم والتقنيات المعلوماتية بأسعار رخيصة نسبيا، والتأثير المتزايد للتجارة الخارجية على حياتنا اليومية.[2]

ثالثا: المجال السياسي.

حيث تسعى التجارة الدولية في المجال السياسي لتحقيق ما يلي:

- إقامة العلاقات الودية وعلاقات الصداقة مع الدول الأخرى المتعامل معها.

[1] فليح حسن خلف، الاقتصاد الكلي، جدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2007، ص354.

[2] رشاد العصار، حسام داود، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص13.

- العولمة السياسية التي تسعى لإزالة الحدود وتقصير المسافات فهي تحاول أن تجعل العالم بمثابة قرية جديدة وبذلك تكون قد استفادت من التكنولوجيا الحديثة ومسالك التجارة الخارجية العابرة للحدود. [1]

المطلب الثالث: خصائص التجارة الدولية.

تتميز التجارة الدولية بخصائص كثيرة نذكر منها:

1- التكوين الغير متكافئ لأطراف المعاملات:

الخاصية الأساسية للمعاملات الإقتصادية الدولية لأن التبادل فيها غير متكافئ ويرجع هذا اللاتكافؤ إلى التفاوت الشديد بين إقتصاديات أطراف التبادل، ويرجع هذا اللاتكافؤ إلى التفاوت الشديد بين إقتصاديات أطراف التبادل وهذا التفاوت اللامتكافئ بين الأطراف انعكس وبطبيعة الحال على التكافؤ فيما يتم تبادله، فالدول المتقدمة تفرض نسب تبادل لصالحها وذلك لعرضها منتجات احتكارية فيزيد الطلب عليها، في حين منتجات الدول المتخلفة عبارة عن منتجات إحتكارية فيزيد الطلب عليها، في حين منتجات الدول المتخلفة عبارة عن منتجات تنافسية تصارع مع أسواق الدول المتقدمة.

2- الإنخراط المتزايد للدول المتخلفة في السوق الرأسمالي العالمي:

الدول المتخلفة هي الأكثر انخراطا في السوق العالمي والأكثر اعتمادا على التجارة الخارجية من الدول المتقدمة، ويرجع هذا أساسا إلى تزايد الطلب على السلع الاستهلاكية إشباعا لرغبة محاكاة نمط الحياة الغربية.

كما أن الإقتصاد السلعي في الدول المتخلفة ذو توجه خارجي كالبترول والمنتجات المنجمية يتم إنتاجها حسب احتياجات الدول المتقدمة.

3- تدهور المبادلات الخاصة بالدول المتخلفة:

إن سبب تدهور المبادلات للدول المتخلفة هو أن النمو الإقتصادي يؤدي إلى زيادة الطلب على المنتجات الإستهلاكية ويزيد هذا الطلب مع تزايد عدم التكافؤ في التوزيع، فقابلية الإنفاق على سلع الرفاهية تتعاظم بسرعة أكبر مع تعاظم الإنفاق على الضروريات، مما يؤدي

[1] رشاد العصار، حسام داود، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص13.

إلى تناقص الطلب على السلع الغذائية وزيادته على السلع الإستهلاكية، فتتوجه الدول المتخلفة للخارج للحصول على هذه السلع التي لا تنتج أكثرها، فيؤدي ذلك إلى تدهور نسب المبادلة للدول المتخلفة المنتجة للمواد الأولية.

4- التقلبات في أسعار المواد الأولية:

تعتمد الدول النامية على الدخل المتأتي من صادرات المواد الأولية لمواجهة متطلباتها من السلع الصناعية ومتطلبات الإستثمار والتنمية، وعادة ما يمثل الدخل من التجارة الخارجية نسبة كبيرة من الدخل القومي, فإذا تعرضت أسعار هذه المواد الأولية للتغير في السوق العالمي فإن ذلك ينعكس مباشرة على مستوى دخل رفاهية الدول النامية.

5- الإستهلاك المتفاوت:

أدى انقسام العالم إلى دول صناعية وأخرى غير صناعية إلى أن أصبحت الدول الصناعية هي الأكثر استهلاكا للسلع المصنعة فإذا أرادت الدول المتخلفة أن تحقق استهلاكا فرديا مساويا لتتوسط المعدل العالمي عليها أن تضاعف وارداتها، ولكي يحدث ذلك عليها مضاعفة صادراتها بنفس النسبة إن لم تكن أكثر وهذا بالطبع غير ممكن.

6- الجهود الدولية للمعاملة التفضيلية للدول المتخلفة:

نتيجة للأوضاع المتردية للدول المتخلفة في السوق العالمي للرأسمالية تصاعدت المطالب بمعاملة تفضيلية أو تميزية لصالح هذه الدول بحيث يتم دراسة حاجات الأطراف على حدا وحاجات الأطراف على حدا وحاجات الصناعات على حدا.[1]

7- تطور هيكل التجارة الدولية:

يلاحظ أن نمو التجارة الدولية قد يعبر بصورة كبيرة حيث كانت في الماضي تعتمد على تجارة المواد الأولية، ثم زادت نسبة التجارة في السلع ذات التكنولوجيا المتقدمة.

كما يلاحظ أن نمو التجارة الدولية أسرع من نمو الإنتاج العالمي و السبب في ذلك هو تحرير التجارة الدولية، وسياسات الانفتاح والترابط بين إقتصاديات العالم.

[1] محمد صفوت قابل، **سياسات و نظريات التجارة الخارجية، مطبعة العشري**، طبعة 2010، ص ص 83- 84.

المبحث الثاني: نظريات مفسرة للتجارة الدولية.

تعددت الآراء والنظريات المفسرة لأسباب قيام التجارة الخارجية بين دول العالم، وذلك تبعا للعصر لقد الذي ينتمي إليه كل مفكر أو المدرسة التي يؤمن بأفكارها.

وفي هذا المبحث سنتناول النظريات المفسرة للتجارة الخارجية، حيث أنه في المطلب الأول سوف نتناول النظرية الكلاسيكية وفي المطلب الثاني نتناول النظرية النيوكلاسيكية وفي المطلب الثالث النظرية الحديثة في تفسير التجارة الخارجية.

المطلب الأول:النظرية الكلاسيكية:

ظهرت النظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر مدافعة عن حرية التجارة الخارجية، ومظهرة أن قوة الدولة الإقتصادية لا تكمن فيما تحويه خزائنها من معادن نفيسة فقط، وإنما أيضا بما يتوفر لديها من موارد إقتصادية حقيقية متمثلة في الأراضي والمنازل وسلع الإستهلاك.

وفي النظرية الكلاسيكية نميز ثلاث اتجاهات وهي كما يلي:

أولا: نظرية الميزة المطلقة (آدم سميث 1723-1790)

تعد هذه النظرية أول نظرية ظهرت لتفسير قيام التجارة الخارجية بين الدول الإقتصادية آدم سميث من خلال كتابه ثروة الأمم 1776 حيث ركزت هذه النظرية على جانب العرض في تفسير أسباب الفوارق السعرية بين الدول واعتمدت في ذلك على تحديد أنماط التجارة بين الدول بمعنى تحديد السلع التي تقوم الدولة بتصديرها والسلع الأخرى التي تقوم بإستيرادها من الدول المشتركة معها في التجارة.

وتعتبر هذه النظرية أن وظيفة التجارة الخارجية هي التغلب على ضيق السوق المحلي وإيجاد المجال الحيوي لتصريف فائض الإنتاج عن حاجة الاستهلاك المحلي لكل دولة مشتركة في التجارة وتستخدم هذه النظرية الفرق المطلق في التكاليف الإنتاجية بين الدول وهذا المفهوم يعرف بالميزة المطلقة، وقد اعتمد آدم سميث مبدأ تقسيم العمل في الإنتاج حيث اعتبره الركيزة

الأساسية التي تحكم قدرة الدولة الإنتاجية و توجيهها الوجهة الإقتصادية الصحيحة ولهذا اعتبر سميث أن التكلفة الحقيقية للإنتاج تقاس بمقدار وقت العمل اللازم لإنتاج السلعة.[1]

ولقد اعتقد سميث أن ظروف الحرية الإقتصادية هي الأكثر ملائمة لزيادة الطاقة الإنتاجية حيث يصبح الأفراد أحرار في اتخاذ الأنشطة التي تحقق لهم مصالحهم مما يدفع بالأفراد إلى التخصص في الأنشطة التي تتناسب مع قدراتهم الخاصة هكذا يتم تقسيم العمل بما يحقق أعلى إنتاجية ممكنة في ظل المنافسة الكاملة.

وعلى هذا لم يؤمن سميث أهمية دور في التدخل في النشاط الإقتصادي بل على عكس اعتقد سميث في وجود يد خفية تسعى إلى تحقيق مصلحة المجتمع ككل عندما يكون الأفراد أحرار في اختيار الأنشطة الإقتصادية التي تحقق مصالحهم الشخصية وربما الدور الوحيد الذي أن تلعبه الحكومة من وجهة نظر سميث يتلخص في الحفاظ على كفاءة عمل الأسواق دون أي شوائب إحتكارية.[2]

أما الفرضيات التي استندت إليها نظرية الميزة المطلقة فهي:

- أن كل دولة تنتج سلعة واحدة أو مجموعة من السلع بكلفة حقيقية أقل مما يستطيع شركاؤها التجاريون.
- أن التكلفة الحقيقة تقاس بمقدار وقت العمل اللازم لإنتاج السلعة وفقا لنظرية القيمة المبنية على العمل.
- أن العمل هو العنصر الإنتاجي الوحيد المستخدم في الإنتاج.
- أن آلية السوق و المنافسة داخل الإقتصاد يتضمن وجود معدل تبادل واحد بين السلع والذي يعكس تكلفة العمل الحقيقية لهذه السلع.
- صعوبة انتقال عنصر العمل بين الدول مما يعني عدم إمكانية تطبيق نظرية القيمة المبنية على العمل في تحديد معدلات التبادل السلمي بين الدول بسبب العوائق السياسية والثقافية والقانونية إما حركة عنصر العمل عبر الدول المختلفة.[3]

---

[1] حسام علي داود، أيمن أبو خضير وآخرون، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، دار المسيرة للنشر والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2002، ص 33.

[2] ميرندا زغلول رزق، **التجارة الدولية، كلية التجارة ببنها**، جامعة الزقازيق، مصر، 2010، ص 17.

[3] حسام علي داود، أيمن أبو خضير وآخرون، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، مرجع سبق ذكره، ص 34.

ولتوضيح ذلك نفترض وجود دولتين هما الولايات المتحدة الأمريكية و البرازيل كل منهما يستطيع إنتاج سلعتين فقط للتبسيط هما القمح و البن، و بافتراض أن إنتاجية الغذاء في كل منهما كانت على النحو الموضح في (الجدول رقم 1).

الجدول رقم (1-1): مثال إفتراضي لنظرية التكاليف المطلقة

المنتوج / البلد	البن	القمح
و.م.أ	1	4
البرازيل	3	2

المصدر: السيد محمد أحمد السيريتي، **اقتصاديات التجارة الدولية والتطبيق**، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2011، ص 28.

ومن الجدول رقم (1-1) يتضح ما يلي:

- أن الولايات المتحدة الأمريكية لديها ميزة مطلقة في إنتاج القمح لأن إنتاجية الفدان فيها أكبر من البرازيل.
- أن البرازيل لديها ميزة مطلقة في إنتاج البن، لأن إنتاجية الفدان فيها أكبر من الو.م.أ.
- تقوم بينهما تجارة دولية بسبب اختلاف المزايا المطلقة بينهما حيث تتخصص الو.م.أ في إنتاج وتصدير القمح وتتخصص البرازيل في إنتاج وتصدير البن.[1]

ويتضح مما سبق أن قانون الميزة المطلقة يقرر أن دولة ما " أ " يكون لديها ميزة مطلقة في إنتاج سلعة "س" بالمقارنة بالدولة أخرى "ب" وإذا كانت كمية محدودة من عوامل الإنتاج (عمل، رأس مال، أرض) في الدولة " أ " بإمكانها إنتاج كمية أكبر من السلعة "س" بالمقارنة بإنتاجية نفس كمية الموارد في الدولة الأخرى "ب" من نفس السلع.

[1] السيد أحمد السريتي، **إقتصاديات التجارة الدولية بين النظرية و التطبيق**، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الإسكندرية، ص ص 28-29.

الميـزة المطلقـة التبادليـة فـإذا كـان لـدينا دولتـين "أ" و "ب" و سـلعتان "س" و"ص" وكانـت الدولـة "أ" لـديها ميـزة مطلقـة فـي إنتـاج السـلعة "س" و الدولـة "ب" لـديها ميـزة مطلقـة فـي إنتـاج السـلعة "ص" فإننـا نكـون بصـدد حالـة الميـزة المطلقـة التبادليـة و هـي مماثلـة تمامـا لحالـة و.م. أ والبرازيـل فـي سـلعتين القمـح والـبن حيـث يكـون لكـل دولـة ميـزة مطلقـة فـي إنتـاج سـلعة مـا وفـي هـذه الحالـة فـإن الإنتـاج الكلـي للبلـدين يمكـن زيادتـه لـو أن كـلا مـن البلـدين تخصـص فـي إنتـاج السـلعة التي يتميز فيها بميزة مطلقة.

تقييـم النظريـة:

عـرف آدم سـميث ثـروة الأمـة بقـدرتها علـى إنتـاج السـلع والخـدمات وبالتـالي يجـب عليهـا أن تبحـث عـن السـبل التـي تمكنهـا مـن زيـادة القـدرة الإنتاجيـة وهـذا لا يـتم إلا عـن طريـق الحريـة الإقتصـادية وأن دور الدولـة محـدود يتمثـل فـي الحفـاظ علـى كفـاءة عمـل الأسـواق بصـورة تنافسـية دون قيـود احتكاريـة وإن تقسـيم العمـل يحقـق أعلـى إنتاجيـة فـي ظـل المنافسـة الكاملـة حيـث يشـكل اخـتلاف النفقـات المطلقـة عنـد آدم سـميث أساسـا للتخصـص وتقسـيم العمـل الـدولي ولـذلك فهـذا الاختلاف في رأيه هو سبب قيام التجارة الدولية.[1]

لكـن يؤخـذ علـى أن نظريـة سـميث لـم تفسـر أسـباب قيـام التجـارة الخارجيـة بـين الـدول فـي حالـة وجـود ميـزة مطلقـة للـدول فـي إنتـاج السـلعتين فـي حـين لا تتمتـع الدولـة الأخـرى بـأي ميـزة فـي إنتـاج أي مـن السـلعتين ومـن ناحيـة أخـرى لا يـرى سـميث داعيـا للتفرقـة بـين التجـارة الداخليـة والتجـارة الخارجيـة فالثانيـة تعـد إمتـداد للأولـى وكلاهمـا وسـيلة للـتخلص مـن الإنتـاج الفـائض وتطبيـق مبـدأ تقسـيم العمـل والتخصـص. وقـد كـان **ريكـاردو** هـو مـن أوضـح هـذا الفـارق فـيم أسـماه بقانون النفقات النسبية.[2]

[1] محمد سيد عابد، **التجارة الدولية**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1999، ص 29.

[2] زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2004، ص 12.

ثانيا: نظرية الميزة النسبية (دافيد ريكاردو 1772-1823)

نشر ريكاردو كتابه "**مبادئ في الإقتصاد السياسي**" عام 1817، وقدم فيه قانون النفقات النسبية، والذي يعد من أهم القوانين الإقتصادية، ويطلق على نظرية النفقات النسبية أيضا نظرية المنافع المقارنة أو المزايا النسبية.[1]

وطبقا لتحليل ريكاردو، إذا كانت دولة ما مختلفة مطلقا في كافة السلع فإنه لا يزال هناك أساس لقيام تجارة مربحة بينها وبين الدولة الأخرى على أساس الميزة النسبية.

فبإفتراض وجود دولتين وسلعتين:

توضح نظرية الميزة النسبية، أنه إذا كانت دولة ما أقل كفاءة عن الدولة الأخرى في إنتاج السلعتين التي تتم فيها التجارة، فإنه أساس قيام التجارة سيظل موجود بين الدولتين إذا كانت درجة الكفاءة في إنتاج السلعتين مختلفة.[2]

ونستطيع توضيح نظرية ريكاردو النسبية بالمثال الرقمي الذي اعتمد عليه في نظريته، وهو دراسة دولتين هما البرتغال وإنجلترا حيث إستخدم ريكاردو ما يتطلبه العمل من وقت لتوضيح التكلفة مبينا ذلك في الجدول رقم (1-2) التالي:

الجدول رقم (1-2): مثال إفتراضي لنظرية الميزة النسبية

المنتوج / البلد	النبيذ (برميل)	الأقمشة (ياردة)
البرتغال	80 يوم	90 يوم
إنجلترا	120 يوم	100 يوم

المصدر: رشاد العصار،حسام داود، وآخرون، **التجارة الخارجية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2000، ص 26.

[1] عبد الفتاح أبو شرار، **الإقتصاد الدولي نظريات و سياسات**، دار المسيرة للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2007، ص 39.

[2] عبد الرحمان يسري، إيمان محب زكي، **الإقتصاد الدولي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص 36.

ويلاحظ من الجدول أن البرتغال لها ميزة مطلقة على انجلترا في كلا خطى الإنتاج (ويمكن أن يكون السبب هو الأرض الأفضل) ولكن ريكاردو يصر على أن التجارة يمكن أن تقوم بينهما في كل الأحوال وأكثر من ذلك أن تكون مربحة لكلا الدولتين.

قبل قيام التجارة ستكون الأسعار الداخلية في كلا الدولتين متناسبة مع تكاليف الإنتاج ومن ثم فإنه في ظل نسبة تكلفة النبيذ بالنسبة للقماش في انجلترا وهي 100/120 فإنه يجب مبادلة جالون واحد من النبيذ مقابل 1.2 ياردة من القماش.

السبب هو افتراضنا الخاص بهذه المناقشة، فإذا أمكن مبادلة جالون من النبيذ في السوق مقابل (1.3) ياردة من الإقمشة بدلا من (1.2) ياردة فإن الناس عندئذ يستطيعون أن يربحوا بإنتاج نبيذ إضافي و بيعه بأكثر مما يكلف وهذا سوف يخفض سعر النبيذ باتجاه النسبة 100/120، وفي المقابل فإن نسبة تكلفة النبيذ إلى القماش في البرتغال هي90/80 وبالتالي فإنه سيتم تبادل جالون من النبيذ مقابل 0.88 ياردة من القماش.

والآن إذا سمحنا التجارة مع البرتغال على النبيذ مقابل القماش الإنجليزي أكثر مما يستطيعون الحصول عليه من خلال التجارة من منتجي النبيذ في انجلترا. ولقد كان من المعتاد أن يجلب المقدار من القماش ما قدره 11/10 جالون من النبيذ، ولكن الآن ومن خلال التبادل مع البرتغال فإن كل وحدة من القماش تجلب لهم8/9 جالون من النبيذ عند الأسعار القائمة في البرتغال وتستطيع انجلترا في مائة ساعة عمل أن تحصل على منتج إعتاد أن يكلف 135ساعة عمل، وعملية الحساب كالتالي:

100سا= ياردة من القماش، وياردة من القماش=8/9 جالون ستكلف 120x80/90=135 سا عمل.

وفي نفس الوقت فإن ذلك سيؤدي إلى عدم رضا صانعي النبيذ الإنجليز إذ أن المفاضلة الكبيرة للتجارة الحرة هي ما الذي يجب عمله للصناعات التي يلحق بها الضرر عن طريق المنافسة الأجنبية.

وإذا عدنا إلى البرتغال نجد أن التجار أيضا يحققون اكتشافا أخر فإن هؤلاء الذين كانوا قادرين من قبل على مبادلة جالون نبيذ مقابل 9/8 ياردة فقط من القماش في البرتغال يستطيعون الآن الحصول على 10/12 ياردة من القماش إذا تم إرسال النبيذ إلى إنجلترا، ويحصل البرتغاليون بـ 80 سا عمل على ما كان يكلف 108 سا في الداخل.[1]

وعملية الحساب في البرتغال كالتالي:

80 سا عمل =جالون نبيذ= 10/12 ياردة قماش بعد التجارة وكان من المعتاد أن تكلف الياردة الواحدة 90 سا عمل وبالتالي فإن 10/12 جالون ستكلف 90*10/12= 108 سا عمل، ويلاحظ مرة أخرى أنه ستكون هناك خيبة أمل في لشبونة إذ أن تجار القماش سيخسرون تجارتهم.

ونلاحظ مما سبق ما يلي:

- عند أي سعر للنبيذ أرخص من 100/120 فإنه يجب على إنجلترا أن تبيع القماش وتشتري النبيذ.
- عند أي سعر للقماش أرخص من 90/80 فإن البرتغال سوف تكسب من خلال بيع النبيذ وشراء القماش.

ومع ذلك فنحن لا نعرف حتى الآن النسبة الفعلية التي سوف تقوم عندها تجارة السلع من جانب انجلترا و البرتغال حيث أن نموذج ريكاردو لم يقدم بدرجة كافية البيانات اللازمة لذلك كما لا نعرف أيضا الكميات التي يجب الإيجار بها.

ولكن نستطيع أن نتأكد أن السعر سوف يستقر في مكان ما بين (100/120 و90/80) نظرا لأن المزيد من النبيذ في إنجلترا سوف يخفض سعر النبيذ بالنسبة للقماش وكذلك فإن المزيد من القماش في البرتغال سيخفض سعر القماش بالنسبة للنبيذ، والأمر كذلك إذا أن القليل من النبيذ من البرتغال سيرفع السعر هناك وكذلك القليل من القماش في إنجلترا سيرفع سعر القماش في إنجلترا.[2]

[1] رشاد العصار، حسام داود، وآخرون، **التجارة الخارجية**، مرجع سبق ذكره، ص 26.

[2] رشاد العصار، حسام داود، **التجارة الخارجية**، مرجع سبق ذكره، ص ص 27-28.

ثالثا: نظرية القيم الدولية (جون ستيوارت).

إكتفى ريكاردو في عرضه لنظرية التكاليف النسبية يعود بالفائدة طالما أن معدل التبادل الدولي يقع بين حدين الأدنى والأقصى لسعر إحدى السلعتين بالنسبة للأخرى، وبالتالي لم تستطع نظرية التكاليف النسبية أن تحدد مقدار الربح الذي يحصل عليه كل طرف من أطراف التبادل الدولي، لذلك جاءت نظرية جون ستيوارت ميل لتبرز فكرة الميزة النسبية عوض التكاليف النسبية من خلال كتابه "**مبادئ الإقتصاد الدولي**".

يرى جون ستيوارت ميل فرق بين حالة التبادل الداخلي وحالة التبادل الدولي، حيث يرى أن معدل التبادل الداخلي يتحدد وفقا لنفقات الإنتاج النسبية في الداخل وهذا لا ينطبق على التبادل الدولي، وقد أتى جون ستيوارت ميل أن القيمة الدولية للسلعة لا تتحدد على أساس تكلفة إنتاجها، وإنما تتحدد عند ذلك المستوى الذي يحقق التعادل بين طلب كال من البلدين على سلع أخرى، وهو المعدل الذي يقع ما بين الحدين الأدنى والأقصى بحيث تحقق التعادل بين قيمة صادرات البلد وقيمة إراداته، ولما تكون صادرات البلد هي واردات البلد الآخر وارداته هي صادرات البلد الآخر، فإن معدل التبادل الدولي الذي يحقق التساوي بين قيمة الصادرات لأحد البلدين لابد أن يكون هو نفس المعدل الذي يحقق التساوي بين قيمة صادرات واردات البلد الآخر، وأي معدل غير هذا المعدل يؤدي إلى الاختلاف بين قيمة الصادرات والواردات بحيث يقع أحد البلدين في فائض ويقع الآخر في عجز وهو ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (1-3): يمثل عدد وحدات الإنتاج المرافقة لساعات العمل. [1]

البلد	المنتوجات	القطن
إنجلترا	30 وحدة	40 وحدة
ألمانيا	30 وحدة	60 وحدة

المصدر: د يوسف مسعداوي، **دراسات في التجارة الدولية**، دار هومة، الجزائر، 2010، ص40.

[1] د يوسف مسعداوي، **دراسات في التجارة الدولية**، دار هومة، الجزائر، 2010، ص40.

يظهر من خلال هذا الجدول أن المنتوجات في كل من إنجلترا وألمانيا تكلف قدرا من العمل أكبر مما يكلفه إنتاج القطن ولكن ألمانيا تتمتع بميزة نسبية عن إنجلترا في إنتاج القطن في حين تتمتع إنجلترا بميزة نسبية في إنتاج المنتوجات، وذلك فمن المفيد بالنسبة للدولتين أن تخصص إنجلترا في إنتاج المنتوجات وتستورد القطن من ألمانيا، وتتخصص ألمانيا في إنتاج القطن وتستورد المنتوجات من إنجلترا.

وأوضح جون ستيوارت ميل أن توزيع المنفعة يتوقف على عاملين أساسيين وهما الطلب ومرونة الطلب.

3-1- الطلب:

وهو حجم طلب كل من البلدين على السلع الأخرى، ويتوقف معدل التبادل الدولي على شدة طلب إنجلترا من القطن والمنتوجات بالنسبة إلى شدة طلب ألمانيا على السلعتين، ويطلق على القانون الطلب المتبادل، فكلما زاد طلب إنجلترا (في المثال السابق) على القطن الألماني، نسبة الإستبدال إلى صالح ألمانيا على معظم الأرباح.

3-2- مرونة الطلب:

أي مدى مرونة طلب كل من البلدين على سلع الدول الأخرى، تميل نسبة الإستبدال إلى الإتجاه لصالح الدول التي يكون طلبها على سلعة الدولة الأخرى قليلة المرونة أي أن حجم الطلب لا يتأثر كثيرا بتغير السعر والعكس في حالة السلع التي طلبها مرن. [1]

لقد إتخذت النظريات الكلاسيكية من خلال الفروض المؤسسة التي كانت تفرض:

- ✓ أن التبادل التجاري بين الدول يتم على أساس المقايضة باعتبار حيادية النقود.
- ✓ بالغة في التبسيط.
- ✓ أهمية نفقات النقل والتأمين ووجود الحواجز الجمركية.
- ✓ أن قيمة التبادل تتحدد على أساس العمل المبذول في إنتاج السلعة.
- ✓ أن عناصر الإنتاج تتمتع بالسيولة الكاملة داخل الدولة الواحدة وليس الأمر كذلك فيما يخص تنقلها خارج الدولة.[1]

[1] د يوسف مسعداوي، مرجع سبق ذكره، ص39- 40-41.

واستنادا إلى ذلك جاء جون ستيوارت ميل بنظرية القيم الدولية التي اعتمدت فيها على اختلاف الميزة النسبية للعمل لتفسير التجارة الخارجية والتي أوضح فيها أن معدل التبادل الدولي الفعلي وشروطه هو الذي على أساسه يتم توزيع الكسب بين طرفي التبادل الدولي.

المطلب الثاني: النظريات النيوكلاسيكية :

إقتصرت النظرية الكلاسيكية في التجارة الدولية في تفسير قيام التجارة الدولية إلى قانون التكاليف النسبية. وتستند النظريات السابقة في التجارة الخارجية أو نظرية الميزة المطلقة ونظرية الميزة النسبية على عدة أفكار وهي:

- ✓ التخصص الدولي.
- ✓ يعتمد على عنصر العمل في تحديد قيمة أو تكلفة السلعة
- ✓ ليس هناك فروقا واضحة بين طبيعة التجارة الداخلية وطبيعة التجارة الخارجية.

وبعدها جاءت النظريات النيوكلاسيكية المتمثلة في نظرية هكشر وأولين ولغز ليونيف.

أولا: نظريات هكشر وأولين:

حاول الإقتصادي السويدي "إيلي هكشر" في كتابه بعنوان "آثار التجارة الخارجية على التوزيع" الذي صدر سنة 1919 وتلميذه "يرتل أولين" من كتابه بعنوان "التجارة الإقليمية والتجارة الدولية" أن يتجاوز بعض نقائص النظريات الكلاسيكية وخاصة في إتخاذ هذه الأخيرة العمل كمحدد وحيد لقيمة السلع، وبالتالي إهمالها لعوامل الإنتاج الأخرى. [2]

أرجح أولين أسباب قيام التجارة الخارجية إلى عاملين أساسيين هما:

- إختلاف الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج بين الدول المختلفة.
- إختلاف نسب مزج عوامل الإنتاج في زوال إنتاج السلع المختلفة.[3]

---

[1] مجدي محمود شهاب، **الإقتصاد الدولي، نظرية التجارة الخارجية، النظام الجديد للتجارة الدولية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1996، ص26-27.

[2] د يوسف مسعداوي، مرجع سبق ذكره، ص45.

[3] موسى سعيد مطر، حسام داود وآخرون، **التجارة الخارجية**، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص 39.

وتنص نظرية هكشر وأولين على أن ما يدفع الدول للقيام بالتبادل الخارجي ليس هو الإختلاف في التكاليف النسبية كما يعتقد ريكاردو وأنصاره، بل هو الإختلاف في أسعار عوامل الإنتاج التي تحدد بدورها أسعار السلع، وعلى أساس هذا الإختلاف في الأسعار تقوم الدول بالتخصص في إنتاج تلك السلع التي تتوفر لديها محليا بأسعار أقل من الأسعار السائدة في البلدان الأخرى، وتقوم باستيراد ما تحتاجه من السلع الأخرى. [1]

ولكن الاختلاف في الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج وما يتبعها من اختلافات في الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج ليست شرطا كافيا لوجود اختلافات في الأثمان النسبية للسلع التي هي شرط ضروري لقيام التجارة الخارجية، بالإضافة إلى ذلك من الضروري أن تختلف نسب مزج عوامل الإنتاج في إنتاج السلع المختلفة.

بما أن أسعار السلع تتحدد من طرف أسعار عوامل الإنتاج وأن أسعار هذه الأخيرة إنما تتحدد بوفرة أو ندرة هذه العوامل في البلد محل الدراسة فإن في آخر ما يدفع الدول للقيام بالتخصص والتبادل الخارجي، وهو وفرة أو ندرة عوامل الإنتاج، ولذلك تسمى في بعض الأحيان هذه النظرية بنظرية "نسب عوامل الإنتاج"، حيث أن الإختلاف الوحيد بين الدول هو في نسب عوامل الإنتاج المتوفرة لها وأن الدول متشابهة في كل الجوانب الأخرى.

فنظرية هكشر وأولين تنص على أن كل دولة ستركز على إنتاج السلع التي تستخدم العوامل ذات الوفرة النسبية التي لها بكثافة وتقوم بتصديرها وتستورد السلع الأخرى، والجدير بالذكر أن الدولة التي لديها وفرة نسبية في عنصر إنتاجي معين ستقوم بإنتاج السلع التي تعتمد في إنتاجها على هذا العنصر الإنتاجي الوفير وبالتالي سوف تقوم بتصدير هذه السلع للدول الأخرى التي لديها ندرة في هذا العنصر الإنتاجي.[2]

تقوم نظرية نسب عوامل الإنتاج لهكشر وأولين على مجموعة من الفروض الأساسية هي:

الفرض الأول: وحدانية دول الإنتاج بالنسبة لإنتاج السلعة الواحدة في الدولة الواحدة، وقد تكون كذلك في الدول المختلفة مع تباينها بالنسبة للسلع المختلفة.

[1] د يوسف مسعداوي، مرجع سبق ذكره، ص45- 46.

[2] طارق شبلي وآخرون، **التجارة الخارجية**، دار الفضاء للطباعة والنشر، عمان، الأردن، 2001، ص40.

الفـرض الثـاني: إعتبـار أن السـلع المختلفـة تتفـاوت مـن حيـث كثافـة إسـتخدامها لعناصـر الإنتاج.

الفـرض الثالـث: إعتبـر عـدم وجـود نفقـات النقـل بـين الـدول المختلفـة أو أي عوائـق أخـرى سـواء كانـت طبيعيـة أو صـناعية أمـام التبـادل الـدولي، ممـا يفتـرض تطـابق نسـب أسـعار السـلع العالمية مع نسب أسعار السلع الوطنية.

الفـرض الرابـع: إفتـراض عـدم قـدرة عناصـر الإنتـاج علـى الانتقـال دوليـا، ويترتـب علـى الأخذ بهذا الفرض نتيجتان هامتان هما:

- ✓ أن نمـوذج هكشـر وأولـين يركـز اهتمامـه علـى البحـث فـي أسـباب قيـام التجـارة الخارجيـة في نوع واحد من السلع الإستهلاكية تامة الصنع.
- ✓ عدم القدرة على تفسير ظاهرة الإستثمارات الأجنبية والشركات متعددة الجنسيات.

الفـرض الخـامس: تماثـل أذواق المسـتهلكين فـي البلـد الواحـد، وقـد تكـون فـي بقيـة دول العالم.

الفـرض السـادس: سـيادة المنافسـة الكاملـة فـي أسـواق السـلع النهائيـة وأسـواق خـدمات عناصر الإنتاج حيث سيبعد هذا الفرض:

- ظاهرة الإحتكار أو المنافسة الإحتكارية.
- ظاهرة تنوع المنتجات.

وقد وجهت هذه النظرية كذلك عدت إنتقادات نذكر منها:

- تتخـذ هـذه النظريـة وجهـة سـكوتية، وذلـك بافتراضـها ضـمنيا أن وفـرة عوامـل الإنتـاج فـي بلـد معين ثابتة بينما في الواقع يمكن لبلد معين أن يزيد من وفرة عامل إنتاج معين.
- تفشـل النظريـة فـي تفسـير التبـادل الـدولي التجـاري القـائم بـين بلـدان تمتـاز بتـوفر نسـبي لعوامل الإنتاج المتشابهة.
- تصـدر بعـض البلـدان الناميـة سـلع يتطلـب إنتاجهـا بنسـب كبيـرة مـن رأس المـال، وذلـك تحت تأثير الشركات متعددة الجنسيات.[1]

[1] سامي عفيفي حاتم، **الإتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية**، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى، 2005، ص 155.

ثالثا: لغز ليونيف:

لقد إستهل ليونيف الإقتصاد الأمريكي من أصل روسي دراسته التطبيقية مؤكدا على الإقتناع بالنتائج والتوصيات التي إنتهت إليها الدراسات التحليلية لنموذج هكشر وأولين والتي تتلخص في قيام كل بلد بإنتاج وتحضير تلك السلع التي تعتمد في إنتاجها على عنصر الإنتاج الأوفر نسبيا وتستورد تلك السلع التي تعتمد في إنتاجها على العنصر النادر نسبيا.

فلقد توقف ليونيف وغيره من الإقتصاديين المؤيدين لنظرية هكشر وأولين أن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بإنتاج وتصدير السلع كثيفة العمل. [1]

فلذلك قام ليونيف بتقدير كمية العمل ورأس المال المطلوب لإنتاج ما قيمته مليون دولار من سلع الصادرات والسلع المنافسة للواردات في الو م أ .

فاستخدم في التقديم جدول المداخلات والمخرجات للاقتصاد الأمريكي لعام 1947، وتتلخص النتائج في الجدول الآتي:

الجدول رقم(1-4): كمية العمل ورأس المال اللازمة لإنتاج ما قيمته مليون دولار أمريكي.

الإحتياجات بما قيمته مليون دولار	الصادرات	السلع المنافسة للواردات
رأس المال	2.6 مليون دولار	3.1 مليون دولار
العمل	182313	170004

المصدر: عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، **أساسيات الإقتصاد الدولي**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان،2003، ص107.

[1]-سامي عفيفي حاتم، **دراسات في الاقتصاد الدولي**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة،1978، ص61-64.

ويتضح من الجدول (1-4) أن إنتاج ما قيمته مليون دولار من الصادرات الأمريكية يحتاج إلى كمية من رأس المال مقدارها 2.6 مليون دولار والى كمية من العمل مقدارها 182 ألف عامل. أما إنتاج ما قيمته 3 مليون دولار أمريكي من السلع المنافسة للواردات يحتاج إلى كمية من العمل مقدارها حوالي 170 ألف عامل.

والبيانات التي في الجدول توضح أن وحدة الصادرات تحتاج لكمية من رأس المال أقل مما تحتاجه وحدة السلع المنافسة للواردات، أي أن البيانات الواردة في الجدول (1-4) توضح أن صادرات الولايات المتحدة كثيفة العمل، وأن السلع المنافسة لوارداتها كثيفة رأس المال. ويستنتج ليونيف من ذلك أن إشتراك أمريكا في التقسيم الدولي للعمل إنما يقوم على أساس تخصصها في فروع الإنتاج كثيفة العمل لا كثيفة رأس المال، ويستطرد أن الرأي الشائع بأن إقتصاد الولايات المتحدة بالمقارنة بدول العالم يتميز بفائض نسبي في رأس المال ونقص نسبي في العمل ثبت أنه خاطئ وفي الحقيقة، فإن العكس هو الصحيح وكأن ليونيف لا يستخدم الواقع للحكم على النظرية، بل يستخدم النظرية للحكم على الواقع ولاشك أن هذا المنطق المعكوس في مجال إختيار صحة النظريات العلمية.[1]

وقد وجهت عدة انتقادات إلى النظرية النيوكلاسيكية نوجزها فيما يلي:

- يغلب على النظرية الطابع السكوني، فهي لا توضح ديناميكية التطور، فما يعتبر ميزة نسبية اليوم لا يمكن أن يكون كذلك في المستقبل.
- أن رأس المال يتمتع بحرية كاملة للتنقل عكس ما افترضه كل من هكشر وأولين بعدم انتقال عوامل الإنتاج على المستوى الدولي.
- ينتقد عمل هكشر وأولين لكونه يفترض العقلانية الإقتصادية في كل الدول، بينما في الواقع لا تتوفر هذه العقلانية في كل الدول، وحتى إن توفرت في بعضها لا تتوافر في كل منتجي البلد.
- تفرض النظرية تجانس المنتجات في البلدين المشاركين في التبادل الدولي فيصدر البلد المنتوج الذي فيه ميزة نسبية، ففي هذا النموذج لا يمكن أن يستورد بلد ما منتج لا يصنع محليا كما قد يستورد منتج ينتجه ولكن بنفس المواصفات.

[1] عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، **أساسيات الإقتصاد الدولي**، منشورات الحلي الحقوقية، بيروت، لبنان،2003، ص107.

- سلم النيوكلاسيك بتماثل أذواق المستهلكين، الشيء الذي أدى بهم إلى تصغير دور الطلب في شرح المبادلات الدولية، ولكن في الواقع لا يقوم أي منتج بالإنتاج الا اذا كان هناك طلب محلي على المنتوج ولا يقوم بالتصدير كذلك إلا إذا كان هناك طلب أجنبي هام.[1]

المطلب الثالث: الإتجاهات الحديثة في التجارة الخارجية:

بعد أن تناولنا النظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية، ثم النظرية النيوكلاسيكية وبعد ذلك إستعراضنا نظرية نسب عوامل الإنتاج ويمكن القول بوجود إجماع بين هذه النظريات على قبول مبدأ الميزة النسبية كمبدأ مفسر ومقبول لقيام التجارة الخارجية ولكن تختلف النظريات فيما بينها في تفسير أسباب اختلاف الميزة النسبية وقد ترتب على ذلك وجود قدر غير يسير من تدفقات التجارة الخارجية تحتاج إلى نظريات جديدة تفسرهما كلاهما كالتالي:

أولا: نظرية تشابه الطلب:

تتمثل فرضية تشابه هيكل الدخل أو تشابه التفصيل أو تشابه الطلب الذي قدمها ليندر فيما يلي "يزداد حجم الدراسة في السلع المصنعة بين دول تتشابه في أنماط الطلب".

ثانيا: نموذج المنافسة الغير كاملة:

من أبرز الكيانات الإقتصادية ذات العينة الإبتكارية والعاملة في مجال التجارة الخارجية للشركات متعددة الجنسيات، حيث تتعامل هذه الأخيرة في حجم هائل من المبادلات التجارية الخارجية مما يعطيها قدرة السيطرة على الأسواق وتحريك مجريات الأحداث الإقتصادية السياسية في مناطق كثيرة في العالم.

فالمنافسة العالمية تجبر كل منشأة في الدول الصناعية المختلفة أن تنتج نوعا واحدا أو على الأكثر عددا محدودا من نفس المنتوج بدلا من أصناف وأنواع مختلفة، وهذا غاية في الأهمية لأنه يؤدي إلى تخفيف في تكلفة إنتاج الوحدة.

[1] نور الهدى بالحاج، أثر تحرير التجارة الخارجية على المؤشرات الإقتصادية الكلية: دراسة حالة الجزائر 2000-2009، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013-2014، ص 28.

ثالثا: نموذج إقتصاديات الحجم:

تشكل نظرية اقتصاديات الحجم في التجارة الخارجية، تطويرا لنموذج هكشر وأولين لنسب عناصر الإنتاج بإدخالها ووفرات الإنتاج الكبيرة كأحد المصادر الرئيسية للمزايا النسبية المكتسبة، وتعتبر هذه النظرية أن توفر سوق داخلية ضخمة شرطا ضروريا لتصدير السلع التي يتم إنتاجها في ظل اقتصاديات الحجم والمتمثلة في زيادة العائد مع زيادة الإنتاج، ويجب الإشارة إلى ما يلي:

- لو إستمرت اقتصاديات الحجم على مدار كبير من الإنتاج فإن المنشأة أو عدد قليل من المنشأة سوف يستولون على كل السوق بالنسبة لسلعة ما يؤدي ذلك إلى الاحتكار.
- تبين حديثا أن اقتصاديات الحجم في الدول الصناعية نشأ أساسا من أن كل منشأة أو مصنع ينتج صنفا واحدا أو أصناف محدودة من السلع بدلا من إنتاج أصناف وأنماط مختلفة.
- يجب التفرقة بين اقتصاديات الحجم والوفورات الخارجية حيث أن الأولى تشير إلى الإنخفاض في متوسط تكاليف الإنتاج، وبالتالي فهذا شيء داخلي متعلق بالمنشأة فهو وفورات داخلية، أما الوفورات الخارجية فهي تشير إلى تخفيض في متوسط تكاليف الإنتاج لكل منشأة وذلك عندما يتوسع الإنتاج الكلي للصناعة لأسباب خارجة عن المنشأة.

رابعا: نموذج الفجوة التكنولوجية:

طبقا لهذا النموذج الذي وضعه بوسنر سنة 1961 فإن جزءا كبيرا من التجارة الخارجية بين الدول الصناعية مبني على تقديم سلع جديدة وخطوات إنتاجية جديدة.

حيث أن التفوق التكنولوجي يعطي للدولة المخترعة سلطة احتكارية مؤقتة على السوق العالمي، وتزول هذه الميزة الاحتكارية بشيوع التكنولوجيا الجديدة، وقيام بعض الدول الأخرى بإنتاج سلع مقلدة، أشار بوسنر إلى وجود نوعين من فترات الإبطاء في عملية الإنتشار الدولي للتكنولوجيا الحديثة هما:

1- فترة إبطاء رد الفعل (فجوة تأخر الطلب):

وهي تشير إلى الفجوة الزمنية بين الخطة التي تقدم فيها الابتكار الجديد لأول مرة، والخطة التي يتعرف فيها المنتجون في الدول الأخرى على حاجاتهم للاستجابة مع التغيرات الحديثة، ولتحقق ذلك عندما تبدأ الدولة المبتكرة في تصدير السلعة الجديدة إلى دول أخرى، وبتعبير آخر تتمثل هذه الفجوة في الفترة الممتدة بين بداية إستهلاك هذه السلعة في الدولة موطن الإبتكار، إستهلاك هذه الفترة في الدول الأخرى.

2- فترة إبطاء التقليد:

تشير إلى الفجوة الزمنية بين إنتاج السلعة الجديدة لأول مرة وإنتاج الدول الأخرى لها، و عند هذه النقطة تبدأ صادرات الدولة المبتكرة في التراجع، و يحل محلها الإنتاج المحلي المقلد في البلدان الأخرى، و تختلف الفجوتين في المدى الزمني حيث فترة إبطاء التقليد أطول زمنا من فترة إبطاء الطلب، بحيث أن هذه الفجوة الزمنية هي التي تتيح المجال أمام التجارة الخارجية في هذه السلعة.

خامسا: نموذج دورة حياة المنتج:

وهو نموذج تم تقديمه من طرف فرنون venon سنة 1966، وهي نظرية مكملة لتحليل "بوسنر" بحيث تعتمد على نفس المبدأ المتمثل في الفارق التكنولوجي، وفقا لهذا النموذج فإنه عند تقديم منتوج جديد فإنه عادة ما يتطلب عمالا على مستوى عال من المهارة الإنتاجية، وعندما يكتمل المنتوج يصبح ناضجا فإن من الممكن إنتاجه بوائل إنتاج عامة و بعمالة أقل مهارة، وعليه فإن الميزة النسبية له في إنتاجه تنتقل من الدولة المتقدمة إلى الدول الأقل تقدما. وعليه تمر دورة حياة المنتوج بثلاث مراحل هي:

1- مرحلة المنتوج الجديد:

ترتكز هذه المرحلة على نشاطات البحث والتطوير، وذلك لإخراج المنتوج الجديد إلى الوجود.

وعليه فإن الإنتاج يقتصر على عدد قليل من المنتجين وبكميات محدودة ومن قبل عدد قليل من الدول، ويتم عرضه في الأسواق المحلية والدولية بكميات محدودة وذلك بمعرفة حجم الطلب عليه واختيار أذواق المستهلكين.

2- مرحلة المنتوج الناضج:

بعد ظهور المنتوج الجديد بفترة قصيرة في الدولة الأم صاحبة الإختراع فإن القدرة على الطلب تبدأ في الظهور بصورة متزايدة في دول أوروبا الغربية المتطورة، الأمر الذي يشجع الشركات الأم على إنشاء وحدات إنتاجية في هذه الدول، قصد إشباع الطلب المتزايد.

3- مرحلة النموذج النمطي:

يرى أصحاب المناهج التكنولوجية في التجارة الخارجية أن المرحلة الثالثة لدورة المنتوج تتميز بتطورات هامة تؤدي في نهاية الأمر إلى تطابق خصائص سلعة دورة المنتوج في مرحلتها النمطية مع خصائص سلعة لهكشر وأولين في النواحي التالية:[1]

- تماثل دوال الإنتاج بالنسبة للسلعة الواحدة بين دول العالم المختلفة.
- إختفاء ظاهرة إقتصاديات الحجم وخضوع الإنتاج لقانون الغلة الثانية واللغة المتناقضة.
- سيادة المنافسة الكاملة في أسواق السلع، وخدمات عناصر الإنتاج، ويصبح فيها السعر أداة تنافسية أساسية.
- تشابه الطلب نظرا لإتخاذ السلع محل الدراسة لشكلها النهائي في جدول الدوال.

عالجت نظرية المناهج التكنولوجية أوجه القصور التي كانت منها النظرية الكلاسيكية المتصلة في عدم واقعية الفروض التي قامت عليها، حيث عالجت قضايا اقتصاديات الحجم، رأس المال البشري...إلخ، وإعتبرتها مصادر أساسية لاختلاف المزايا النسبية المكتبية وقيام التجارة الخارجية.

[1] د يوسف مسعداوي، مرجع سبق ذكره، ص65-66-67.

المبحث الثالث: السياسة التجارية وأنواعها، ومخاطر التجارة الدولية.

نظرا للأهمية التي تكتسيها التجارة الخارجية في التنمية الإقتصادية يجتمع الإقتصاديون على ضرورة إقامة العلاقات التجارية الدولية و تشجيعها باعتبار أن التجارة مربحة لطرفي المبادلات و من خلال ذلك تقوم الدولة بإتباع سياسات إقتصادية سوف نتطرق إليها فيما يلي :

المطلب الأول: مفهوم، تعريف السياسة التجارية.

1- مفهوم السياسة التجارية:

إن السياسة التجارية عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي تطبقها السلطات ذات السيادة في مجال التجارة الخارجية تحقيقا لأهداف معينة، المتعلقة بضبط الواردات والصادرات مثل الرسوم الجمركية والإعانات تعتبر جزء من السيادة التجارية الخارجية.[1]

2- تعريف السياسة التجارية:

أعطيت عدة تعاريف للسياسات التجارية نذكر منها:

التعريف 1: هي مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة في نطاق علاقتها التجارية الخارجية بقصد تحقيق أهداف محددة.

التعريف 2: كما تعرف بأنها مجموعة الأساليب والإجراءات التي تضعها في مجال علاقاتها الإقتصادية الدولية لتحقيق أغراض بأهداف عديدة تختلف من دولة لأخرى، ولكنها تدور حول علاج الخلل في الميزان التجاري وميزان المدفوعات ورفع معدلات النمو الإقتصادي واستقرار قيمة عمليتها الوطنية.[2]

[1] مجدي محمود شهاب، **الاقتصاد الدولي المعاصر**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007، ص 113.

[2] عبدة مسعد رئيف محمد، **مقدمة في التجارة الخارجية**، دراسة أوضاع الاقتصاد المصري، دار الثقافة العربية، 2007، ص 141.

التعريف 3: كما يقصد بالسياسة التجارية لحكومة بلد ما، تلك الإجراءات التي تتخذها أو القوانين التي تسنها هذه الحكومة بغرض التأثير بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على حجم التبادل بينها وبين غيرها من البلدان أو التأثير على نوعية التبادل وإتجاهاته.[1]

التعريف 4: هي مجموعة الوسائل التي تلجأ إليها الدولة في تجارتها الخارجية بهدف تحقيق أهداف معينة.[2]

ومن التعاريف السابقة نستنتج أنها برنامج حكومي مخطط تحدد فيه مجموعة من الأدوات والأساليب التي يمكن أن تؤثر على التجارة الخارجية خلال فترة معينة بالشكل الذي يضمن تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية أو سياسية معينة يصعب الوصول إليها طبقا لأساليب السوق الحرة.

المطلب الثاني: أهداف السياسة التجارية:

- ✓ تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات من خلال زيادة الصادرات وترشيد الواردات.
- ✓ حماية الإنتاج المحلي في المنافسة الأجنبية.
- ✓ حماية الإقتصاد الوطني من خطر سياسة الإغراق.
- ✓ تشجيع الاستثمار من أجل التحذير بإقامة المناطق الحرة.
- ✓ زيادة العمالة ومستوى التشغيل في الإقتصاد الوطني.
- ✓ حماية الصناعات الناشئة التي يتوقع لها مستقبل.
- ✓ التعامل مع التقلبات الخارجية المؤثرة على الإقتصاد الوطني بالأدوات الملائمة.
- ✓ إيجاد آلية لتكيف مع التحولات الإقتصادية العالمية.

المطلب الثالث: أنواع السياسات التجارية:

تستخدم التجارة الخارجية في التأثير على جوانب اقتصادية مختلفة باستعمال أدوات معينة، قصد تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة، وذلك ما يسمى بالسياسة التجارية.

ولقد أدت التفرقة التجارية الخارجية إلى وجود مذاهب للسياسة الخارجية والمتمثلة في:

---

[1] محمد خليل برعي، **مقدمة في الاقتصاد الدولي**، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1978، ص 167.

[2] عبد الباسط وفاء، **السياسة التجارية الخارجية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000، ص12.

أ)- سياسة الحرية:

ظهر مبدأ الدفاع عن حرية التجارة الدولية من قبل المذهب الطبيعي الذي ظهر في فرنسا بقيادة كيني، والذي يدعوا إلى إلغاء كافة القيود على التجارة الخارجية وعدم التميز في المعاملات بين السلع المنتجة في الخارج وبين السلع المماثلة المنتجة محليا أي معاملة كلا النوعين على أساس واحد. [1]

وتعرف هذه السياسة بأنها تلك التي تقوم على إصدار القوانين واللوائح واتخاذ الإجراءات التنفيذية اللازمة لإزالة وتخفيض القيود على علاقاتها الإقتصادية والتجارية مع العالم الخارجي.[2]

وينادي أنصار مذهب تحرير التجارة التبادل الدولي من القيود بأن تكون التجارة الدولية حرة خالية من القيود والعقبات فلا يجوز فرض أي قيود من تدفق السلع عبر الحدود سواء للصادرات أو للواردات، و ينظر المؤيدون لهذه السياسة بنفس نظرتهم للتجارة الداخلية أي على أساس أنها مظهر من مظاهر تعاون الإنسان مع أخيه الإنسان بصرف النظر عن الحدود الجغرافية والسياسة التي تفصل بينهما.

و يعتمد مذهب الحرية على الحجج التالية:

1)- التخصص في الإنتاج:

حيث يتم تخصص كل دولة في إنتاج السلعة التي تتمتع فيها بميزة نسبية ولما كان هذا التخصص يتوقف على نطاق السوق الذي يتم فيه التبادل فإن اتساع نطاق التجارة الدولية شرط لازم لاتساع مدى التخصص الدولي وتقسيم العمل. وفي هذا التخصص ما يزيد من الحجم الكلي للسلع المنتجة في العالم مما يؤدي بدوره إلى حسن استغلال موارد الدولة.

2)- الحرية تؤدي الى انخفاض أسعار السلع الدولية:

حيث أن حرية التجارة تؤدي إلى وفرة المنتجات وهو مالا يؤدي إلى انخفاض أسعارها .

---

[1] د.يوسف مسعداوي، مرجع سبق ذكره، ص75-76-77.

[2] بول سامو يلسون، **علم الإقتصاد (العلاقات الإقتصادية والمالية الدولية)**، ترجمة مصطفى موفق، الجزء السادس، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص 142.

3)- الحرية تحفز التقدم التكنولوجي والفني:

تؤدي الحرية إلى تنافس الدول في إنتاج السلع، وهذا بدوره يعمل على زيادة وتنشيط الإنتاج وتشجيع التقدم الفني وتحسين وسائل الإنتاج.[1]

4)- الحرية تسهل الاستفادة من وفرات الإنتاج:

ففتح الأسواق يوسع نطاق التسويق أمام المؤسسات ويفتح أمامها فرص توسيع الإنتاج وصولا إلى أحجامها المثلى.

5)- الحرية تحد من نشوء الاحتكارات:

تساعد سياسة حرية التجارة أو تقلل من إمكانية انتشارها، و يستندون في ذلك على أساس إن الكثير من الإقتصاديات المختلفة لا تصل فيها المشروعات إلى الحجم الأمثل للمشروع نظرا لأن الطلب المحلي محدود بالنسبة لبعض السلع وبالتالي لا تستطيع المشروعات من تخفيض تكاليف الإنتاج إلى أقصى حدد ممكن، فلو أن الدولة عزلت السوق المحلية كليا أو جزئيا عن الخارج كفرض حماية جمركية مثلا فإن ذلك يساعد تلك المشروعات على البقاء.[2]

6)- الحماية قد تؤدي إلى إفقار الغير:

حيث أن الرسوم الجمركية الحالية قد تؤدي إلى خفض حجم التجارة الدولية عموما نتيجة تقليص الواردات. [3]

7)- الترابط بين الانفتاح الإقتصادي وتحرير التجارة والنمو الإقتصادي:

إن الانفتاح الإقتصادي خاصة المرتبط بالتجارة الدولية، هو عامل مهم في زيادة معدلات النمو الإقتصادي وكثيرا ما يؤدي نشر المعرفة والتكنولوجيا لما لها من دور حاسم في زيادة إنتاجية إجمالي عوامل الإنتاج المسؤولة عن رفع معدل نمو الدخل في ظل ثبات عوامل الإنتاج.[4]

---

[1] عادل أحمد حشيش ومجدي محمود شهاب، **الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعية، بيروت، دون سنة، ص 198.

[2] مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي، **أسس العلاقات الاقتصادية الدولية**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، الطبعة الأولى، 2006، ص 201.

[3] بول سام ويلسون، **الاقتصاد**، نيويورك، 1951، ص 680.

[4] محمد دياب، **التجارة الدولية في عصر العولمة**، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2010، ص 302.

8)- منافع المنافسة:

فمناخ المنافسة الذي تكلفه حرية التجارة يساعد على الارتفاع بمستوى الإنتاجية فضلا عن خفض الأثمان لصالح المستهلكين. فمن ناحية مستوى الإنتاجية، تؤدى الحرية إلى تنافس المنتجين في استخدام وسائل الإنتاج الأكثر تطورا وفعالية سعيا وراء زيادة الناتج وخفض النفقة. ومن ناحية المستهلكين تحول المنافسة دون قيام الاحتكارات ويعتمد التوسع في حجم المشروعات على اتساع السوق الذي تتيحه حرية التجارة، فيتحقق خفض النفقة وبالتالي خفض الأثمان لصالح المستهلكين نتيجة الاستفادة من وفرات الإنتاج الكبير.[1]

9)- عدم التوازن بين الإقتصاديات المتقدمة والمتخلفة:

يبرر أنصار حرية التجارة رأيهم على أساس أن فرض رسوم جمركية مرتفعة على السلع من شأنها أن يضع العديد من القيود على التجارة ويقلل من حجم التجارة الدولية. فحرية التجارة تضمن للدول حرية الاستيراد والتصدير. فالدولة لا تستطيع أن تستورد فقط ما تحتاج إليه، فهي أيضا تقوم بتصدير فائض إنتاجها إلى الخارج، ومن ثم يحدث انتعاش اقتصادي.

وإذا كان هذا ينطبق على اقتصاديات الدول المتقدمة فإن ذلك ليس مطلق بالنسبة لاقتصاديات الدول المتخلفة وبالتالي يؤدي ذلك إلى ازدهار في الإقتصاد المتقدم وانكماش في الإقتصاد المتخلف.[2]

ب)- سياسة الحماية:

وتعني سياسة الحماية التي بمقتضاها تتدخل الدولة بما لها من سلطة عامة في العلاقات التجارية الدولية سواء من حيث إتجاهات المبادلات الدولية أو حجمها أو طريقة تسوية المبادلات أو كافة هذه العناصر مجتمعة ويستند أنصار الحماية إلى عدة حجج بعضها إقتصادي والبعض الآخر غير إقتصادي و يمكن إيجاز هذه الحجج فيما يلي:

- **الحجج غير الإقتصادية:**

وهي المبررات التي تهدف إلى تحقيق أهداف إستراتيجية أو اجتماعية تعترف بصحة ما ينادي به أنصار مذهب حرية التجارة، ولكن توجد أهداف أخرى غير الرفاهية المادية ينبغي

[1] زينب حسين عوض الله، **العلاقات الإقتصادية الدولية**، الدار الجامعية، بيروت، 2000، ص 195.

[2] مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي، مرجع سبق ذكره ، ص 204.

على الدولة أن تراعيها وتتمثل هذه الحجج في الإستقلالية التي تساهم في حماية إستقلال الإقتصاد الوطني، حماية القطاع الزراعي وحماية مستويات الأجور.

1. **الإستقلاليـــة:**

تساهم الحماية في إستقلال الإقتصاد الوطني لأي دولة عن إرتباطه بالإقتصاد العالمي، ومن ثم ففي الحالة قيام حرب أو أي أزمة إقتصادية لا تجد الدولة نفسها مرتبطة بالإقتصاد العالمي من حيث تمويله بالسلع الأساسية، كالمواد الغذائية أو السلع الإستهلاكية أو الصناعات الثقيلة، مما قد يضعها في وضع حرج لذا يجب على الدولة أن تحافظ على فروع الإنتاج الأساسية فيها على الرغم مما قد يشير إليه مبدأ التخصص وتقسيم العمل.

2. **حمايـة القطـاع الزراعـي:**

يترتب على مبدأ الحرية التجارية سيادة المنافسة الدولية، مما يؤدي إلى القضاء على القطاع الزراعي المحلي خاصة إذا كانت الحاصلات الزراعية المستوردة منخفضة الثمن مثال ذلك تعهد الحكومة البريطانية بحماية الإنتاج الزراعي المحلي من المنافسة الأجنبية بدفع معونة سنوية للمزارع الانجليزي لتعويض الفرق بين تكاليف إنتاج المحاصيل الزراعية المحلية والأجنبية المستوردة.

3. **حماية مستويات الأجور المحلية:**

يرى البعض أن الأخذ بسياسة الحماية قد يكون الهدف منه حماية مستويات الأجور المحلية من خطر السلع الأجنبية التي تستخدم الأيدي العاملة المنخفضة الأجر، فالدول التي تتمتع بكثافة سكانية مرتفعة، تنخفض فيها أجور العمال وبالتالي تنخفض تكلفة الإنتاج، مما يؤدي إلى منافستها للصناعات الوطنية في الدول الأخرى التي يرتفع فيها أجور العمال.

- **الحجج الإقتصادية:**

هي المبررات التي تهدف لتحقيق أهداف إقتصادية كزيادة الإنتاج الوطني وزيادة الدخل القومي ولمحاولة إصلاح هذه العملية هناك:

1) حماية الصناعات الناشئة:

ويقصد بالصناعة الناشئة أو الوليدة وهي صناعة حديثة العهد في البلد والتي يتوقع أن ترقى إلى مرحلة النضج والازدهار إذا ما توفرت لها البيئة الملائمة وبذلك فليس كل صناعة حديثة صناعة ناشئة بل لابد أن يتوقع لها الازدهار إذا كانت الظروف والإمكانيات الإجتماعية لنضج هذه الصناعة متوفرة في البلد وهي ما يطلق عليها "الميزة النسبية"[1].

وتتلخص هذه الحجة في أن نفقات أي صناعة في مراحلها الأولى تكون مرتفعة ومن ثم يجب حمايتها حتى تنمو وتزدهر وتنخفض نفقات صناعتها وتتمتع الدولة بشأنها بمزايا التصنيع وعندئذ تستطيع الدولة إزالة الحماية دون أن يصيبها ضرر وتعتبر هذه الحجة من أكثر الحجج رواجا في الدول النامية على الرغم من أنها قامت في الدول الصناعية المتقدمة، حيث كان أشهر دعاتها الأمريكي **ألكسندر هاملتون** عام 1791 و الألماني فريدريك ليست عام 1841 وذلك بمواجهة السبق الصناعي في بريطانيا.[2]

2) معالجة البطالة:

يرى أنصار الحماية أن فرض قيود على السلع المستوردة من شأنه أن يساهم في معالجة البطالة، حيث أن فرض هذه القيود من شأنه أن يزيد من الطلب الداخلي على السلع المحلية مما يزيد الطلب على العمالة ويقلل حدة البطالة، كما أن الحماية تخلق أنواعا جديدة من الصناعات وذلك يؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة.

ومجمل قوانين الحماية التي تفرضها الدولة بإقامة العوائق أمام المنافسة الأجنبية تجعل الصناعات المحلية في مركز ممتاز تستطيع معه النمو إلى أقصى كفاءاتها الإنتاجية وتوظيف عددا متزايدا من العمال مما يؤدي إلى الإقلال من حدة البطالة ورفع كفاءة العمل الوطني.[3]

3) جذب رؤوس الأموال الأجنبية:

تسلك الدولة سياسة الحماية بقصد جذب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار المباشر في داخل الإقتصاد الوطني. ويتم ذلك عن طريق فرض الحماية على صناعة وطنية معينة من خلال فرض الرسوم الجمركية على صناعة أجنبية مماثلة لصناعة وطنية لغرض إغراء رؤوس

[1] مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي، مرجع سبق ذكره، ص ص 204-205.

[2] حسام علي داود وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 129.

[3] عادل احمد حشيش، مجدي محمود شهاب، رجع سبق ذكره، ص 235.

الأموال الأجنبية دخول الدولة بقصد الاستثمار المباشر تجنبا لعبء الرسوم الجمركية المفروضة فيساعد ذلك على زيادة الدخل القومي وحجم التشغيل والإنفاق الكلي. وما يصاحبه من أساليب فنية جديدة مستخدمة في الإنتاج كتطوير فنون الإنتاج المحلية والإرتفاع بكفاءته.

وهناك وجه آخر لإستثمارات رؤوس الأموال الأجنبية يتمثل في جانب هام من الفائض الإقتصادي إلى الخارج في شكل فوائد للقروض أو تحويل جزء من الأرباح، لذلك يجب على الدولة أن تضع العديد من الضوابط والإجراءات حتى تأتي سياسة الحماية بنتائج ايجابية على مستوى الإقتصاد القومي.[1]

4) حماية الإقتصاد من خطر الإغراق:

قد يتعرض الإقتصاد القومي إلى إذا اتبع سياسة الحماية فالإغراق هو بيع المنتج الأجنبي لسلعته في السوق الوطنية بأقل من السعر الذي يبيع به السلعة في السوق الداخلية، إذ يعتمد المنتج الأجنبي بصورة مؤقتة على الإغراق حتى يتأكد من القضاء على المنافسة الداخلية ثم يرفع الأسعار ولذا نجد أن الكثير من الدول تتخذ العديد من الإجراءات والتدابير لمواجهة خطر الإغراق.

5) الحماية كمصدر إيراد للدولة:

يعتقد أنصار هذه الحجة أن فرض الضرائب الجمركية على واردات الدولة سيزيد من إيراداتها لأن الطرف الأجنبي المصدر لهذه الواردات هو الذي سيقع عليه في النهاية عبء هذه الضريبة، ورغبة منه في تخفيض قيمة الضريبة فإنه سيعمد إلى تخفيض أثمان صادرته إلى الدولة، وبالتالي تستفيد الدولة المستوردة من جهتين: زيادة الحصيلة الضريبة وإنخفاض أثمان الواردات وتحسين معدل التبادل.

وخلاصة القول أيا كانت السياسة التجارية التي تتبناها الدولة، حرية أو حماية فلا يوجد صورة مطلقة للحماية أو الحرية، بل أن الواقع الإقتصادي يبرهن على أن السياسات التي تطبقها الدول بمختلف أنظمتها ودرجة تقدمها، مزيجا من الحرية والحماية ولكن بدرجات متفاوتة.[2]

[1] مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي، مرجع سبق ذكره، ص ص 208-209.

[2] نفس المرجع، ص ص 210-211.

خاتمــة الفصـل:

إن التجارة الدولية وإن تعددت تعارفها وأهدافها، تبقى هي السبل الأمثل لتصريف المنتجات من السلع المنتجة وغير المنتجة في الدول الأخرى، فبتوسع المبادلات التجارية وزيادة عدد الصفقات الإقتصادية نمت التجارة الدولية وصارت تلعب دورا هاما في اقتصاد الدول النامية.

ولقد تطورت التجارة الدولية في الفكر الإقتصادي، بداية من النظرية الكلاسيكية التي إعتمدت في تفسيرها لأسباب التبادل الدولي إلى إختلاف تكاليف الإنتاج، وصولا إلى النظرية الحديثة التي فسرت قيام التبادل الدولي إلى إختلاف التكاليف النسبية.

يعبر مفهوم السياسة التجارية عن مجموع القواعد والأساليب التي تطبقها الدولة في نطاق تعاملها الخارجي من أجل تحقيق أهداف إقتصادية، إجتماعية، سياسية و في هذا الصدد يوجد مذهبان بارزان، ينادي المذهب الأول بتقييد هذا القطاع وفرض رقابة عليه، أما المذهب الثاني فينادي بضرورة تحرير قطـاع التجارة الدولية، فنجد الدول تتبع مزيجا من السياستين ولكن بأسلـوب مدروس ومنظـم يخدم في النهاية توجهات هذه الدولة.

وتعتبر التجارة الدولية محرك مهم للنمو والتنمية الإقتصادية، خاصة في الدول التي تمثل التجارة الدولية مكانة مهمة في ناتجها المحلي.

وهو ما سوف نتناولـه في الفصل الآتي.

الفصل الثاني :

الإطار النظري للتنمية الإقتصادية

تمهيد الفصل:

تعد التنمية الإقتصادية فرعا من فروع علم الإقتصاد، حيث ساهمت في تطوير القطاعات الإقتصادية في دول النامية ونهوضها، لذلك تعد من الوسائل المعززة للنمو الإقتصادي في العديد من القطاعات العامة مثل: التعليم والصحة وبيئة العمل والسياسات الإجتماعية، وغيرها من القطاعات التي تسعى إلى زيادة كفاءتها وقدرتها على التأقلم مع الظروف الإقتصادية المؤثرة على قطاع الإقتصاد سواء الكلي أو الجزئي.

لهذا فإن التنمية عملية شاقة، تحتاج إلى بذل جهد جسام ومصادر تمويل ضخمة من قبل الدولة، وكذا إتباع سياسة تنموية معينة. لقد جاءت سياسة التنمية الإقتصادية للدولة نظرا لما لها من أهمية بالغة في تحريك عجلة التنمية وبلغ أهداف التنمية الإقتصادية بفعالية وبكفاءة.

ومن خلال هذا الفصل نسلط الضوء على التنمية الإقتصادية، فقسمنا الفصل إلى المباحث التالية:

- **المبحث الأول** : عموميات حول التنمية الإقتصادية.
- **المبحث الثاني**: التنمية الإقتصادية (نظرياتها، سياساتها، إستراتيجياتها).
- **المبحث الثالث**: أثر تحرير التجارة الدولية في تحقيق التنمية الإقتصادية.

المبحث الأول: عموميات حول التنمية الإقتصادية.

تعتبر التنمية بمفهومها الشامل والمعاصر عملية تخص جميع مستويات الحياة ومجالاتها، وهي فكرة ولدت بين الحربين العالميتين وإتسعت الآن، و تجسيد هذه العملية يتوقف على عدة عوامل تتفاوت أهميتها من ظرف لآخر، و من بلد لآخر.

وقد إتضح مدى شمول ظاهرة التنمية الإقتصادية فهي تحتل مكانا بارزا على المستوى العالمي.

المطلب الأول: تعريف التنمية الإقتصادية.

التنمية الإقتصادية تتمثل في تحقيق زيادة مستمرة في الدخل القومي الحقيقي وزيادة متوسط نصيب الفرد منه، هذا فضلا عن إجراء العديد من التغيرات في كل من هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة، إضافة إلى تحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخل القومي أي إحداث تغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء.[1]

التنمية الإقتصادية هي العملية الإقتصادية التي يحدث من خلالها تغييرا شاملا ومتواصلا مصحوبا بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي وتحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة، وتحسن في نوعية الحياة، و تغيير هيكلي في الإنتاج.[2]

فالتنمية الإقتصادية تعني نقل الإقتصاد القومي المتخلف من مرحلة التخلف مع ما تحمله من خصائص معرفة كإنخفاض مستوى الكفاءة الإنتاجية، وإختلال الهيكل الإقتصادي وغيرها إلى الإنطلاق في معراج التقدم الإقتصادي حيث يتحقق إرتفاع في الكفاءة الإنتاجية، وتصحيح الإختلال في الهيكل الإقتصادي بإعطاء أهمية اكبر للقطاع الصناعي في توليد الدخل وخلق فرص عمالة منتجة. [3]

وتعرف التنمية على أنها ظاهرة مركبة تتضمن النمو الإقتصادي كأحد عناصرها الهامة ولكنها تتضمنه مقرونا بحدوث تغيير في الهياكل الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والثقافية والعلاقات الخارجية بل و يمكن القول بأن التنمية تتمثل في تلك التغيرات العميقة في الهياكل

[1] محمد عبد العزيز عجيمة، إيمان عطية ناصف، **التنمية الإقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية**، دار المعرفة الجامعية، 2005، ص ص77-78.

[2] عبد القادر، محمد عبد القادر عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 17.

[3] صبحي تادرس قريصة، **مذكرات في التنمية الإقتصادية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، دون ذكر السنة، ص 65.

الإقتصادية والسياسية والإجتماعية للدولة، وفي العلاقات التي تربطها بالنظام الإقتصادي الدولي التي يكون من شأنها تحقيق زيادات تراكمية قابلة للإستمرار في الدخل الفردي الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن، إلى جانب عدد من النتائج الأخرى غير الإقتصادية والمفهوم العكسي للتنمية هو التخلف.[1]

المطلب الثاني: أهمية التنمية الإقتصادية وأهدافها.

أصبحت التنمية الإقتصادية تحتل مكانا بارزا في الأحوال العالمية منذ إنتهاء الحرب العالمية الثانية و اليوم غدت هذه التنمية وأصبحت تحتل مركز الصدارة في دراسات الفكر الإقتصادي العالمي، ونظرا لأهمية التنمية الإقتصادية بالنسبة للدول النامية فهي كذلك تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف.

أولا: أهمية التنمية الإقتصادية.

تكمن في عنصرين أساسيين :

1. التنمية وسيلة لتقليل الفجوة الإقتصادية والتقنية بين الدول النامية والمتقدمة.

التنمية الإقتصادية ضرورية للدول النامية لتقليل من حدة الفجوة الإقتصادية والتقنية مع الدول المتقدمة وهناك عوامل إقتصادية وغير إقتصادية ساعدت على حدة الفجوة، والتي مازالت متأصلة ومتوازنة في الهياكل الإقتصادية وغير الإقتصادية في المجموعتين التاليتين: [2]

أ)- العوامل الإقتصادية:

وتتمثل في التبعية الإقتصادية للخارج، سيادة نمط الإنتاج الواحد، ضعف البنيان الصناعي والزراعي، نقص رؤوس الأموال، إنتشار البطالة بأشكالها المختلفة وخاصة البطالة المقنعة، إنخفاض مستوى دخل الفرد و مستوى المعيشة، سوء إدارة المنشآت وعدم كفاءة الجهاز الحكومي، إستمرارية أزمة المديونية الخارجية.

[1] عصام عمر مندور، **التنمية الإقتصادية و الإجتماعية والتغيير الهيكلي في الدول العربية**، دار التعليم الجامعي، دون سنة النشر، الإسكندرية، ص 38.

[2] إسماعيل عبد الرحمن و محمد عريقات حربي، **مفاهيم و نظم إقتصادية**، دار وائل للنشر، الأردن، ص ص 270-271.

ب)- العوامل الغير الإقتصادية:

وتتمثل في الزيادة السكانية الهائلة، إنخفاض المستوى الصحي، سوء التغذية، إنخفاض مستوى التعليم الكمي والنوعي، تراجع القدرات والإنجازات العلمية والتقنية (التكنولوجية)، إرتفاع نسبة الأميين من السكان.

ويمكن تجاوز هذه الأوضاع الإقتصادية وغير الإقتصادية تدريجيا بإحداث تنمية إقتصادية حقيقية تعتمد إعتمادا كبيرا على رؤية إستراتيجية مدروسة وواضحة.

2)-التنمية أداة للإستقلال الإقتصادي.

إن التنمية الحقيقية لابد أن تقوم على الإستقلال الإقتصادي وليس على أساس تبعيته، ونود أن نؤكد هنا أن مجرد حصول القطر المختلف على الإستقلال السياسي لا يترتب عليه إنقضاء حالة التبعية هذه إذا إستمرت هياكلها وآلياتها المشار إليها، بل أن التعامل التكنولوجي والمالي ونوع المشروعات التي تقيمها الدول المختلفة بعد إستقلالها، كل ذلك يزيد ويعمق من روابط تبعية الأقطار المختلفة والتي توارثت من فترة ما قبل الإستقلال، هذا يستلزم التخلص تدريجيا من التبعية بتغيير الهيكل الإقتصادي للدولة، أي بإحداث تنمية حقيقية تعتمد على الذات بإستغلال الموارد المتاحة في الدولة إستغلالا صحيحا.[1]

ثانيا: أهداف التنمية الإقتصادية.

تختلف أهداف التنمية الإقتصادية من بلد إلى آخر ومن فترة لأخرى نظرا لإختلاف الظروف الإقتصادية والسياسية بين الدول المتخلفة، لكنها ترمي في جلها إلى تحقيق هدف واحد هو تحقيق الرفاهية للسكان وتحقيق العيش الكريم لهم ويمكن إيجازها فيما يلي:

1)- زيادة الدخل الوطني الحقيقي (القومي):

حيث أن زيادته من أهم أهداف الدول النامية لأن معظمها تعاني من الفقر وإنخفاض مستوى معيشة سكانها وأوضاع صحية وتعليمية متدهورة، ولا سبيل للتخلص من هذه الأوضاع إلا بزيادة الدخل الوطني الحقيقي الذي يساعد تدريجيا في التغلب على جميع المشاكل التي تعاني منها حاليا، خاصة إذا أحدثت الزيادة الدخل تغييرات عميقة و هيكلية في البنية الإقتصادية.[2]

[1] المرجع نفسه، ص ص 271-272.
[2] حربي موسى عريقات، **مبادئ الإقتصاد**، دار وائل، عمان، 2006، ص 266.

2)- رفع مستوى المعيشة:

وتعني القدرة على تلبية الحاجات الضرورية بما يشمل الطعام والمأوى والصحة والأمن، وهي في مجملها الإحتياجات الأساسية لإستمرارية الحياة، وبذلك تعتبر سياسات تخفيف الفقر و إتاحة فرص العمل وزيادة الدخول شروطا ضرورية، ولكنها ليست كافية لإحداث التنمية ما لم تتجه في أساسها لتوفير الحاجات الضرورية.[1]

3)- تقليل التفاوت في توزيع الدخل والثروات:

يعتبر تقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات هدفا من الأهداف الإجتماعية في عملية التنمية الإقتصادية، فأغلب الدول النامية التي تعاني من إنخفاض الدخل القومي ومن إنخفاض متوسط نصيب الفرد تعاني أيضا من إختلالات في توزيع الثروات، فقد تستحوذ فئة صغيرة من السكان على جزء كبير من الثروة، بينما تعاني غالبية السكان من الفقر وإنخفاض مستوى دخولهم مما يؤدي إلى تدني المستوى الصحي والتعليمي والمعيشي وتزداد هذه الظاهرة تفاقما كلما كبر حجم السكان وإتسعت أقاليم الدولة وتباينت، لذلك يجب أن يرافق العمل من أجل تحقيق التنمية العمل من أجل تحقيق العدالة في توزيع الدخل حتى يمكن لعملية التنمية أن تحقق أهدافها في رفع مستويات المعيشة وتحقيق الرفاهية الإقتصادية والإجتماعية للجميع.[2]

4)- التوسع في الهيكل الإنتاجي:

يجب أن تسعى التنمية الإقتصادية إلى توسيع قاعدة الهيكل الإنتاجي، لأن التنمية الإقتصادية لا تقتصر على مجرد زيادة الدخل القومي وزيادة متوسط نصيب الفرد بل التوسع في بعض القطاعات الهامة من الناحية الإقتصادية والفنية، كما يجب على الدولة بناء الصناعات الثقيلة إن أمكن ذلك من أجل أن تمد هذه الصناعات الإقتصاد القومي بالإحتياجات اللازمة. و من أهم المشاكل التي تعاني منها الدول النامية والتي تسعى التنمية الإقتصادية لتحسينها تتمثل في تخلف القاعدة الإنتاجية، ضعف درجة التشابك بين القطاعات وهيمنة قطاع واحد، وإرتباطه بالتصدير للعالم الخارجي وتبعيته بالإضافة إلى الثقل الكبير للقطاع الواحد في توليد الدخل الحكومي وتحديد مستوى النشاط.[3]

---

[1] خالد محمد السيواعي، **التجارة والتنمية**، دار المناهج، عمان، 2006، ص 24.
[2] فليح حسن خلف، **الإقتصاد الكلي**، مرجع سبق ذكره، ص 463.
[3] إسماعيل عبد الرحمان، **مفاهيم ونظم إقتصادية**، دار وائل للنشر، عمان، 2004، ص 267.

5)- تحقيق الإستقرار الإقتصادي:

إن العمل من أجل تحقيق التنمية ينبغي له أن يتم في إطار الأخذ بالإعتبار، لكن لا تؤدي التنمية إلى إحداث إختلال أو إضطراب إقتصادي، فبإمكان السياسة المالية والنقدية للحكومة التغلب على عدم الاستقرار الإقتصادي سواء على شكل تضخم أو كساد من خلال التأثير على قيمة الضريبة والنفقات الحكومية.[1]

المطلب الثالث: متطلبات التنمية الإقتصادية.

لتحقيق التنمية الإقتصادية لابد من توفر مجموعة من الشروط تمس كل الجوانب الإقتصادية، الإجتماعية والسياسية مع التركيز على الجانب الإقتصادي بشكل خاص ومن أهم متطلبات التنمية ما يلي:

1)- الموارد الطبيعية: تعتبر مهمة جدا للتنمية الإقتصادية مثل الأراضي الخصبة وموقعها وبنيتها، وفرة الغابات، تعدد المناخ، مصادر المياه، الموارد البحرية وغيرها، وموارد طبيعية جديدة لم تكن معروفة، ويجب الإستغلال المناسب للموارد المكتشفة سابقا.

2)- القاعدة المحلية الذاتية: إن أحد شروط دفع التنمية الإقتصادية هو ضرورة تأسيس عملية التنمية على قاعدة داخل الدولة حيث أن التنمية تكون مستحيلة إذ لم تحتل مكانا في أذهان السكان بمعنى أنها يجب أن تعتمد على سكان الدولة ذاتها وليس الأجانب لأن الإعتماد على المساعدات الخارجية سوف يعرقل مبادرات التنمية فضلا عن إعطاء الفرصة للمستثمرين الأجانب لإستغلال الموارد الطبيعية لمصلحتهم الذاتية.

3)- السوق: إن وجود سوق مناسبة يعد شرطا أساسيا لعملية التنمية وإن إحدى العوائق التي تواجه الدول النامية هي محدودية السوق ولتوفير سوق مناسبة يجب القضاء على المؤسسات الإجتماعية و الإقتصادية القائمة و إستبدالها بمؤسسات أخرى و توسيع الأسواق المالية والأعمال مع زيادة معرفتهم بفرص السوق وتقنيات الإنتاج الحديثة وذلك من أجل الاستغلال الأمثل و الكفاءات المثلى في إستخدام الموارد الموجودة.

[1] محمد إبراهيم منصور، **إقتصاديات التنمية**، دار المريخ، الرياض، 1995، ص 523

4)- الإستثمـــار: يعتبـر تحديـد نمـوذج صـحيح للإسـتثمار الملائـم للتنميـة فـي إقتصـاد تـام بقـدر أهميـة تكـون رأس المـال خاصـة وأن هـذا النمـوذج الأمثـل غالبـا مـا يعتمـد علـى وسـائل الإسـتثمار المتاحـة للدولـة ويمكـن حصـر المعـايير المختلفـة للإسـتثمار فـي الإنتاجيـة الإجتماعيـة والإقتصـادية بطرفيهـا، والنفقـات العامـة الإجتماعيـة والإقتصـادية بطرفيهـا والنمـو المتـوازن، حتـى تكـون هنـاك دفعـة قويـة متمثلـة فـي حـدائق مـن الإسـتثمارات، وتوجيـه هـذه الإسـتثمارات علـى جبهـة عريضـة للمشـروعات الإسـتثمارية مـن العديـد مـن الأنشـطة وأن تكـون هـذه المشـروعات متكاملـة مـن حيـث خـدمتهـا لإحتياجاتهـا الطلـب الإسـتهلاكي النهـائي ثـم إختبـار تقنيـات الإنتـاج التـي تتماشـى مع نموذج الاستثمار الخاص بكل دولة.

5)- الإدارة: إن ضـرورة عنصـر الإدارة بالنسـبة للتنميـة الإقتصـادية نابعـة مـن إمكاناتهـا وقـدرتها علـى تنظـيم جميـع الشـروط والعوامـل والمتطلبـات التـي لاغنـى عنهـا فوجـود إدارة قويـة وقديمـة شـرط هـام للوصـول إلـى أقصـى درجـات التنميـة والنمـو فـي حالـة غيـاب جهـاز إداري جيـد وفعـال فـإن خطـط التنميـة الخاصـة منهـا أو العامـة لا يمكـن أن تتخـذ كمـا ينبغـي بالإضـافة إلـى أن أي برنـامج للتنمية يتطلب أيضا نظاما إداريا ملائما للمتابعة من خلال الخطوط الموضوعية في القوانين.

6)- التغييـر الهيكلـي: وهـو ينطـوي علـى التحـول مـن مجمـع زراعـي تقليـدي إلـى إقتصـاد صـناعي حـديث حيـث يتضـمن توسـع القطـاع غيـر الزراعـي بمـا يخفـض مـن نسـبة السـكان فـي القطـاع الزراعـي تـدريجيا ويـؤدي إلـى فـرض أكبـر للتوظيـف بهـدف حـل مشـكلة البطالـة دون إهمـال القطـاع الزراعـي كليـا إذ لابـد مـن وجـود علاقـة قويـة جـدا بـين القطـاعي الزراعـة والصـناعة مـن أجـل تحقيـق كـل ذلـك يجـب إجـراء تغييـرات فـي أسـلوب الإصـلاح الزراعـي وإدخـال تقنيـات ومـدخلات زراعيـة محسنة، هيئات تسويق أفضل ومؤسسات إنمائية جديدة.

7)- المـوارد البشـرية: يعتبـر العنصـر البشـري العنصـر الأساسـي فـي العمليـة الإقتصـادية لكونـه العنصـر المتتبـع والمسـتهلك فزيـادة العنصـر البشـري أو نقصـانه يـؤثر فـي نطـاق العمليـة الإقتصـادية عـن طريـق التـأثير فـي الطلـب وفـي الإنتـاج وتكاليفـه الإنتاجيـة والمنافسـة فـي السـوق وقـد شـهد منتصـف السـبعينات مـن القـرن الماضـي إعـادة تعريـف التنميـة الإقتصـادية علـى أسـاس الجهـود المبـذولة للقضـاء علـى الفقـر ولتحقيـق العدالـة وتوفيـرها وتـوفير فـرص عمـل تماشيـا مع وجود إقتصـاد تـام.

8)- العوامل الثقافية الإجتماعية و السياسية: على الرغم من أن شروط دفع التنمية لها سعة إقتصادية في الإنتاج إلا أن المسائل الإقتصادية في الإنتاج المرتبطة في الكثير من الأحيان في النظام الإجتماعي ولا يمكن فصلها عن بعضها البعض اذ كانت التنمية الإقتصادية ذات سرعة كافية لم تحتل موقعها داخل إطار العمل الثقافي والتنظيمات الإجتماعية القائمة في هذه الحالة لابد من خلق إحتياجات جديدة لجعل التنمية الإقتصادية ممكنة وهذا ليس بالأمر اليسير لأن أي تغيير اجتماعي أو ثقافي سيؤدي بالتأكيد إلى سخط السكان لذلك يجب أن تكون عملية التغيير تطويرية.[1]

9)- رأس المال: يعتبر رأس المال المفتاح الرئيسي للتنمية الإقتصادية فهو عملية تراكمية وذاتية بمجرد أن تبدأ وتكوين رأس المال يعني ألا يخصص المجتمع كل نشاطه لحاجات ورغبات الإستهلاك الفوري ولكنه يوجد جزء منه لصنع السلع الرأسمالية والأدوات والآلات ووسائل النقل والتجهيزات والمعدات ويؤدي الإستثمار في السلع الرأسمالية إلى زيادة الأصول الرأسمالية والإنتاج والدخل الوطني.[2]

10)- التكنولوجيا: يجري تعريف التكنولوجيا على أساس أنها الجهد المنظم الرامي لإستخدام نتائج البحث العلمي في تطوير أساليب أداء العمليات الإنتاجية بالمعنى الواسع الذي يشمل الخدمات والأنشطة الإدارية وذلك بهدف التوصل إلى أساليب جديدة يفترض فيها أنها أجدى للمجتمع.[3]

وتبرز أهمية التكنولوجيا في التنمية في إسهامها في زيادة إنتاجية الموارد الموجودة، أي تحقيق الإقتصاد في استخدام الموارد المتاحة في العمليات الإنتاجية، من خلال التوصل إلى إستنباط أساليب إنتاجية تضمن الكفاءة الإنتاجية، وبما يحقق الزيادة في إنتاجية الموارد، وإكتشاف طرق ووسائل إنتاج جديدة ومن خلال التطور التكنولوجي وبالشكل الذي يتيح زيادة الإنتاج وتحسين نوعيته، إضافة إلى تقليل الكلفة بتحقيق الكفاءة.[4]

---

[1] حسان بودبوز، **آليات تشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر كأداة لتمويل التنمية الإقتصادية في الجزائر**، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية تخصص تمويل التنمية، دفعة 2016، ص ص 12-13.

[2] جمال الدين لعويسات، العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية، دار هومة، الجزائر، 2000، ص 72.

[3] فليح حسن خلف، **التنمية والتخطيط الإقتصادي**، جدار للكتاب العالمي، عمان الاردن، ط1، 2006، ص 197.

[4] فليح حسن خلف، **الإقتصاد الكلي**، مرجع سبق ذكره، ص 466.

والحديث عن التحسن التكنولوجي يقترن بالإستخدام الأكثر فاعلية للموارد المتاحة والتي توظف بطريقة أكثر كفاءة وجديدة، والتقدم التكنولوجي عادة يتطلب الإستثمار في الآلات ومعدات جديدة، ومن الضروري تقيم المصانع الجديدة إعتمادا على التكنولوجيا المتقدمة، فالشركات الصناعية العملاقة تقوم على البحوث والتطوير والتدريب، وهي مقومات هامة لتحقيق نمو الإنتاجية.[1]

المبحث الثاني: التنمية الإقتصادية (نظرياتها، سياستها، إستراتيجياتها).

لقد أصبحت التنمية الإقتصادية تحظى بإهتمام العديد من المفكرين والمنظرين الذين عملوا على صياغة الكثير من النظريات لها إضافة إلى وضع السياسات وإستراتيجيات تسيير وفقها التنمية الإقتصادية.

وسنتناول في هذا المبحث أهم النظريات والسياسات والإستراتيجيات التي تقوم عليها التنمية الإقتصادية.

المطلب الأول: نظريات التنمية الإقتصادية.

يقوم موضوع التنمية الإقتصادية على أساس نظري متين، فقد ظهرت العديد من النظريات التي تعالج قضايا التنمية الإقتصادية في البلدان النامية المتخلفة إقتصاديا والتي تبحث في مجملها عن الظروف اللازمة لتحقيقها والوصول إليها.

و لتحقيق هذا الهدف سنتناول النظريات التنموية الآتية.

1)- نظرية الدفعة القوية:

يعارض الكثير من الإقتصاديين بين فكرة التدرج في التنمية الإقتصادية على أساس أن التنمية هي في حد ذاتها سلسلة من الدفعات المتقطعة، ويوصي هؤلاء الإقتصاديون بضرورة القيام بدفعة قوية، أي ضرورة البدء بتنفيذ حجم ضخم من الإستثمارات حتى يمكن التغلب على الركود الإقتصادي للمجتمع المتخلف، ويجب أن لا ينخفض هذا الحجم من الاستثمار القومي عن حد معين وإلا لا تنجح التنمية في كسر الحواجز وعوامل المقاومة الداخلية للتقدم في إقتصاد البلد المتخلف وان التنمية بدفعات صغيرة لا تكفي للتغلب عل عوامل التخلف الذاتي بل لا يلبث أن يرتد الإقتصاد القومي إلى وضعه الأول من التخلف والركود.

[1] محمد ناجي حسن خليفة، **النمو الاقتصادي**، دار القاهرة، 2001، ص 83.

إن تطبيق مبدأ الدفعة القوية أمر ضروري لتحقيق انطلاقة الإقتصاد المتخلف في معراج التقدم، ويتحصل تطبيق مبدأ الدفعة القوية في إغراق حجم ضخم من الإستثمارات في بناء مرافق رأس المال الإجتماعي من طرق ومواصلات ووسائل نقل وقوى محركة ومراكز تدريب للقوى العاملة وهي مشروعات ضخمة غير قابلة للتجزئة بطبيعتها، والتي سوف تخلق وفرات إقتصادية خارجية تتمثل في توفير خدمات إنتاجية بتكلفة منخفضة ضرورية لقيام مشروعات صناعية ما كانت تنشأ بدون توافر هذه الخدمات الإنتاجية بتكلفة منخفضة.[1]

2)- نظرية آرثر لويس:

نظرية التحولات الهيكلية من أشهر نظريات التنمية الإقتصادية التي ظهرت في الخمسينيات والتي تركز على الكيفية التي يتم بواسطتها تحويل إقتصاديات الدول الفقيرة من الإعتماد الحاد على الزراعة إلى الصناعة والخدمات لتصبح إقتصادياتها أكثر مرونة وقدرة على مواجهة تقلبات وتغيرات الطلب.

كان آرثر لويس"**Lewis Arthur**" الحاصل على جائزة نوبل في الإقتصاد أول قدم نموذج للتنمية أساسه التحول من الريف إلى الحضر أو من المزرعة إلى الصناعة بشكل مقصود ومنطقي وقد نالت النظرية قبولا عاما لدى مخططي سياسات التنمية في العالم الثالث في أوائل الخمسينيات وحتى أواخر الستينيات.

يتعامل آرثر لويس مع إقتصاد مكون من قطاعين أولهما قطاع زراعي تقليدي أطلق عليه إسم قطاع الكفاف يتميز بهبوط إنتاجية العمل إلى الصفر أو أعلى بقليل، وثانيتها قطاع صناعي حديث ترتفع فيه الإنتاجية وتتحول إليه العمالة الرخيصة في القطاع التقليدي بشكل تدريجي منتظم.[2]

وإفترض لويس في تحديد نظريته ما يلي:

- إفتراض تحول العمالة من القطاع التقليدي إلى قطاع الصناعة ونمو العمالة في الأخير متوقعة على زيادة إنتاج القطاع الصناعي الناتج عن زيادة التراكم الرأسمالي
- أن الطبقة الرأسمالية في المجتمع تعيد إستثمار جميع أرباحها.

[1] صبحي تادرس قريصة، مرجع سبق ذكره، ص ص 79-80 .

[2] تودارو ميشال، ترجمة حسني محمد حسن، **التنمية الإقتصادية**، دار المريخ، الرياض، 2006، ص ص 138-140.

- أن القطاع الصناعي يحتفظ بمستوى ثابت للأجور عند مستوى أعلى من مستوى أجر الكفاف السائد في القطاع الزراعي.[1]

3)- نظرية نيلسون:

يشخص نيلسون أنه يمكن وضع الإقتصاديات المتخلفة كحالة من التوازن الساكن عند مستوى الدخل عند حد الكفاف عند هذا المستوى من التوازن الساكن للدخل الفردي يكون معدل الإستثمار الصافي عند مستوى منخفض يؤكد نيلسون أن هناك أربعة شروط إجتماعية وتكنولوجية تنقضي إلى هذا النفع وهي:

- الإرتباط القوي بين مستوى الدخل الفردي ومعدل نمو السكان.
- إنخفاض العلاقة بين الزيادة في الإستثمار والزيادة في الدخل.
- ندرة الأراضي القابلة للزراعة.
- عدم كفاية طرق الإنتاج.[2]

4)- نظرية الحاجات الأساسية:

يقصد بالحاجات الأساسية تحقيق أهداف التنمية بزيادة مقدرة الفقراء على كسب دخولهم عن طريق زيادة الدخل القومي، وأيضا الزيادة الموجهة إليهم من الخدمات الأساسية.

ولد مذهب الإحتياجات الأساسية على يد مجموعة من الإقتصاديين العاملين في الهيئات الدولية والتنمية، ثم تبناه عدد متزايد من مفكري و إقتصادي دول العالم الثالث، و تقوم النظرية على ضرورة تحقيق أربعة عناصر أساسية تتمثل في حقوق المواطنين الواجب الحصول عليها وهي:

- ✓ إتاحة فرص تحصيل وكسب الدخل للفقراء وضمان قدرتهم على العمل.
- ✓ توصيل الخدمات العامة للفقراء من مياه الشرب النقية ونظام الصرف الحي ووسائل النقل.
- ✓ توفير السلع والخدمات الأساسية من مأكل وملبس ومسكن وتعليم وصحة وتمكين الفقراء من الحصول على الحد الأدنى منها.
- ✓ إشراك الفقراء في إتخاذ القرارات المتعلقة بكيفية إشباع إحتياجاتهم الأساسية.[1]

---

[1] عبلة عبد الحميد بخاري، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، ج 3 ،جامعة الملك عبد الغزيز، السعودية، 2009، ص 45 .

[2] حسان بودبوز، مرجع سبق ذكره، ص 21.

5)- نظريـة التبعيـة الدوليـة:

ظهـرت نظريـة التبعيـة الدوليـة فـي أمريكـا اللاتينيـة وفرنسـا، ونجـد دراسـات أنـدر فرانـك تحتـل أهميـة خاصـة ووضـعا متميـز، وتـتلخص وجهـة نظـر فرانـك فـي أن دول أمريكـا اللاتينيـة قـد خضـعت لإسـتعمار أوروبـي إرتـبط بتوسـع رأس مـالي تجـاري، ومـا لبـث إقتصـاد هـذه الـدول أن إرتـبط إرتباطـا عضـويا تابعـا للإقتصـاد العـالمي، ولقـد كانـت كـل دول أمريكـا اللاتينيـة خـلال الفتـرة الإسـتعمارية تنـتج مـن أجـل التصـدير للـدول الإسـتعمارية، هـذا يعنـي أنهـا كانـت تمـارس نشـاطا تجاريـا. ممـا يعنـي أيضـا إقتصـادها لـم يكـن مـن النـوع الإقطـاعي، ولكنـه كـان ذو طـابع رأسـمالي، فـأكثر دول أمريكـا اللاتينيـة تخلفـا هـي تلـك التـي شـهدت نشـاطا ملحوظـا فـي مجـال تصـدير المنتجـات الأوليـة وبالتـالي هـي التـي إنتعشـت فيهـا التجـارة، فـداخل الـدول المتخلفـة ذاتهـا نسـق يعبـر عـن الإستغـلال الـداخلي كالمدينـة والقريـة ويرتبـط فـي الوقـت ذاتـه بالنسـق المعبـر عن الإستغلال الخارجي.[2]

فنظريـة التبعيـة تنقـل الإحتمـال فـي التنـاقض والصـراع مـن المسـتوى الـداخلي للمجتمـع إلـى منظـور عـالمي، يـتم التركيـز فيـه علـى العلاقـات الدوليـة، وخاصـة بـين الـدول الغنيـة والفقيـرة من منظور عالمي، تبرز فيه أهمية العوامل الخارجية.[3]

و يمكـن تشـخيص الإنتقـادات الموجهـة لنظريـة التبعيـة، فـي أن فرانـك أنفـق الكثيـر مـن الوقـت فـي قيـاس التخلـف بلغـة التبـادل، ونقـل الفـائض مـن التوابـع إلـى مراكـز الدولـة، وهـذا قـاد عـددا مـن النقـاد إلـى الإدعـاء بـأن نقطـة الضـعف الأساسـية لـدى فرانـك هـي فشـله فـي الدراسـة التي يتم بها استخراج الفائض بواسطة نظام الإنتاج السائد في مجتمعات العالم الثالث.[4]

---

[1] محمد صفوت قابل، مرجع سبق ذكره، ص 240.

[2] السيد الحسيني، **التنمية والتخلف**، دار المعرفة، الطبعة الثالثة، القاهرة، مصر، 1985، ص ص 136-137.

[3] سهير حامد، **إشكالية التنمية في الوطن العربي**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، طبعة الأولى، 2007، ص 36

[4] نفس المرجع، ص 38.

6)- النظريــة الكينزيــة:

يعتبر جون مينار كينز مؤسس المدرسة الكنزية، إنطلق كينز في بناء نظريته في ظروف مغايرة لتلك الظروف التي بنيت فيها النظريات السابقة، وأهم ظرف هو أزمة الكساد الكبير(الأزمة الإقتصادية العالمية) التي أصابت العالم سنة 1929، والتي من مظاهرها:

- حدوث كساد في السلع والخدمات العرض يفوق الطلب.
- توقف العملية الإنتاجية، وبالتالي توقف النمو الإقتصادي.
- إرتفاع مستويات البطالة.
- إنخفاض مستويات الأسعار.

فرضيــات كينــز:

- يمكن أن يتوازن الإقتصاد عند حالة عدم التشغيل الكامل، ويستمر ذلك لفترة طويلة.
- لا يمكن للإقتصاد أن يتوازن تلقائيا، وإن حدث فسيكون ذلك في المدى البعيد، وبتكلفة إجتماعية باهظة.
- وجوب تدخل الدولة لإعادة التوازن الإقتصادي أو للحفاظ عليه.
- الطلب هو الذي يوجد العرض المناسب له وليس العكس.

وقد إهتمت نظرية كينز بإقتصاديات التنمية في الدول المتقدمة أكثر مما هي موجهة للدول النامية، حيث يرى كينز أن الدخل الكلي يعد دالة في مستوى التشغيل في أي دولة، فكلما زاد حجم التشغيل زاد حجم الدخل الكلي، والأدوات الكينزية هي:

1- الطلب الفعــال: البطالة تحدث بسبب نقص الطلب الفعلي وللتخلص منها يرى كينز حدوث زيــادة في الإنفاق سواء على الاستهلاك أو الإستثمار.

2- الكفاية الحدية لرأس المال: تمثل أحد المحددات الرئيسة لمعدل الإستثمار، وتوجد علاقة عكسية بين الإستثمار والكفاية الحدية لرأس المال.

3- سعـر الفائــدة : هو العنصر الثاني المحدد للإستثمار، ويتحدد دوره بتفضيل السيولة وعرض النقد.

4- **المضاعف الكنزي:** يقوم على فرضيات وجود بطالة لا إرادية، إقتصاد صناعي، وجود فائض في الطاقة الإنتاجية للسلع الإستهلاكية، درجة مرونة عرض مناسبة وتوفير سلع رأس المال اللازمة لزيادة الإنتاج1.

7)- نظريــة النمــو المتــوازن:

صـاغ " رغنـار نـولركس" جـوهر فكـرة الدفعـة القويـة التـي قـدمها "رودان" فـي صـبغة حديثـة متكاملـة أخـذت تسـمية " نظريـة النمـو المتـوازن"، حيـث يركـز "نـوركس" علـى الحلقـات المفرغـة التـي يغلقهـا حجـم السـوق، والـذي لا يتحقـق إلا بإنشـاء جبهـة عريضـة مـن الصـناعات الإسـتهلاكية يتحقق التوازن.

إن نظريــة النمــو المتــوازن تتطلــب تحقيــق التــوازن فــي مختلــف الصــناعات الإســتهلاكية، وبينهـا وبـين الصـناعات الرأسـمالية وكـذلك التـوازن بـين القطـاع المحلـي والقطـاع الخـارجي وفـي النهايـة تحقيـق التـوازن بـين جهـة العـرض وجهـة الطلـب، ذلـك لأن جهـة العـرض تعمـل علـى التأكيـد علـى تطـوير جميـع القطاعـات المرتبطـة ببعضـها فـي آن واحـد ممـا يسـاعد علـى زيـادة عـرض السـلع، أمـا جهـة الطلـب فتـدفع بإتجـاه تـوفير فـرص العمـل الواسـعة وزيـادة الـدخول بحيـث يـزداد الطلب على السلع والخدمات من قبل السكان.

وهنــاك منهجــان للنمــو المتــوازن، الأول يشــير إلــى الطريــق الــذي تخطــه التنميــة ونمــط الاسـتثمار الضـروري للعمـل السـلس للإقتصـاد والثـاني يشـير إلـى حجـم الإسـتثمار الـلازم للتغلـب علـى ظـاهرة عـدم التجزئـة فـي عمليـة الإنتـاج، إن التفسـير الأصـلي للنمـو المتـوازن لـدى "**نــوركس**" يميـل إلـى إحتـواء المنهجيــن معـا بينمـا يركـز "**نــوردان**" علـى ضــرورة الدفعــة القويــة للتغلــب على عدم التجزئة.[2]

8)- نظريــة النمــو الغيــر متــوازن:

إن نظريــة النمــو الغيــر متــوازن ارتبطــت بالإقتصــادي " **ألبــرت هيرشــمان**"، وان كــان قــد سـبقه "**بيــرو**" فـي تقديمـه صـيغة النمـو الغيـر متـوازن تحـت اسـم " نقـاط أو مراكـز النمـو" وتمثلـت نظريـة " **بيــرو**" فـي أن علـى البـلاد المتخلفـة أن تبـدأ بتركيـز جهـدها الإنمـائي علـى منـاطق تتميـز

[1] https://www.politics-dz.com/threads/nzriat-altnmi-alaqtsadi 05/05/2018 20:18

[2] مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات**، دار وائل، عمان، 2007، ص ص 91 92

بتمتعها بمزايا نسبية من حيث الموارد الطبيعية أو الموقع الجغرافي، وأن التنمية لهذه المناطق سوف تجذب وراءها المناطق الأخرى، ومع الوقت تنتشر عجلة النمو إلى سائر المناطق في الإقتصاد القومي.[1]

ودعا " هيرشمان" إلى نظرية النمو الغير متوازن لكونها واقعية تتوافق والموارد المتاحة ولفاعليتها في التغلب على العجز في إتخاذ قرار الإستثمار الذي تفتقر إليه هذه البلاد، وأنه إذا أريد للإقتصاد القومي أن يشق طريقه بإستمرار إلى الأمام فإن مهمة السياسة الإنمائية في هذه البلاد يجب أن تبقى على الضغوط وعدم التناسب، وإختلاف التوازن، فالنمط المثالي للتنمية عند " هيرشمان" يتمثل في خطوات متبعة تقود الإقتصاد القومي بعيدا عن التوازن.[2]

المطلب الثاني: سياسات التنمية الإقتصادية.

الفرع الأول: سياسة الإدخار.

تحتل سياسة الإدخار أهمية كبيرة في عملية التنمية الإقتصادية لكونه يمثل المصدر الداخلي لتمويل الإستثمارات اللازمة لتحقيق التنمية إضافة إلى مساهمته في تفكير الإبتعاد على المصادر الخارجية المتمثلة في القروض والمساعدات الأجنبية التي تقدم للبلدان النامية بشرط تنال من سيادتها وإستقلالها، وتبرز أهمية الإدخار الإقتصادي في:

- يمثل أحد العناصر المحركة لعملية التنمية الإقتصادية لأنه يشجع على القيام بعدد كبير من المشاريع الإنتاجية التي تساهم في توسيع حكم التراكم الرأسمالي وتحقيق معدل النمو الإقتصادي.
- إن الحد من الإستهلاك المفرط يؤدي إلى التقليل من الاستيراد من السلع الاستهلاكية والسلع الكمالية، مما يعني توفير عملات أجنبية صعبة يمكن إستخدامها في شراء السلع الإنتاجية.

[1] محمد عبد العزيز عجيمة، عبد الرحمان يسري، **التنمية الاجتماعية والاقتصادية ومشكلاتها**، الدار الجامعية، مصر 1999، ص 114.

[2] مدحت قريشي، مرجع سبق ذكره، ص 97.

- يعتبر الإدخار وسيلة فعالة لتحقيق التوازن الإقتصادي والإستقرار النقدي، كونه أن الإستهلاك المفرط للبقات الإجتماعية الغنية التي يتسم سلوكها الإستهلاكي بالبذخ بشكل يؤدي إلى تبديد الكثير من المدخرات الوطنية.[1]

الفرع الثاني: سياسة الإستثمار.

لقد حظي الإستثمار بإهتمام كبير في الأدب التنموي بإعتباره المفتاح الرئيسي للتنمية الإقتصادية، وتنطوي عملية تقرير أولويات الإستثمار في إطار التنمية الإقتصادية على جانبين أساسيين هما تحديد حجم الإستثمار الكلي الذي يؤمن التغير الكامل للطاقة الإنتاجية، وتوزيع هذا الحجم على القطاعات الإقتصادية المتخلفة.

إن تحديد حجم الإستثمار في الإقتصاد القومي يتوقف على ثلاث عوامل أساسية :

- مستوى الفائض الإقتصادي ودرجة التبديد الداخلي والإستنزاف الخارجي له.
- قدرة الإقتصاد القومي على توفير العمالة المناسبة والكافية لتنفيذ وتشغيل المشروعات.
- الطاقة الإستيعابية للإقتصاد.

وفيما يتعلق بتخصيص الإستثمار على قطاعات الإقتصاد المتخلفة فيتم حسب معايير عديدة أهمها:

- ❖ **معيار معامل رأس المال:** يمثل معامل رأس المال عدد الوحدات اللازم إستثمارها.
- ❖ **معيار النقد الأجنبي:** يستند هذا المعيار على توزيع الحجم الكلي للإستثمار لصالح المشروعات التي تستخدم العملات الأجنبية.
- ❖ **معيار الربحية التجارية:** يقوم هذا المعيار على إتخاذ ما تجنيه المشروعات من ربح أساسا لتقرير أولويات الإستثمار.[2]

[1] على جدوع الشرفات، **التنمية الاقتصادية في العالم العربي**، طبعة الأولى، دار العليين، الزمان، عمان، 2010، ص 165.

[2] على جدوع الشرفات، مرجع سبق ذكره، ص 170.

الفرع الثالث: السياسة المالية.

السياسة المالية هي إستخدام الدولة لإيراداتها ونفقاتها بما يحقق أهدافها الإقتصادية والإجتماعية والسياسية في ظل ما تعتنقه من عقائد وفي حدود إمكانيتها المتاحة مع الأخذ في الإعتبار درجة تقدمها ونموها الإقتصادي.[1]

بدأت حكومات البلدان النامية بإستخدام السياسة المالية لتحقيق التنمية الإقتصادية من خلال التعجيل في معدل التكوين الرأسمالي، وليس لتحقيق الإستقرار في معدل النمو الإقتصادي كما أكد عليه كينز بالنسبة للبلدان المتقدمة، التي تعاني من التقلبات في النشاط الإقتصادي، ولذلك بذات البلدان النامية تستخدم وسائل السياسة المالية لتوجيه النشاط الإقتصادي، والمحافظة على التوازن الداخلي، وتوزيع الدخل، وضبط الطلب على مختلف أنواع السلع والخدمات، وحماية الإنتاج المحلي، والسيطرة على التضخم.[2]

الفرع الرابع: السياسة التجارية.

يقصد بالسياسة التجارية مجموعة الإجراءات التي تباشرها الدولة في علاقتها الإقتصادية الخارجية، شاملة لكل من التبادل السلعي والخدمي وأسعار الصرف والإستثمار، بقصد تحقيق أهداف معينة تتفق مع باقي أهداف السياسات الإقتصادية والسياسة العامة للمجتمع.[3]

تعد السياسات التجارية ذات أهمية وخاصة بالنسبة للبلدان النامية التي تعتمد إعتمادا كبيرا على التجارة الخارجية في توفير الفائض من الإقتصادي و العوائد من العملات الأجنبية للإيفاء بمتطلبات التنمية الإقتصادية لذلك لابد لهذه البلدان أن تصمم سياساتها التجارية بالشكل الذي يعمل على توسيع عوائد الصادرات والتقليل من الآثار السلبية للتجارة الخارجية. ويتعين على البلدان النامية أن توجه التجارة بالشكل الذي يجعلها مكملا للجهود

---

[1] عوف محمد الكفر واري، **السياسة المالية والنقدية في ظل الإقتصاد الإسلامي**، مكتبة الإشعاع، مصر، الطبعة الأولى، 1997، ص 144.

[2] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 236.

[3] طارق حسن يوسف جابر، **السياسة التجارية الخارجية في نظام الإقتصاد الإسلامي**، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2012، ص 44 .

التنموية المحلية، ولا يمكن للتجارة أن تعمل كمحرك للنمو في ظل الظروف المتغيرة، وفي أحسن الأحوال أنها تستطيع أن تكمل الجهود المحلية للتنمية.[1]

الفرع الخامس: السياسة النقدية.

للسياسة النقدية عدة تعاريف أهمها:

- تمثل السياسة التي يستخدمها البنك المركزي للسيطرة على عرض النقد وحجم الائتمان الممنوح للنشاط الإقتصادي و التحكم بهيكل أسعار الفائدة بما يؤمن إستمرار نمو النشاط الإقتصادي وتحقيق الاستخدام الكامل للعمالة مع إستقرار المستوى العام للأسعار.
- كما تعرف بأنها: النشاطات التي يقوم بها البنك المركزي والمعممة للتأثير على المتغيرات النقدية مثل: عرض النقد و أسعار الفائدة.[2]

تؤدي السياسة النقدية دورا مهما في الإقتصاد، فهي ضمن إطار السياسات الإقتصادية التي تستخدم من أجل تحقيق التنمية الإقتصادية، خاصة الدول النامية، وتلافي حصول التضخم وعدم إستقرار واسع خلال هذه العملية، وذلك من خلال القيام بتعبئة المدخرات وتجميعها وزيادتها وصولا إلى توجيهها نحو مجالات الإستثمار المنتجة وتوسيع هذه المجالات، بإستخدام وسائل السياسة النقدية التي يمكن من خلال حسن إستخدامها تجنب حصول زيادة عرض النقد عن حاجات النشاطات الإقتصادية أو العكس، أي تحقيق قدر مطلوب من التناسب بين عرض النقد وبين الطلب عليه لأداء النشاطات الإقتصادية أو العكس.[3]

الفرع السادس: السياسة السعرية.

تمثل السياسة السعرية مجموعة الإجراءات المتصلة بتحديد الأسعار والتأشير عليها بغية أهداف معينة، يلعب السياسة السعرية دورا هاما في التنمية من خلال ما تفرزه من آثار على الأنشطة الإقتصادية ذات الصلة بهذه العملية كالآتي:

---

[1] مدحت قريشي، مرجع سبق ذكره، ص 236.

[2] جمال بن دعاس، **السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي**، دار الخلدونية، الجزائر، 2007، ص 88.

[3] فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص 266.

1)- **توزيع الدخل:** تؤثر السياسة السعرية على توزيع الدخل القومي بين الإستهلاك والإستثمار فإرتفاع أسعار السلع الإستهلاكية يحفز الموارد الإقتصادية على التوجيه إلى المجالات التي تختص بإنتاج السلع الإستثمارية.

2)- **إعادة توزيع الدخل:** تؤدي السياسة السعرية دورا هاما في إعادة توزيع الدخل بين الأفراد عن طريق فرض أسعار مرتفعة على السلع التي تقتنيها الشرائح.

3)- **تغيير أنماط الإستهلاك:** للسياسة السعرية دور بارز في التأثير على الأنماط الإستهلاكية للسلع.

4)- **إستقرار السوق:** تمارس السياسة السعرية تأثير كبير على عملية إستقرار السوق من خلال إيجاد حالة مقبولة من التوازن بين العرض و الطلب.

5)- **توسيع الطاقة الإنتاجية:** يمكن للسياسة السعرية أن تحفز المشروعات الإنتاجية على توسيع طاقتها الإنتاجية عن طريق وضع السلع المستوردة المماثلة للإنتاج الوطني في موقف أضعف على المنافسة من خلال تحديد الأسعار.[1]

المطلب الثالث: إستراتجيات التنمية الإقتصادية.

إتبعت الدول النامية عدة إستراتيجيات مختلفة لتحقيق التنمية الإقتصادية يمكن إيجازها في ما يلي:

1)- **الإستراتيجية المعتمدة على التنمية الزراعية:** يؤدي القطاع الزراعي دورا مهما في تحقيق التنمية الإقتصادية وخاصة في إقتصاد الأقطار النامية، حيث تكون مساهمة القطاع الزراعي كبيرة في توليد الناتج القومي، إضافة إلى أن الزراعة تستوعب الجزء الأكبر من المشتغلين في الإقتصاد، ويعتمد عليها معظم السكان بشكل مباشر أو غير مباشر، كما تشكل الصادرات الزراعية القسم الأكبر من صادرات الكثير من هذه الأقطار.[2]

[1] عبد الرحيم بودقجي، **التنمية الاقتصادية**، الدار الجامعية للنشرن القاهرة، 1997، ص 120.

[2] فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص 225.

2)- الإستراتيجية المعتمدة على التنمية الصناعية: إن التصنيع هو شرط ضروري للتنمية الإقتصادية، كما التصنيع الحقيقي هو الذي يساهم في تحقيق التنمية بإعتبار أن القطاع الصناعي قطاع ديناميكي يحرص على تطوير القطاعات و يحقق العديد من المنافع، و من بين الآثار الإيجابية التي يتركها التصنيع للقطاعات الأخرى من الإقتصاد ما يلي:

- ✓ المساهمة في علاج الإختلال في الهيكل الإقتصادي.
- ✓ تحقيق الإستقرار الإقتصادي.
- ✓ يساهم في توفير فرص عمل وإكتساب مهارات.
- ✓ توفير الطاقة الكهربائية للقطاع الزراعي وبقية القطاعات.
- ✓ يساهم في عملية التحديث والتحولات.
- ✓ يساهم في تعزيز الصادرات وتنميتها.
- ✓ تصنيع المواد الأولية الزراعية وتوفير مستلزمات الإنتاج للقطاع الزراعي.[1]

3)- إستراتجية التنمية المستقلة: أجمع العديد من الإقتصاديين على مفهوم محدد للتنمية المستقلة على أنها تتمثل في إعتماد المجتمع على نفسه و تطوير قدرات أفراده مع إعطاء الأولوية لتعبئة الموارد المحلية وتصنيع المعدات الإنتاجية وبناء قاعدة علمية وتكنولوجية محلية بكل مقتضياتها.

وهناك جملة من الشروط اللازمة لإنجاز التنمية المستقلة:

- ضرورة تدخل الدولة في شؤون الإقتصاد الوطني، مع وضع حدود للتدخل ضمن نجاح التنمية و تحقيقها للإستقلال.
- السيطرة على الفائض الإقتصادي بشكل فعال وتوجيه إستخدامه يؤدي إلى تحقيق أهداف التنمية.
- أهمية توفر الحجم الكبير والإمكانيات الواسعة.
- العمل على تحقيق أثر العوامل الخارجية على الإقتصاد المحلي.[2]

---

[1] هشام محمود الإقدام، **معالم الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية والقومية في البلدان النامية**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2009، ص ص 120-123.

[2] سعد حسن فتح الله، **التنمية المستقلة: المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995، ص 25.

4)- إستراتيجية الحاجات الأساسية: تهدف هذه الإستراتيجية إلى توفير الحاجات الأساسية للسكان، من غذاء و كساء وسكن وتعليم وخدمات صحية ... الخ، وحجة هذه الإستراتيجية هي أن توفر مثل هذه السلع والخدمات لتخفض من الفقر المطلق بسرعة أكبر مما تحققه باقي الإستراتيجيات الأخرى التي تحاول تعجيل النمو ورفع الدخل والإنتاجية للفقراء.

ولقد إستهدفت تحقيق ثلاث أهداف:

- رفع إنتاجية ودخل السكان في الريف والمدينة.
- التأكيد على محاربة الفقر من خلال تقديم خدمات مثل التعليم والخدمات الصحية.
- تمويل مثل هذه الخدمات من قبل الدولة.[1]

وإن المبررات التي قدمت لتبني هذه الإستراتيجية هي:

- إن إستراتيجية التنمية تفشل عادة في أن تكون لمنفعة المقصودين
- إن إنتاجية ودخل الفقراء يعتمد على تقديم الخدمات الصحية والتعليم.
- إن زيادة دخل الفقراء لكي يحصلوا على الحاجات الأساسية قد يستغرق وقتا طويلا.
- إن الفقراء لا ينفقون دخولهم بشكل عقلاني، وان توفير الماء والخدمات الصحية يمكن أن يأتي من قبل الحكومة.[2]
- إنه من الصعوبة مساعدة الفقراء بشكل موحد بدون تقديم الحاجات الأساسية. إلا أن هذه الإستراتيجية قد واجهت انتقادات من قبل كتاب العالم الثالث، حيث إعتبروا بأن التنمية الناتجة عن هذه الإستراتيجية بمثابة تنمية من الدرجة الثانية لأن الإهتمام بهذه الإستراتيجية والتركيز عليها يحرم البلدان النامية من محاولة اللحاق بركب البلدان الصناعية المتقدمة، كما انتقدت هذه الإستراتيجية من قبل الأوساط في البلدان المتقدمة على أنها تمثل بمثابة وصفة تتضمن القيام بتعداد الفقراء وتقدير تكاليف الخدمات العامة وتسليمها إلى الفقراء، وعليه فقد اعتبرت هذه الإستراتيجية بأنها عمل حكومي يتجه من القمة إلى القاعدة.

[1] مدحت قريشي، مرجع سبق ذكره، ص 176.

[2] إسماعيل بن ناقة، **اقتصاد التنمية، نظريات، نماذج، إستراتيجيات**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص ص 206-207.

كما أنها انتقدت أيضا لأنها ام توفر للفقراء أصول إنتاجية ورأسمال. ومع بداية الثمانيات أهملت إستراتيجية الحاجات الأساسية واتجه العديد من البلدان نحو برامج الإستقرار والتكييف الهيكلي.[1]

المبحث الثالث: آثار تحرير التجارة الدولية في تحقيق التنمية الإقتصادية.

المطلب الأول: علاقة التجارة الدولية بالتنمية الإقتصادية.

تساعد التجارة الدولية على إلغاء أثر نواحي الضعف في المعدل الإجمالي للتنمية عن طريق إستبعاد أو على الأقل تخفيف نواحي الضعف الناتجة من عدم التناسب في عوامل الإنتاج ولذلك فإن أي قصور في التجارة الدولية أي التصدير أو الإستيراد يؤدي إلى الحد من الحرية في الحركة وجعل كافة نواحي التنمية الإقتصادية أكثر جمودا لذلك يمكن القول أن إختيار إستراتيجية التنمية يتحدد إلى درجة كبيرة بالوضع في قطاع التجارة الدولية.[2]

ومن أجل إحكام العلاقة بين التجارة والتنمية الإقتصادية حتى تؤدي التجارة الدولية دورها الهام في تحقيق التنمية الإقتصادية هناك العديد من الإجراءات التي يرتبط البعض منها بالأجل القصير و الآخر بالأجل الطويل والتي من بينها ما يلي:

- العمل على الحد من الواردات إلى أدنى قدر ممكن بدون أن يترك ذلك أثار إنكماشية تقلل من حجم النشاطات الإقتصادية، أو تقلل من مدى التنمية الذي يمكن تحقيقه.
- العمل على التوجه بشكل جاد وسريع، وبصورة أوسع على تصنيع المنتجات المحلية سواء تلك التي تفوض على إستيراد سلع إستهلاكية أو مستلزمات الإنتاج.
- العمل على تشجيع الصادرات بما في ذلك تقديم الدعم والإعانات لها وعقد إتفاقات تجارية مع الدول الأخرى تتضمن توفير الإمكانية للتوسع بالصادرات وإختيار المشاريع الإنتاجية التي يتاح لمنتجاتها القدرة على دخول السوق العالمية إستنادا إلى معايير يتم إختيارها تضمن تحقيق هذه القدرة.

---

[1] خبابة عبد الله، **تطور نظريات وإستراتيجيات التنمية الإقتصادية**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2014، ص ص 117-119.

[2] محمد عبد المنعم عفر، **الإقتصاد الدولي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999، ص 134.

- الإعتماد قدر الإمكان على القدرات الذاتية في إقامة المشروعات وبالذات في مجال التمويل، وذلك عن طريق الابتعاد عن التمويل الخارجي سواء من خلال الإستثمار الأجنبي المباشر، أو الإقتراض من الخارج. نظرا لما تفرزه هذه الأشكال من حالة تبعية الدول النامية إلى الدول المتقدمة.
- العمل على إقامة قاعدة للصناعة الإنتاجية للإقتصاد، وبما أن معظم هذه الدول لا تمتلك الإمكانات التي تساعدها على إقامة الصناعة الإنتاجية بحجوم إقتصادية تنخفض معها تكاليف الإنتاج، هذا ما ستدعي الدول النامية إلى التوجه نحو التعاون فيما بينها عند سعيها لإقامة مثل هذه القاعدة الصناعية وبذلك يتم تجاوز محدودية الإمكانات والموارد من ناحية ومحدودية سوق منتجات هذه الصناعة من ناحية أخرى.
- العمل على إقامة قاعدة تكنولوجية ذاتية، التي تعتبر الأساس الضروري لتطوير الإقتصاد ونموه وبما أن قدرة البلدان النامية في هذا الجانب محدودة فعلى هذه الدول أن تسير بخطى جادة وثابة نحو إقامة القاعدة التكنولوجية المحلية إعتمادا على إمكاناتها التي يمكن أن توفرها لهذا المجال الحيوي والأساسي، والتي تبرز مثل هذا التوفير الكلفة العالية التي تتحملها سنويا، من أجل الحصول على التكنولوجيا، وفي إطار تبعيتها للدول المتقدمة في ذلك، وما تمارسه عن طريق هذه التبعية من إستنزاف لمواردها وإعاقة التنمية الإقتصادية فيها وإزاء ذلك عليها أن توفر أقصى ما تستطيع من موارد وجهود فنية وبشرية ومالية ومادية وتعمل على إستخدامها بكفاءة من خلال مؤسسات فعالة وبتوفير حوافز تدفع إلى البحث والتطوير العلمي والتكنولوجي وفق خطة مدروسة مسبقا وبشكل تفصيلي بحيث يتم فيها مراعاة إمكانات المجتمع.[1]

[1] فليح حسن خلف، **الاقتصاد الكلي**، مرجع سبق ذكره، ص ص 375-376.

المطلب الثاني: آثـار التجـارة الدوليـة على التنميـة الإقتصاديـة.

تبـرز أهميـة التجـارة والتنميـة الإقتصـادية مـن خـلال العلاقـة التبادليـة بينهمـا بمعنـى أن كـل منهمـا يـؤثر علـى الأخـر و يتـأثر بـه، لـذلك نجـد أن عمليـة التنميـة الإقتصـادية تعتمـد علـى الـواردات فكلمـا زادت الـواردات مـن السـلع الإنتاجيـة أدى إلـى زيـادة المقـدرة الإنتاجيـة وزيـادة القـدرة علـى تنويـع الإنتـاج ويـؤدي ذلـك بـدوره إلـى التـأثير علـى الصـادرات كمـا ونوعـا مـن خـلال عمليـة التنمية الإقتصادية.

كمـا أن الظـروف الإقتصـادية الدوليـة يمكـن أن تيسـر عمليـة التنميـة وتوسـع مـدى تحقيقهـا فـي حـين يحـدث العكـس عنـدما لا تتـوفر الظـرف الإقتصـادية المواتيـة، حيـث يـنعكس ذلـك علـى التنمية بالشكل الذي يعرقل العمل من أجل تحقيقها، ومن أبرز آثـار التجارة الدولية ما يلي:[1]

أولا: التجـارة والنمـو:

يمكن أن نعدد أهم المساهمات التي يمكن أن تقدمها التجارة لتحقيق النمو فيما يلي:

- مـن خـلال توسـيع الحجـم السـوقي فـإن ذلـك سيسـاعد فـي تعزيـز التخصـص، وهـو مـا يتعـزز من عام لآخر خاصة في ميدان الصناعات الخفيفة والدقيقة في الإقتصاديات الناشئة.
- التجـارة الدوليـة هـي وسيلـة لإنتقـال الأفكـار والتكنولوجيـات الجديـدة والطـرق التسيريـة الحديثة.
- التجـارة الدوليـة تحفـز وتسـهل تـدفق الإسـتثمارت الأجنبيـة مـن الـدول المتقدمـة إلـى الإقتصـاديات الناشـئة والصـغيرة والتـي تكـون مرفوقـة بطـرق التسـيير المتقدمـة والمهـارات، والتـي تسـاهم فـي تحفيـز النمـو والتقدم الإقتصـادي والبشـري فـي كثيـر مـن الـدول الناشـئة فقد سـاهمت المنتجـات الصـناعية فـي تشـجيع الطلـب المحلـي وثـم الإنتقـال إلـى مرحلـة الانتـاج المحلي لهذه المنتجات.
- تعتبـر التجـارة سـلاحا فعـالا ضـد الإحتكـار، لأنهـا تعتبـر مشـجعا للمنتجـين المحليـين قصـد تطـوير إنتـاجهم ومواجهـة المنافسـة الأجنبيـة، وهـو مـا يسـاهم فـي إبقـاء الأسـعار وتكـاليف السلع الوسيطة ونصف المصنعة المستعملة في الإنتاج المحلي منخفضة نوعا ما.

[1] محمد عبد النعم عفر، مرجع سبق ذكره، ص 134.

ثانيا: التبادلات التجارية وسيلة لنقل التكنولوجيا وتعزيز التخصص:

إن التبادلات التجارية تسهل إنتقال المعارف المحتواة أصلا في السلع المتبادلة، فعندما تشتري حاسوبا مثلا، فإنك تشتري بذلك جزءا من البحث والمعرفة التي ساهمت في صناعة وبيع المنتوج النهائي ومختلف مكوناته، لأن مختلف المنتوجات والخدمات هي عبارة في الأصل عن مهارات ومعارف، فإن أصيب الجهاز الذي إشتريته بعطب ما وكان المصلح للعطب هو نفسه الصانع المتواجد بالخارج فأنت بذلك تستورد خدمة لمل بعد البيع.

ففي وقتنا الراهن وفي غالبية بلدان العالم تعتبر التكنولوجيات الأجنبية المستوردة عماد الإنتاج المحلي وبالتالي من أهم محفزات النمو.

بالإضافة إلى ذلك فإن التبادلات التجارية تشجع التخصص وتقسيم العمل، وهما العمليتان اللتان تبدأن أصلا في المؤسسات في الدول، ففي صناعة السيارات مثلا كانت كبريات الشركات في هذا المجال هي ذاتها من تصنع قطع الغيار الذي تحتاجه. أما في الوقت الراهن فقد بقى هذا النهج نسبيا عالي عند كبريات الماركات العالمية فقط (فمثلا سيارات **BMW** محركها هو **BMW** وبيع سياراتها لا يكون في الغالب الا عند الوكيل الحصري لها)، بينما نجد السيارات العصرية الحالية تحتوي أكثر من 30000 قطعة، مقابل حوالي 700 قطعة بالنسبة لإحدى سيارات FORD، فمن الناحية الإقتصادية هذا لا يدل الا على أننا بصدد مصنع يحاول أن يطور بنفسه كل قطع الغيار الميكانيكية والالكترونية التي يحتاجها.

إن كل ما قيل يدل على أنه بإمكان أي شركة تنتمي إلى دولة حجمها السوقي صغير ومحدود أن تنجح وتطور أنشطتها بفضل التخصص والتبادلات التجارية، التي تسمح بتقليص تكاليف الإنتاج بفضل الإنتقال السلس لوسائل الإنتاج وبالتالي الرفع من قيمة مبيعاتها وحصصها السوقية.

ثالثا: الإنفتاح التجاري بين الدول المتقدمة والدول الأقل تقدما:

إن حرية حركة السلع وإنتقالها عبر العالم من خلال تحرير التجارة الدولية، وإعفائها من القيود الكمية والتعريفة الجمركية وكافة الإجراءات التي تحد من حركة انتقالها يمكن أن يؤدي إلى:[1]

1. أن الدول المتقدمة تحصل على ما يلبي إحتياجاتها من مستلزمات إنتاجها وإستهلاكها من خلال الجهات التي تعمل فيها وعن طريق الإستيراد من الدول الأخرى، ومنها الدول النامية، وفي الغالب تحصل على إستيرادها بأفضل الشروط وأقل الأسعار نتيجة تحرير التجارة وإلغاء التعريفة الجمركية وكافة أشكال القيود التي تعيق حرية الإستيراد، وبذلك فإنها تستنزف ما هو موجود من موارد وإمكانات وثروات وبالذات الطبيعية منها لصالح تلبية إحتياجاتها، وتلبية متطلبات إستمرار التطور فيها، خاصة إذا تم الأخذ بعين الإعتبار ضعف الدول النامية الأقل تقدما على تحويل منتجاتها الطبيعية الأولية إلى منتجات أخرى نتيجة ضعف الصناعة التحويلية فيها، وهو الأمر الذي يحرم الدول هذه من إمكانية إستخدام المنتجات الأولية هذه في عملية التطوير التي يمكن أن تتحقق لاحقا وهو الأمر الذي يؤثر سلبا على تطورها وتنميتها.
2. إن إنتقال السلع وحركتها بتصديرها من الدول المتقدمة إلى الدول النامية والذي يتسع في ظل العولمة الاقتصادية بتحرير التجارة الدولية وإزالة كافة ما يقيد التصدير ، مما يعني توفر السلع المنتجة في الدول المتقدمة في أسواق الدول النامية نتيجة عولمة الأسواق، وهو الأمر الذي يؤدي إلى تفوق السلع المنتجة في الدول المتقدمة على السلع المنتجة في الدول النامية، وبالتالي منافستها في أسواق هذه الدول الأقل تقدما بحكم امتلاك منتجات الدول المتقدمة للسعر الأدنى والنوعية الأفضل بسبب الأحجام الكبيرة لإنتاجها، والكفاءة التي ترافق إنتاجها.

والأمر الذي يزيد من قدرة منتجات الدول المتقدمة على المنافسة في أسواق الدول الأقل تقدما هو إزالة القيود على حركتها وإنتقالها بتحريرها من ناحية، ونتيجة الإنخفاض

[1] فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص ص 351، 352.

الملموس في تكاليف عقد الصفقات وفي تكاليف النقل بسبب التطور المتسارع في الإتصالات والمعلومات والنقل، وهو الأمر الذي تضعف معه قدرة منتجات الدول الأقل تقدما على المنافسة في أسواقها مع منتجات الدول المتقدمة.

3. إن ضعف القدرة التنافسية لمنتجات الدول النامية، أسعارها المرتفعة ونوعيتها الأدنى وبسبب ارتفاع تكاليف إنتاجها والناتجة عن الأحجام الصغيرة في إنتاجها، وإنخفاض الكفاءة من هذا الإنتاج، وهو الأمر الذي لا يقضي فقط على ما هو قائم من إنتاج محلي، وإنما يقضي حتى على مجرد التفكير في إقامة إنتاج محلي بسبب ضعف القدرات والإمكانات التي لا تتيح لإنتاجها المحلي قدرة المنافسة مع منتجات الدول المتقدمة، ليس في الأسواق العالمية فحسب بل حتى في أسواقها المحلية.
4. إن التنمية تتطلب توسعا في إقامة المشروعات اللازمة لتحقيقها وهذا يقتضي قدرا من رؤوس الأموال الإنتاجية، وبما أن الطاقة الإنتاجية في البلدان النامية تفتقر إلى المقدرة على إنتاج مستلزمات الاستثمار التي تتطلبها التنمية بالإعتماد على الخارج من خلال الإستيراد وبالذات الدول الرأسمالية المتقدمة حيث يرتفع المحتوى الإستيرادي لمستلزمات الإستثمار إلى حد كبير في معظم الدول النامية وهذا يعني اعتماد التنمية على التجارة الدولية في توفير هذه المستلزمات.
5. إن التطور النسبي في الإنتاج والدخول، وما يرافقه من زيادة في فرص العمل المتاحة والتي تتم منها عملية التنمية بالضرورة إلى زيادة الاستهلاك، وهذا ما يجعل البلدان النامية تتجه إلى استيراد السلع الاستهلاكية التي تشتد بتزايد وتسارع خطوات التنمية ولذلك تبرز أهمية التجارة الدولية ودورها في توفير السلع الاستهلاكية عن طريق إستيرادها.
6. تتضمن مشروعات التنمية وجود فترات تفصل بين البدء بالإنفاق الإستثماري على إقامة هذه المشروعات وبدء إنتاجها وطرحها في السوق ويطلق على هذه الفترات فترات توليد الناتج وهي تطول في البلدان النامية نظرا لضعف قدرتها على تنفيذ المشروعات وهذا يؤدي إلى حصول فجوة بين الطلب المتولد نتيجة ضخ دخول ناجمة عن البدء بالإنفاق الإستثماري على هذه المشروعات والعرض الذي يمكن أن ينجم عن مثل هذا الإنفاق مما

يـؤدي إلـى زيـادة فـي الطلـب الإسـتهلاكي وهـذا بـدوره يـؤدي إلـى الإعتمـاد علـى التجـارة الدولية عن طريق الإستيراد للحاجات الإستهلاكية التي تلبي هذه الزيادة.

7. إن التنميـة تـؤدي إلـى إنتقـال العـاملين مـن القطـاع الزراعـي إلـى قطاعـات إقتصـادية أخـرى وبالـذات القطـاع الصـناعي والقطـاع الخـدمي وبالتـالي يـؤدي إلـى إنخفـاض الإنتـاج الزراعـي ونقـص الإنتـاج المحلـي عـن إحتياجـات الغـذاء للسـكان وهـذا يـؤدي إلـى الإعتمـاد فـي تـوفير المتطلبات الغذائية على الإستيراد من الخارج.

8. إن إفـرازات التجـارة الدوليـة المتمثلـة بإسـتيراد التضـخم مـن خـلال الـواردات مـن الـدول المتقدمـة التـي تحقـق مـن خلالهـا أقصـى العوائـد بسـبب إرتفـاع أسـعار السـلع المسـتوردة تـؤدي إلـى إرتفـاع تكلفـة الإنتـاج نتيجـة إستخـدام مستلزمـات الإنتـاج المسـتوردة ومـع إنتشـاره فـي الإقتصاد يؤدي إلى إرتفاع تكلفة مشاريع التنمية.

9. منافسـة السـلع المسـتوردة لمنتجـات الـدول الناميـة فـي الأواق يعـد عامـل إعاقـة خطيـر أمـام تنمية هذه البلدان.[1]

10. إن التجـارة الدوليـة وفـي ظـل إطـار حالـة التخلـف التـي تعيشـها الـدول الناميـة تـؤدي إلـى أن يـتم مـن خلالهـا تصـدير المنتجـات بشـكلها الأولـي بسـبب ضـعف القـدرة علـى تصـنيعها محليـا وبحكـم الحاجـة إلـى مثـل هـذا التصـدير للحصـول علـى النقـد الأجنبـي الـلازم لاسـتيراد الإحتياجـات الضـرورية سـواء الأغـراض الإسـتثمارية أو الإنتاجيـة أو الإسـتهلاكية نتيجـة ضعف الإقتصاد على تلبية هذه الإحتياجات إعتمادا على الإنتاج المحلي.[2]

[1] نفس المرجع، ص 155.

[2] فليح حسن خلف، **الاقتصاد الكلي**، مرجع سبق ذكره، ص 353.

خاتمـــة الفصـــل:

بحصـول الـدول الناميـة علـى إسـتقلالها بعـد الحـرب العالميـة الثانيـة بـدأت قضـية التنميـة وكأنهـا أكثـر القضـايا للجـدل وموضـعا للإهتمـام، فقـد وجـدت الـدول نفسـها فـي مواجهـة تحـديات بالغـة الصـعوبة بعضـها يتصـل بالنظـام الـدولي الجديـد والـبعض الآخـر يتعلـق بطبيعـة البنـاءات الإجتماعيـة التـي ورثتهـا عـن هـذه الـدول مـن القـوى الإسـتعمارية الكبـرى، لقـد زاد هـذا الموقـف صعوبة بالغة من ناحية أخرى.

ومـن هـذا كـان لازمـا علـى الـدول الناميـة أن تـواجه مشكلـة تنميـة إقتصاديـاتهـا والقضـاء علـى التخلـف فـي أقـل وقـت ممكـن عـن طريـق النهـوض بتجارتهـا الدوليـة وتحريـرها تماشيـا مع متطلبات التنمية الإقتصاديـة.

حيـث تلعـب التجـارة الدوليـة دورا مهمـا فـي تحريـك المـدخرات ونقلهـا، الأمـر الـذي يـؤدي إلى إحداث النمو الإقتصادي.

ومـن هنـا تـأتي أهميـة دراسـة التجـارة الدوليـة وتحريرهـا فـي تنميـة إقتصـاديات الـدول المتخلفـة.

الفصل الثالث :

أثـر تحـرير التجـارة الـدولية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر –دراسة تحليلية– 2017-1990

مقدمــة الفصـل

بعدما تطرقنا إلى الإطار النظري للتجارة الدولية في الفصل الأول والإطار النظري للتنمية الإقتصادية في الفصل الثاني إن الهدف المرجو من دراستنا في هذا الفصل هو معرفة تطور التجارة الجزائرية أهم الإصلاحات الإقتصادية والتجارية التي قامت بها الجزائر في ظل تحرير التجارة الدولية خلال الفترة (1990–2017) وأثر هذا التحرير علي التنمية الإقتصادية.

وكذا تحليل كل من الصادرات والواردات والميزان التجاري والناتج المحلي الإجمالي والإستثمار الأجنبي والمديونية ومفدل البطالة وسعر الصرف الأجنبي.

وبهذا يمكن أن نقسم الفصل إلى ثلاث مباحث:

- **المبحث الأول:** تطورات التجارة الجزائرية.
- **المبحث الثاني:** الإصلاحات الإقتصادية والتجارية خلال الفترة (1990–2017).
- **المبحث الثالث:** دراسة تحليلية لإثر تحرير التجارة الدولية في تحقيق التنمية الإقتصادية خلال الفترة (1990–2017).

المبحث الأول: مراحل تطور التجارة الدولية في الجزائر

بعد الإستقلال ونظرا لما تركه الإستعمار الفرنسي من دمار شامل وعجز إقتصادي وتجاري وإنعدام الهياكل القاعدية، كان على الجزائر أن توجه إهتماما كبيرا لدراسة مشكلات التجارة الدولية، فلجأت إلى فكرة إحتكار التجارة الدولية وفرض رقابة الدولة عليها كحل لتدعيم إستراتيجياتها الشفوية في ظل الإقتصاد المخطط، ولكن سرعان ما تغيرت هذه السياسة بتوجيهات إلى نظام الإقتصاد الحر، وبدأت تدريجيا في تغيير سياستها تماشيا مع متطلبات الإقتصاد الحر.

المطلب الأول: مرحلة الرقابة والإحتكار.

1- مرحلة الرقابة 1962- 1971:

ورثت الجزائر نظام رقابي عن فرنسا إذ كانت الدولة تراقب التجارة الدولية بإستخدام وسائل تجارية منها:[1]

1-1- نظام الحصص:

يقصد بنظام الحصص أو القيود الكمية أن تضع الدولة حد أقصى للكمية أو القيمة من السلع التي يمكن إستيرادها خلال مدة معينة.

1-2- التعريفة الجمركية:

تعتبر التعريفة الجمركية من أهم الإجراءات المستعملة لحماية التجارة الدولية لما لها من فعالية ولقد جاءت أهداف هذه الإجراءات متشابهة مع أهداف نظام حصص الإستيراد، وأول تعريفة جمركية مستقلة تم نسخها في 28 أكتوبر 1963 وكان إستعمال هذه التعريفة مقسم إلى:

1-2-1- التقسيم حسب المنتوج:

يفرق هذا التقسيم بين 3 أنواع من المنتوجات:

- منتوجات تجهيزية ومواد أولية تطبق عليها حقوق جمركية قدرها 10% .
- منتوجات نصف مصنعة تطبق عليها رسوم جمركية بين 15% إلى 20%.

[1] منصور وليد وآخرون، **تطور التجارة الخارجية للجزائر في ظل إقتصاد السوق**، دار الهدى، 1991، ص ص 35 36.

- منتوجات كاملة الصنع (إستهلاكية) تطبق عليها رسوم جمركية بين 10% و20% .

2-2- تقسيم حسب الدول:

يفرق بهذا التقسيم بين أربع مناطق:

- تعريفة مجسدة لفرنسا.
- تعريفة جمركية مجسدة لدول السوق الأوروبية المشتركة بين فرنسا.
- تعريفة الحقوق المشتركة تطبق على الدول الأولى بالرعاية.
- تعريفة جمركية عامة تمثل ثلاث أضعاف تعريفة الحقوق المشتركة تطبق على باقي الدول.

إن نقائص هذه التعريفة الجمركية في القسمين تتمثل في سوء الحماية وعدم تطور المنتوجات المحلية دفعت إلى إنشاء تعريفة جمركية ثانية تراجع وتعدل التعريفة الأولى في حقوق الجمارك المثبت على المستوى الدولي وكذلك إلغاء التعريفة الخاصة المرتبطة بفرنسا.

جدول رقم (3-1): الرسوم الجمركية المطبقة على السلع:

طبيعة السلعة	منتوجات محولة%	منتوجات غير محولة%
منتوجات إستهلاكية من الدرجة الأولى	30 إلى 50	20 إلى 40
منتوجات إستهلاكية ثانوية	100 إلى 150	20
منتوجات تجهيزية	30	20

المصدر: المركز الوطني للإحصاء والإعلام، الجمارك الجزائرية، 2004.

يبين هذا الجدول الرسوم الجمركية المطبقة على السلع وفق التعريفة الجمركية الثانية والتي جاءت لتعديل النسب المطبقة سابقا حيث كانت تطبق رسوم جمركية مرتفعة على المواد الإستهلاكية بصفة عامة وحسب التقسيم للمنتجات الإستهلاكية من الدرجة الأولى تطبق رسومها من 30% إلى 50% والمواد الإستهلاكية من الدرجة الثانية تطبق عليها رسوم من100% إلى 150%.

إن كل هذا جاء لحماية المنتوجات المحلية أما بالنسبة للمنتجات التجهيزية فان نسبة الرسوم المطبقة عليها قد إرتفعت من 10 إلى 30، أي الهدف من هذه التعريفة هو حماية الإقتصاد الوطني من المنافسة وخاصة المنتوجات المحلية.[1]

2- مرحلة الإحتكار: 1971-1988:

منذ الستينات إنتهجت الجزائر سياسة تجارية تميزت أساسا في إحتكار الواردات مع أن القانون المتعلق بهذا الأمر لم يظهر كمشروع إلا في سنة 1988، وعليه فان هذا الإحتكار أصبح شيئا ملموسا إبتداءا من هذه السنة، وهذا لتأمين المبادلات التجارية ومن أهم ما جاء في هذا المشروع هو تكريس نظام الرخص الإجمالية للإستيراد كأداة لتسيير إحتكار الدولة للواردات.

2-1- الرخصة العامة للإستيراد: Autorisation Globale d'Importation:

في 11 ديسمبر 1974 وبموجب المرسوم 121/74 قامت الدولة الجزائرية بوضع نظام الرخص الإجمالية للإستيراد وهذا لدعم نظامها الإحتكاري، فالرخص حق سنوي للإستيراد كانت تمنحها الدولة للمؤسسات، هذا الحق يمكن هذه الأخيرة من تغطية مجمل واردتها، وفي نفس الوقت تعتبر التمويل ضروري لإنجاز عمليات الإستيراد.

أما من وجهة النظر التنظيمي، فان نظام الرخص الإجمالية للإستيراد يعبر عن سلطة إحتكار الدولة للواردات ولقد خصصت للمؤسسات الوطنية رخص إجمالية للإستيراد خاصة الإحتكار وطبقا لشروط معينة تستطيع المؤسسة المعنية بالإستيراد بالإستفادة من هذه الرخص وهي تتفرغ إلى 3 فروع:[2]

- ❖ الهيئات التابعة للقطاع العام خاصة المؤسسات العامة التي لها حق إستيراد للسلع التي يحتاج إليها الإقتصاد الوطني فالدولة هي التي تأمر بالإستيراد.
- ❖ منح المؤسسات الإنتاجية ومؤسسات الخدمات التابعة للقطاع العام السلع المستوردة وهذا من أجل تحقيق برامجها.
- ❖ تقليل تكاليف المؤسسات الإنتاجية والخدماتية بفضل السرعة للحصول على السلع لعمل المشاريع.

[1] المركز الوطني للإحصاء والإعلام، الجمارك الجزائرية، 2004.

[2] منصور وليد وآخرون، **تطور التجارة الخارجية للجزائر في ظل اقتصاد السوق**،مرجع سبق ذكره، ص 38.

2-2- قانــون 02/78:

فـي فيفـري 1978 جـاء هـذا القـانون والـذي يـنص علـى أن كـل التعـاملات التجاريـة سـواء كانـت شـراء أو بيـع للسـلع والخـدمات مـع الخـارج مـن إختصـاص الدولـة ومنـه فـإن هـذا القـانون جـاء ليـدرس إحتكـار الـدولة للتجـارة الـدولية ومـن أهـم مـا جـاء فـي هـذا القـانـون نلخصـه فيمـا يلي:

- ✓ نمـنح اللجـوء للوسـطاء فـي التجـارة الدوليـة سـواء للمتعـاملين الـذين يعملـون لصالحهم أو لصالح الشركات الأجنبية.
- ✓ ممنـوع علـى الجاليـة الجزائريـة مـا عـدا المحـامون، المستشـارون، والمهندسـون، التفاوض على إتمام عقد تجاري دولي.
- ✓ ولقـد جـاءت التعليمـة الرئاسـية المؤرخـة فـي 17 جـوان 1978 والمتعلقـة دائمـا بإحتكـار الدولـة للتجـارة الدوليـة ولتبـين المؤسسـة طريقـة إبـرام الصـفقات التجاريـة ولقد جاءت هذه التعليمة بما يلي:

- المشتريـات مـن الخـارج يجـب أن تـتم للأولويـات وبالشـروط الملائمـة مـع الـدول التي تربطها بالجزائر إتفاقيات تجارية.
- الأخذ بعين الإعتبار لقدرات الإنتاج الوطني لتلبية الحاجات.
- عملية الإستيراد للسلع والخدمات تستدعي عملية القرض بشروط مميزة وممتازة.

وقـد جـرى العمـل بهـذا القـانون إلـى غايـة 1988 مـع بعـض التعـديلات الخفيفـة التـي كانـت عليهـا القـوانين الماليـة خـلال هـذه الفتـرة، ويمكـن حصـر الأهـداف التـي جـاء بهـا القـانون 02/78 فـي حمايـة الإقتصـاد الـوطني، وتقويـة القـدرة التفويضـية مـع الأطـراف الخارجيـة، وكـذلك تنويـع العلاقات مع الخارج بإعداد المتعاملين للتصدير، وكذلك مراقبة حركة رؤوس الأموال.

ولقـد نصـت المـادة 07 مـن هـذا القـانون علـى ان هيئـات الدولـة هـي التـي تقـوم بعمليـة التصـدير والإستيراد، وذلك في إطار البرنامج السنوي العام والذي تم تحديده من طرف الحكومة.

وكخلاصـة نسـتطيع القـول أن قـانون 02/78 جـاء لتـأميم التجـارة الدوليـة، وجعلهـا محتكـرة بشـكل قـائم مـن طـرف القطـاع العـام وبالتـالي يمكـن إسـتخلاص بعـض مزايـا وعيـوب إحتكـار الدولـة للتجارة الخارجية:

الجدول رقم (3–2): مزايـا وعيـوب إحتكـار الدولة للتجـارة الدوليـة.

المزايـــــا	العيـــوب
– حماية الإقتصاد الوطني من المنافسة الخارجية. – تقدير كفاءات الإنتاج الوطني قبل اللجوء إلى الإستيراد وهذا لتلبية الحاجيات المحلية. – ربط عملية استيراد السلع والخدمات بعملية قرض بشروط ملائمة.	– تقليص قرارات تمويل الإستثمارات. – تسيير الإقتصاد الوطني وفقا لتخطيط مركزي ملزم. – التأثير السلبي للقانون 02/78 على سلوك المبادلات الخارجية.

المصـدر: revue de la commerce 2006

والبنـك الـدولي بسـبب عجـز ميـزان المـدفوعات الجزائـري وتزايـد أعبـاء المديونيـة أدت بتـدخل هـذه الهيئـات فـي الشـؤون الداخليـة للـبلاد مـن خـلال الشـروط المجففـة وبـرامج إعـادة الجدولـة، كمـا إن لزيـادة البطالـة وإنخفـاض القـدرة الشـرائية للأفـراد تـأثيرا علـى ذلـك، وقـد أفـرز علـى هـذا الموضـع صـعوبات أدت بالمسـؤولين إلـى إعـادة النظـر و إحـداث إصـلاحات جديـدة، حيـث كانـت التجـارة الدوليـة تفتقـد إلـى أدنـى قواعـد التسـيير فـي المجـال الإقتصـادي وكـذا إهمـال الجانـب التشريعـي، وهـو الشـيء الـذي أدى إلـى ركودهـا هـذا كلـه دفـع الدولـة إلـى تطبيـق إصـلاحات واسـعة بداية من عام 1988.

المطلب الثاني: مرحلة تحرير التجارة الدولية وأهم الإصلاحات الخاصة بها.

نظـرا لخلفيـات قـانون الرقابـة والإحتكـار والأوضـاع السـيئة التـي سـادت الـبلاد، جعلـت الجزائـر تعيـد النظـر فـي سياسـتها التجاريـة لتشـجيع التصـدير مـا عـدا المحروقـات فقامـت السـلطة بعـدة إصـلاحات وذلـك لإنعـاش الإقتصـاد الـوطني، وذلـك بـالنظر لمـا حققـه النظـام التجـاري الحـر فـي البلـدان التقدمـة الرأسـمالية وإنهيـار النظـام الاشـتراكي وتراجـع دور الدولـة فـي تسـيير الإقتصـاد نظـرا لعجزهـا علـى إيجـاد الحلـول اللازمـة للخـروج مـن الأزمـة، ولقـد تجلـت مرحلـة التحريـر فـي نيـة الدولـة فـي إحـداث تغييـرات مـن شـانه رفـع القيـود والحـواجز أمـام التجـارة الدوليـة والمتعـاملين الإقتصـاديين، وذلـك بإصـلاح المنظومـة التجاريـة وفقـا لمتطلبـات النظـام التجـاري الحـر المبنـي على أساس حرية دخول السلع وفق قواعد وأعراف دولية.[1]

[1] www.DOUANES.DZ

1-التحرير الجزئي وأهم الإصلاحات (1988-1994):

لقد عرفت التجارة الدولية تغيرات عميقة وإصلاحات جذرية حيث أصبحت محررة تحريرا جزئيا بعدما كانت محتكرة بقواعد إدارية وقد تم التحرير عن طريق التحليل التدريجي لهذه القواعد الإدارية والتدخل الإداري للسلطات العمومية، فجاء قانون 29/88 في 19 جويلية 1988 والخاص بإحتكار الدولة للتجارة الدولية محددا شروط وحدود ممارسة الدولة الإحتكار مقارنة مع القانون السابق 02/78 حيث أصبحت الدولة تمارس هذا الإحتكار عن طريق منح تسهيلات والتزامات للمؤسسات العمومية والإقتصادية بغية تحقيق أهداف عديدة لتنظيم الأولويات والإختيار في المبادلات الخارجية وتخفيض الواردات مع ترقية الصادرات.

لكن هذه الإصلاحات كانت غير كافية في مجال التجارة الدولية حيث سمحت للمؤسسات العمومية المقيدة بالسجل التجاري فقط بتمويل وارداتها بالعملة الصعبة المقدمة من طرف هيئة مركزية في إطار رخص الإستيراد وتطوير استعمال القروض الخارجية للتمويل على المدى القصير في حالة الضرورة القصوى والاستمرار في عملية مراقبة إقراض العملات الصعبة للمتعاملين المحليين، والحد من الفوضى التي كانت سائدة في ميدان التجارة بوضع إجراءات منها مراقبة المتعاملين التجاريين وإعادة النظر في دفتر الشروط.

1-2- الإصلاحات الخاصة بالجانب التطبيقي لتمويل التجارة الدولية:

نظرا للوضعية المزرية التي يعاني منها الجهاز المصرفي الجزائري أي الخزينة العامة بصفة خاصة والعجز المالي الذي ألت إليه وجب على الدولة اتخاذ إجراءات مهمة كعقلنة استعمال العملة الصعبة وذلك بإستخدام هذه العملة في العمليات التجارية الهامة كاستيراد التجهيزات الحديثة وضرورة تعاون المؤسسات والبنك لتزويدها بما تحتاج إليه من القروض الأجنبية التي تزيد من تحديد قيمة المنتوجات التي تسمح باستيرادها وتقديم المساعدات اللازمة، كذلك إجبار المؤسسات العمومية التقليل من عدد المكلفين بالرحلات من أجل التفاوض لإنجاز الصفقات التجارية وهذا من أجل الإقتصاد في العملة الصعبة والقضاء على التبذير وقد جاء القانون 92-58 المؤرخ في 15 أكتوبر 1992 ليكمل ويعدل قانون 91-03 بحيث جاء هذا القانون:

- اللجوء إلى التمويلات القصيرة الأجل للواردات وهذا لا يكون مقبولا إلا إذا توفرت الإمكانيات الخاصة بالتغطية.
- الواردات من المنتجات ذات الاستهلاك الواسع الخاضعة لدفتر الشروط ليست مغطاة بالرفع الفوري إذ تمول بالأولوية عن طريق تسجيل النفقة على خطوط الإعتمادات الحكومية.
- تمويل الواردات ذات القيمة الأكثر من 100 ألف دولار تخضع لتأشيرة من طرف البنوك الجزائرية وذلك لاعتبارات المديونية الجزائرية ومراقبتها، أمام التمويلات ذات القيمة أقل من 100 دولار فهي من صلاحيات بنوك التوظيف (البنوك الوسطية).
- إقرار مبدأ الشراكة مع الإتحاد الأوروبي في إنشاء منطقة التبادل الحر في غضون سنة 2010 وهو ما يعني إلغاء الرسوم والتعريفات الجمركية.
- تجسيد نظام إداري فعال وجديد يقوم بإستغلال الموارد الخارجية بصفة محكمة ومنطقية في مجال الموارد المالية بالعملة الصعبة.
- إلغاء بعض القرارات التي كانت تعرقل حركة التجارة الدولية.
- إنشاء مناطق حرة لتشجيع التبادلات خارج المجال الجمركي.
- تشجيع الصادرات وتفحيل الأعوان الإقتصاديون المتعاملين مع السوق الدولية.
- إجراء تغيير فيما يتعلق بالأسعار المحلية لجعلها تتماشى مع مستوى الأسعار الدولية.

من شأن هذه الإجراءات المساهمة في تطوير التجارة الدولية وترقيتها وتجسيد التسيير العقلاني حتى تساهم في إنعاش الإقتصاد الوطني والرفع من مستواه.

كما قامت الدولة بعملية تكميلية للمرسوم رقم 625/92 الصادر في أوت 1992 وفي التعليمة رقم 58/92 المؤرخة في 27 أكتوبر 1992 والتي جاءت لتثبيت شروط قوانين تمويل التجارة الدولية وهي تتمثل فيما يلي:

- إن اللجوء إلى تمويلات التجارة الدولية قصيرة الأجل ليست مقبولة إلا إذا توفرت الإمكانيات الأخرى للتغطية بالدفع الفوري أو بخطوط الإعتماد الحكومية.
- إن الواردات الصناعية المسموح بها قانونيا في التنظيم الجديد للتجارة الدولية ليست مغطاة بخطوط إعتماد حكومية أو متعددة الجوانب بل لا بد أن تكون متناسقة مع التمويل الأكثر توافقا لها الذي تكون مدته أقل من 24 شهرا.

2- مرحلة التحرير التام للتجارة الدولية:

إن العراقيل التي سجلت على مستوى الإجراءات المتخذة في سبيل تحرير التجارة الدولية شكلت موضوع جدل ونقاش في سبيل الوصول إلى حلول بها، لقد انعكس هذا الجدل في الواقع بصدور المرسوم التنفيذي المتعلق بشروط التدخل في ميدان التجارة الدولية والتعليمية 03/91 الصادرة عن بنك الجزائر المؤرخ في 21-04-1991م المتضمنة شروط ومقاييس تمويل عمليات الإستيراد .

2-1- إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية:

يرى الكثير من الخبراء و المحللين أن دخول الجزائر في الإقتصاد الدولي أي الإنضمام إلى OMC لا يعتبر خيار إنما حتمية وحقيقة يجب التأقلم معها وهذا للتقليل من الخطر الذي يهدد مختلف القطاعات للخروج بالبلاد إلى وضع أفضل.[1]

2-2- أسباب الإنضمام:

- إنهيار المعسكر الإشتراكي وهيمنة المعسكر الرأسمالي وانفراده بإدارة الإقتصاد العالمي وتوجيهه والتحكم في مسارات تطوره.
- اتجاه معظم دول العالم بعد توتر العلاقات الإقتصادية في فترة ما بعد الحرب نحو تحرير تجارتها الدولية وذلك برفع القيود الجمركية عن حدودها.
- توجيه إقتصاديات معظم دول العالم نحو العولمة.
- استفادة الجزائر بعد الإستقلال من تطبيق الجات من طرف البلدان النامية المتعاقدة وبالتالي أصبحت مجبرة على احترام القواعد و مبادئ الجات العامة.
- المعاملة التمييزية التي استفادت منها الدول النامية من طرف إدارة الجات شجعت الجزائر الإنضمام إلى OMC .
- إنشاء المنظمة العالمية للتجارة من متطلبات النظام العالمي الجديد وليس من مصلحة الجزائر البقاء بمنعزل عن هذا النظام.

[1] غرفة التجارة : السيد قريشي مصطفى مدير الشراكة والعلاقات الدولية.

2-3- المفاوضات التي أجريت والعوامل التي تواجه الجزائر:

من أهم المفاوضات التي خاضتها الجزائر في إطار الانخراط في OMC:

- **مفاوضات جويلية 1996:** بعد مرحلة تأسيس المجموعة المكلفة بالعمل في الإنضمام إلى الجات في جوان 1987 وبعد دورة الأرغواي تأتي مرحلة جويلية 1996 والتي قدمت الجزائر من خلالها المذكرة المساعدة للإنضمام لنظام التجارة الدولية.
- **مفاوضات 1998:** في هذه المرحلة أجابت الجزائر على 500 سؤال وإحتلت المرحلة الأولى من المفاوضات.
- **مفاوضات 1999:** بدأت الجزائر الشروع في المفاوضات الثنائية بسبب فشل ندوة OMC.
- **مفاوضات 09 أفريل 2001:** لقاء وزير التجارة مع رئيس المنظمة في محاولة لإنعاش المفاوضات ووجهت للجزائر انتقادات بسبب إختراقها 37 قاعدة تجارية.
- **مفاوضات أوت 2001:** دورة خاصة في مقر المنظمة حول السياسة التجارية الجزائرية.
- **مفاوضات جويلية 2001:** قررت الجزائر إعادة صياغة ملف طلب العضوية تماشيا مع شروط الإنضمام.
- **مفاوضات 13 ديسمبر 2001:** شرع الخبراء على مستوى وزارة التجارة في إعادة صياغة المذكرة للإنضمام.
- **مفاوضات 07 فيفري 2002:** تم التوقيع على المرحلة النهائية للمفاوضات خاصة بإدماج الجزائر في المنظمة.
- **مفاوضات فيفري_مارس 2002:** تقديم العرض الأولي حول الخدمات والتعريفات الجمركية وقد أجابت الجزائر على 208 سؤال.
- **مفاوضات نوفمبر 2002:** خصصت لمجال الخدمات وعرضت الجزائر تسعة قطاعات بدلا من سبعة من أصل 11 قطاع.
- **مفاوضات جانفي 2003:** تأكيد وزير التجارة للاستعداد للمفاوضات الثنائية.
- **مفاوضات مارس 2003:** رابع اجتماع للمجموعة في جنيف لمتابعة قانون التجارة الجزائرية استنادا للمذكرة الموضوعة في جويلية 1996.

- **مفاوضات 7 و8 مارس:** زيارة رسمية لرئيس المجلس العام ل OMC ورئيس مجموعة العمل المكلف بالإنضمام.
- **مفاوضات 20 ماي 2003:** لقاء وزير التجارة ووفد مكون من 32 إطار في زيارة إلى جنيف لعقد الدورة الخامسة للمفاوضات.
- **مفاوضات نوفمبر إلى أكتوبر 2003:** تم للإتفاق فيها على مواصلة دراسة نظام التجارة الدولية وتطوير رزنامة التحولات التشريعية وحول تطور المفاوضات التي تعطي حق الدخول للسوق.[1]

2-4- العراقيل التي تقف أمام إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة :

وجهت للجزائر عدة انتقادات بعد جولة جنيف 9 أفريل 2001 من قبل مدير هيئة المنظمة العالمية، وهذا لخرق الجزائر قواعد تجارية دولية، بعدها سعت الجزائر إلى تغيير بعض السياسات ومع ذلك فان الجزائر تعاني من عدة عراقيل تمنعها من الإسراع للإنضمام إلى المنظمة العالمية التجارية، ومن أهم هذه العراقيل:

- عدم تحديد رزنامة وبرنامج واضح، وعدم دقة المعطيات المقدمة من طرف الحكومة الجزائرية، لاسيما تلك المتعلقة بالإحصائيات التجارية، وعدم تحديد خيارات إقتصادية واضحة بالإضافة إلى بطء المسجل في تجسيد الإصلاحات والتعهدات المقدمة من طرف الجزائر.
- من العراقيل نلاحظ انعدام سياسة إستراتيجية تفاوضية واضحة على المدى القصير والمتوسط.
- عدم تحقيق المفاوضات الجزائرية صلاحيات كبيرة وضيق مساحة التفاوض وهوامش الحركة لإعتماد الجزائر نفس الأسلوب في مفاوضتها مع الإتحاد الأوروبي والذي غلب عليها طابع العامل السياسي أكثر من الطابع الإقتصادي.

[1] أحمد هلال، **قواعد الانضمام والتفاوض في التجارة العالمية**، دار نافع للكتاب، عمان، 1996، ص 100

2-5-آثـــار إنضمـام الجزائـر إلـى المنظمـة العالميـة للتجارة:

2-5-1- الآثـار الإيجابيـة:

- هـذا الإنضمـام ينـدرج فـي إطـار الإصلاحـات التـي إتخذتهـا الجزائـر بهـدف الإنتقـال إلى إقتصاد السوق .
- الإسـتثمار الأجنبـي وتفـتح الجزائـر عليـه لا يمكـن أن يتحقـق خـارج القواعـد التجاريـة الحديثـة.
- مـن خـلال الإنضـمام إلـى المنظمـة العالميـة للتجـارة يمكـن الحصـول علـى التكنولوجيـا الحديثة والجديدة والمتطورة من أجل زيادة الإنتاج وبالتالي تنقيص الواردات.
- بإمكـان صـادرات الجزائـر الوصـول إلـى البلـدان المتقدمـة الأعضـاء فـي المنظمـة العالمية للتجارة.
- رفع مستوى الجودة للإنتاج الوطني في كل القطاعات نظرا لحدة المنافسة.
- الإعتماد على حرية التجارة والمنافسة الشرعية.
- الحد من سياسة الإغراق التي تعتمدها بعض الشركات الأجنبية ضد بضاعتها.

2-5-2- الآثـار السلبيـة:

كما أن إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة له سلبيات نلخصها في النقاط التالية:

- صـعوبة المنافسـة وصـعوبة التصـدي لهـا لأن المنتوجـات المسـتوردة مـن الخـارج تتميـز بتكلفة أقل وجودة أفضل.
- هنـاك عجـز فـي ميـزانيـة الـدولة مقارنـة بالـدول الأعضـاء، وبالتالـي لـن تستفيـد من تحرير قطاع الخدمات.
- تحرير التجارة الدولية والتي هي من شروط الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، غير متوفر حاليا بصفة تامة، إضافة إلى قلة الصادرات خارج المحروقات حوالي3 %.
- إنخفـاض الـدعم الحكـومي للزراعـة والـذي يمثـل 10% مـن النـاتج المحلـي وبالتـالي سيكون من أهم القطاعات التي ستتأثر على المدى القصير.[1]

[1] الأستاذ كورتال فريد، **العولمة والمنظمة العالمية للتجارة**، الملتقى الدولي حول العولمة وانعكاساتها على الدول النامية، 2002، جامعة سكيكدة، ص 208-209.

المطلب الثالث: تطور الشراكة الأوروجزائرية.

منذ السنوات الأولى للإستقلال والجزائر تحاول تطوير سياستها تماشيا مع متطلبات التغيرات الحاصلة بإستمرار، وفي ظل التكتلات الدولية الجديدة والمشاريع الإقتصادية التي يعيشها العالم حاليا ومع ظهور العولمة بادرت الجزائر في السنوات الأخيرة إلى تنويع التعاون مع دول حوض البحر الأبيض المتوسط والإتحاد الأوروبي بصفة عامة فهي تعمل على إنشاء علاقات مع دول الإتحاد الأوروبي على جميع المستويات وهذا ما إستلزم عليها الدخول في إطار الشراكة الأجنبية والتي تعد من أهم الاستراتيجيات التي ستخوضها الجزائر لأنها الطريق الوحيد للإندماج في السوق العالمية لهذه الأسباب إرتأينا أن نقدم هذا المطلب الشراكة الأوروجزائرية.[1]

1- الشراكة الأوروجزائرية:

تدخل الشراكة الجزائرية الأوروبية ضمن ما يعرف بالشراكة الأورومتوسطية، والذي أطلق في برشلونة سنة 1995، لكن دخول للإتفاق حيز التنفيذ كان في سنة 2005، كما كان مفترضا الوصول إلى منطقة التبادل الحر مع حلول سنة 2010 لكن هذا لم يحصل لعدة عوامل.[2]

حيث بادرت الجزائر في بدء المفاوضات مع الإتحاد مع الإتحاد الأوروبي في جوان 1996 من اجل إبرام اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، وقد عرفت المفاوضات نوعا من التأخير بسبب إصرار الجزائر على تمسكها بتأجيل موضوع التفكيك التدريجي للحقوق الجمركية من أجل حماية إنتاجها الوطني خاصة وأن الإقتصاد الوطني الجزائري محل إعادة هيكلته وإعادة تأهيل الجهاز الإنتاجي، فمنذ 1997 عرفت المفاوضات مسيرة طويلة (12 جولة) للوصول إلى إتفاق بين الجزائر والإتحاد الأوروبي.[3]

---

[1] سمير صارم، **أوروبا والعرب من الحوار الى الشراكة**، دار الفكر، سوريا، 2000، ص 208.

[2] بوزكري جمال، **الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي وتأثيرها على الإقتصاد الجزائري** ، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران، الجزائر، 2012–2013، ص138.

[3] سميرة عزيزة، **الشراكة الأوروجزائرية بين متطلبات الانفتاح الإقتصادي والتنمية المستقلة**،مجلة الباحث، العدد9، جامعة بسكرة، الجزائر،2011، ص 152.

حيث انطلقت المفاوضات الرسمية بين الجزائر والإتحاد الأوروبي في مارس 1997، حيث عقدت عدة جولات إلى غاية 07 ديسمبر 2001، وقد تضمن للإتفاق الذي عقدته الجزائر بصفة نهائية بمدينة فالونسيا بإسبانيا في 22 أفريل 2002 مجموعة من العناصر الأساسية المتمثلة في الحوار السياسي والإقتصادي المستمر، إقامة مناطق للتبادل الحر مرحليا حسب أحكام المنظمة العالمية للتجارة، حرية تنقل رؤوس الأموال والخدمات و تطبيق قواعد المنافسة المطبقة في التحاد الأوروبي، بالإضافة إلى التعاون في مجال العدالة والشؤون الداخلية وإقامة تعاون ثقافي واجتماعي، أما في الجانب المؤسساتي فقد نص للإتفاق إلى إنشاء مجلس الشراكة ولجنة الشراكة التي تتمتع بسلطة القرار.[1]

لذلك يسعى اتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي من الناحية النظرية إلى فتح الأسواق الجزائرية أمام المنتجات الأوروبية والأسواق الأوروبية أمام المنتجات الجزائرية، وذلك بإقامة مناطق تبادل الحر خلال فترة انتقالية لمدة 12 سنة كحد أقصى من تاريخ دخول هذا للإتفاق حيز التنفيذ، وبالتسابق مع اتفاقية GATT 1994 وللإتفاقيات المتعددة الأطراف حول تجارة البضائع الملحقة بإنشاء المنظمة العالمية للتجارة.[2]

من ناحية التبادل التجاري يمثل الإتحاد الأوروبي منطقة متميزة بالنسبة للجزائر باعتبارها تمثل منذ عام 2000 م يزيد في المتوسط عن 50% من إجمالي مبادلات الجزائر، وحسب تقرير أعدته الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، فان حجم التجارة بين الطرفين بلغ في 2010، 45.4 مليار دولار أكثر من 20 مليار دولار من الواردات ، و 28 مليار دولار من الصادرات.[3]

[1] بن سونة العجال، **اتفاق الشراكة الأوروبية الجزائرية وأثارها على الإقتصاد الوطني**، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص إدارة أعمال، جامعة خميس مليانة، الجزائر، 2013–2014، ص ص32–33.

[2] زعباط عبد الحميد، **الشراكة الأورو متوسطية وأثرها على الإقتصاد الجزائري**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الأول، جامعة الجزائر، ص 56.

[3] بوزكري جمال، مرجع سبق ذكره، ص 150.

2- أهـداف الشراكـة بيـن الجزائـر والإتحـاد الأوروبـي:

ومن أجل تسريع عملية التنمية تهدف الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي إلى ما يلي:

- التعاون في مجال الزراعة من أجل تحديثها وإعادة هيكلتها.
- العمل على تحسين وتطوير الموارد المائية وترشيد عملية تسييرها وإستعمالها.
- التعاون على تحسين البنية التحتية ونشر التكنولوجيا في هذا المجال.
- تدعيم البحث العلمي وتدريب العاملين على التقنية التكنولوجية.
- إعطـاء أهميـة كبيـرة للطاقـة وتطـوير وتنسـيق أسـاليب جمـع البيانـات والإحصـائيات وتبادلها كما يتوسع ذلك إلى التعاون في المجال المالي والاجتماعي والثقافي.[1]

3- متطلبـات الشراكـة مع الإتحـاد الأوروبـي:

تتطلـب عمليـة الشـراكة مـع الإتحـاد الأوروبـي مـن الجزائـر إجـراء مجموعـة مـن الإصـلاحات وهي كما يلي:

- تخفيض النفقات الجارية للحكومات.
- إصلاح النظام الضريبي.
- تحسين الأداء الإقتصادي للمؤسسات العمومية.
- المؤسسـات التابعـة للقطـاع العـام تتميـز بـالعجز وعليـه لابـد مـن إحـداث تعـديلات عميقة تشمل كل الإستقلالية والخوصصة وتصفية المؤسسات المفلسة.
- تعبئـة مـدخرات المجتمـع وتوجيههـا نحـو أكثـر أنـواع الإسـتثمار مردوديـة وخاصـة الإستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية.
- تحسين نظام الأجهزة المصرفية وإدخال إصلاحات كالصرفية الإلكترونية.
- إصلاح نظام الدفع.
- إصلاح سياسة الأسعار.[2]

[1] هاني حبيب، **الشراكة الأورومتوسطية– وجهة نظر**، الدار الوطنية للنشر والتوزيع، عمان، دون سنة، ص 147.

[2] Chadly ayeri: pour une coopération euro-arab enjeux méditerranée، Les éditions de la méditerranée،1992. p 75.

4- آثـار الشراكـة علـى الميـزان التجـاري:

إن تحليـل هيكلـة المبـادلات التجاريـة للجزائـر يمكنهـا تحديـد مـدى مرونـة إقتصـادها للتكيـف مع التغيرات العالمية، إذ أن الصادرات تعتبر مؤشر لتحديد الطاقة الإنتاجية للإقتصاد الوطني.

فبالنسـبة للجزائـر فعلاقاتهـا الخارجيـة تتميـز بكونهـا مرتبطـة بشـكل كلـي مـع الإتحـاد الأوروبـي بإعتبـاره أهـم ممـون للإقتصـاد الـوطني، حيـث أصـبح يحتـل الصـدارة سـواء بالنسـبة للصادرات أو الواردات الجزائرية خصوصا في إطار عقد الشراكة.[1]

ونحـاول مـن خـلال الجـدول المـوالي تتبـع تطـور الميـزان التجـاري مـع الإتحـاد الأوروبـي وذلك منذ دخول للإتفاقية حيز التنفيذ أي من 2005 إلى 2017.

الجدول (3-3): تطـور الميـزان التجـاري بين الجزائـر والإتحـاد الأوروبـي.

(الوحدة: مليون أورو)

السنـوات	الصـادرات	الـواردات	الميـزان التجـاري
2005	20.885	10.498	10.387
2006	24.154	9.977	14.177
2007	20.585	11.270	9.135
2008	20.260	15.401	12.859
2009	17.411	14.821	2,59
2010	21.07	15.59	5.48
2011	27.85	17.31	10.538
2012	32.76	21,12	11.639
2013	31.92	22.39	9.528
2014	29.45	23.37	6.082
2015	20.70	22.28	-1.581

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على:

European commission,European union, **Trade in goods with Algeria**. Op.cit.p3

[1] سمير صارم، مرجع سبق ذكره، ص 217.

: تطـور الميزان التجاري مع الإتحاد الأوروبي (2005-2015).
(الوحدة: مليون أورو)

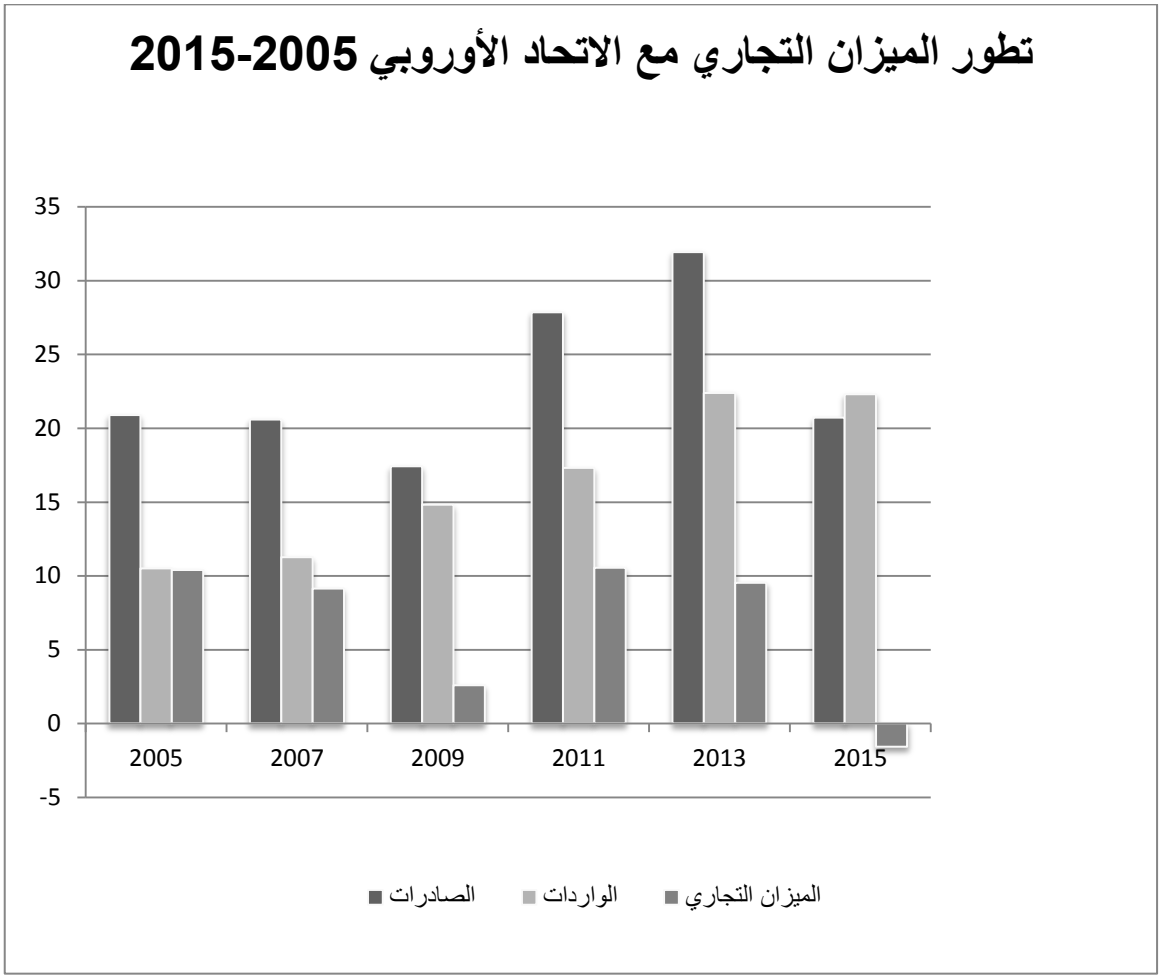

من إعداد الطالب: بالإعتماد على معطيات الجدول السابق

يتضـح مـن الجـدول رقـم (3–3) والشـكل (3–1) أن الميـزان التجـاري الجزائـري مـع الإتحـاد الأوروبـي سـجل فائضـا طيلـة الفتـرة (2005–2014) إلا أنـه عـرف تذبـذب مـن فتـرة إلـى أخـرى، وهـذا نتيجـة تذبـذب حركـات الصـادرات والـواردات، حيـث إنتقـل رصـيده مـن 10.387 مليـون أورو عـام 2005 إلـى 14.177 مليـون أورو سـنة 2006، وهـو مـا يعكـس زيـادة الصـادرات بنسـبة أكبـر مـن زيـادة الـواردات خـلال هـذه الفتـرة، ويمكـن تفسـير هـذه النتـائج بالمخططـات التنمويـة التـي اعتمـدتها الحكومـة الجزائريـة خـلال الفتـرة 2000–2005 مثـل مخطـط الإنعـاش الإقتصـادي، إضـافة إلـى فـتح مجـالات الإسـتثمار المحلـي والأجنبـي فـي مختلـف القطاعات، مما كان له أثر بارز على الميزان التجاري.

وفي عام 2007 إنخفض الميزان التجاري مقارنة بسنة 2006 نتيجة إنخفاض الصادرات الجزائرية نحو الإتحاد الأوروبي مقابل زيادة الواردات من الإتحاد الأوروبي ليبلغ 9.135 مليون أورو.

وفي عام 2006 ارتفع فائض الميزان التجاري من جديد حيث بلغ 12.859 مليون أورو ويعود الفضل في ذلك بدرجة كبيرة إلى إرتفاع أسعار النفط والتي حطمت رقما قياسيا حيث بلغت 99.97 دولار للبرميل عام 2008 مقابل 74.95 دولار للبرميل عام 2007، لينخفض هذا الفائض إلى حوالي 2.59 مليون أورو عام 2009 نتيجة الإنخفاض الكبير لقيمة الصادرات السلعية الإجمالية اتجاه الإتحاد الأوروبي، وفي جزء كبير منها إنخفاض قيمة الصادرات النفطية التي تمثل الحصة الأكبر من الصادرات.

وخلال الفترة بين 2010–2012 عرف الميزان التجاري فائضا متزايدا وصل عام 2012 حوالي 11.639 مليون أورو، وذلك نتيجة إرتفاع الصادرات لاسيما النفطية منها.

غير أن فائض الميزان عاود الإنخفاض عام 2014 إلى حوالي 6.082 مليون أورو ليسجل أول عجز له منذ 2005 بقيمة 1.581– سنة 2015 بسبب تراجع أسعار النفط .

مما سبق نستنتج أن وضعية الميزان التجاري للجزائر مع الإتحاد الأوروبي تبقى رغم اتفاق الشراكة رهينة صادرات المحروقات، والتي تحدد طبيعة الرصيد سالبا أو موجبا.

المبحث الثاني: الإصلاحات الإقتصادية والتجارية خلال الفترة (1990–2017).

المطلب الأول: الإصلاحات الإقتصادية 1989– 1998:

1– مرحلة الإصلاحات المحتشمة:

حيث حاولت السلطات تعزيز جهودها لتصحيح الأوضاع الإقتصادية الكلية التي عرفت إختلالات كبيرة، وعرفت هذه المرحلة أول إقتراب للجزائر من المؤسسات المالية الدولية، وتم التفاهم حول برنامجين بدعم من صندوق النقد الدولي يغطي الفترة 1989–1991 تعتمد الجزائر من خلالها على سياسة إدارة الطلب أقل ما يقال عنها أنها كانت صارمة في تخفيض العملة.

وقد ساعدت سياسات الطلب الأكثر تشددا وما يصاحبها من إجراءات لتحرير التجارة وتعديل تسعيرة الصرف الاسمي على خفض القيمة الفعلية للعملة بنسبة تزيد عن 60% خلال 1989–1991، زيادة على امتصاص السيولة الزائدة.

وبفضل مزيج سياسات تحويل الإنفاق وخفضه مع تحسين أسعار البترول أدى إلى تحسين ميزان الحساب الجاري حيث تحول من عجز بنسبة 3% من إجمالي الناتج المحلي سنة 1988 إلى فائض 6% سنة 1991 ومن جهة أخرى فان تطورات الحساب الرأسمالي كانت عكس ذلك، حيث زادت قدرة الجزائر على التعاقد على قروض خارجية جديدة، ومن ثم ارتفعت مدفوعات استهلاك الدين إرتفاعا كبيرا.

خلال هذه الفترة لم تتمكن الجزائر من تنفيذ برنامج الإصلاح بمساعدة صندوق النقد الدولي وذلك للأسباب التالية:

- قررت الجزائر رفض إعادة الجدولة مما حد من حجم التمويل الاستثنائي المتاح للبرنامج وكان هذا الرفض يستند إلى عدم الاعتراف بفشل السياسات الإقتصادية السابقة.
- الإعتماد على مقولة أن الجزائر بلد غير مثقل بالدين فهي تعاني من مجرد نقص في السيولة النقدية، ومن ثم فان أزمية المديونية أزمة ظرفية وليست هيكلية.
- الإعتماد على قانون إستغلال المحروقات الذي يسمح للأجانب إقتناء مصالح في الجزائر وهو ما يسمح للجزائر بالحصول على موارد إضافية.

- تفادي تعرض الإقتصاد الوطني للاختلالات من خلال الصدمات، حيث رفضت الجزائر مقولة صندوق النقد الدولي بخصوص تخفيض قيمة العملة.

لم يتحقق جزء من التمويل الخارجي للمخطط لعام 1991 الأمر الذي أدى إلى انكماش الواردات بنسبة تزيد عن 20% من حيث قيمتها بالدولار، مما أدى إلى هبوط الإنتاج خاصة في قطاع الصناعات التحويلية والبناء.

وأهم الإجراءات المتخذة خلال هذه الفترة:

- ✓ تقسيم المزارع الحكومية الكبيرة إلى تعاونيات 3500 مزرعة.
- ✓ استقلالية المؤسسات العمومية.
- ✓ قانون المنافسة والأسعار.
- ✓ شطب كمية كبيرة من الديون الأجنبية والمحلية على المؤسسات.
- ✓ إصدار قانون النقد والقرض سنة 1990.
- ✓ إدخال المرونة في سوق العمل في تحديد الأجور وفي علاقات العمل والترخيص بتسريح العمال بأسباب إقتصادية.

ما يمكن القول أنه خلال هذه الفترة أن المنافع المتوقعة لعملية التحرير والإصلاح لم تتحقق لأسباب كثيرة أهمها الإجراءات المتخذة لم تكن شاملة.[1]

المرحلة الثانية: مرحلة التردد والتراجع في الإصلاح.

خلال هذه الفترة 1992–1993 حلت فترة أخرى في مسار الإصلاح يمكن تسميتها بفترة التردد والتراجع حيث طبع مسار الإصلاح بطابع التردد والارتخاء بخصوص السياسة الإقتصادية، في الوقت الذي عادت الإختلالات الإقتصادية في الظهور من جديد ولذلك تباطأت خطى الإصلاح الإقتصادي نتيجة إنخفاض قيمة العملة وزيادة الإختلالات رغم أن إستراتيجية البلاد تهدف إلى الوفاء تماما بخدمة الدين الخارجي الذي وصل 30% من حصيلة الصادرات زيادة على الإستهلاك الحكومي الذي زاد بنسبة 2% من إجمالي الناتج المحلي، كما أن الإستثمار الحكومي إرتفع إلى 6% سنة 1994 ونتيجة لذلك هبطت نسبة الإدخار إلى

[1] المجلس الوطني الإقتصادي والاجتماعي، **الانعكاسات الإقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي**، 1998، ص13–14.

الإستثمار الحكومي بأكثر من 10% من الناتج المحلي الإجمالي أما بالنسبة إلى الإختلال فقد عرفت الميزانية العامة عجزا قدره 10% سنة 1993 بسب عدم تعديل سعر الصرف وكذا إنتشار الدعم الحكومي للسلع التي شكلت 5% من الناتج سنة 1992–1993، زيادة على تراجع السلطات قليلا عن سياسة التشدد المالي مما أثر عل التطورات النقدية.

إن التناقض بين السياسات إدارة الطلب التوسعية والتردد في تعديل سعر الصرف إضافة إلى إستراتيجية الدين الخارجي كلها عوامل تؤدي إلى تجنب عملية إعادة الجدولة.

المرحلة الثالثة: الإصلاحات الإقتصادية المتسارعة 1994–1998.

خلال هذه الفترة حدث تدهور جديد في الإختلالات زيادة على إنخفاض أسعار البترول، وتضاؤل فرص الحصول على التمويل الخارجي، مما أدى إلى أزمة في ميزان المدفوعات أدت بالسلطات العامة إلى صياغة برنامج شامل للإصلاح الإقتصادي تجسد في إبرام إتفاقين ماي 1994 وماي 1995، وخلال هذه الفترة تم ضخ بعض القروض من خلال إعادة جدولت الديون وكان الهدف تخفيض قيمة الدينار استجابة لإشارة التحول إلى إقتصاد السوق وضبط الأوضاع عن طريق إنعاش الإقتصاد.[1]

1– برنامج الإستقرار الإقتصادي:

هو عبارة عن للإتفاق للإستعداد الإنتمائي مدته سنة يهدف إلى تحقيق أربعة أهداف:

- رفع معدل النمو الإقتصادي حتى يتم إستيعاب الزيادة في قوة العمل وخفض معدل البطالة تدريجيا وتحرير التجارة الدولية والتسيير الجيد للطلب المحلي عن طريق سياسة نقدية صارمة .
- إحتواء وثير التضخم ومحاولة تقريبه من معدل الشركاء التجاريين.
- خفض تكاليف التصحيح خاصة الفئات الأكثر تضررا.
- إعادة توازن ميزان المدفوعات.

لتحقيق ذلك هذه الأهداف وبهدف إيجاد وقت ملائم لتنفيذ إستراتيجية متوسطة الأجل للإصلاح الهيكلي اتخذت عدة إجراءات:

[1] البنك الدولي تقرير عن التنمية في العالم 1996 ص 12.

- ضبط الإنفاق.
- تعديل الأسعار.
- إنشاء آليات انتقال إقتصاد السوق.
- تثبيت كتلة الوظيف العمومي.
- اللجوء إلى التمويل الثنائي ومتعدد الأطراف.
- جدولة مستحقات الديون الخارجية.

وكان من نتائج هذا البرنامج:

- تراجع التضخم إلى 29% بدلا من 40% المتوقعة.
- تحسن إحتياطي الصرف.

ورغم هذه النتائج إلا أن هذه الإصلاحات لم تثبت فعاليتها لسببين أولا لم تستطع السلطات منع تراكم خسائر المؤسسات العامة، وثانيا أن الإصلاحات المتعلقة بالمؤسسات لم تكن ذات فعالية.

2- برنامج التعديل الهيكلي 1995-1998:

كان التصحيح خلال هذه الفترة ضرورة حتمية لا مفر منها على إعتبار أنه تجسيدا لإجراءات تحقيق الإنعاش وكان لهذا البرنامج مجموعة من الأهداف حسب صندوق النقد الدولي:

- تحقيق نمو متواصل بقيمة 5% خارج المحروقات.
- تخفيض التضخم إلى 10.3%.
- تخفيض عجز الميزانية إلى 1.3% مقابل 2.8% خلال 1994-1995.
- التحرير التدريجي للتجارة الدولية.
- تخلي الدولة عن سياسة الدعم لكل القطاعات.
- وضع إطار تشريعي للخوصصة.

ولتحقيق هذه الأهداف رسمت السلطات سياسة إقتصادية تمثلت فيما يلي:

أ. سياسة إقتصادية تتسم بالظرفية:

وهي سياسة خاصة بالإجراءات المالية والنقدية التي تسمح لتحقيق نمو إقتصادي دائم وتقليص عجز الميزانية وزيادة الموارد عن طريق:

- توسع قيمة الضريبة على القيم المضافة.
- مكافحة الغش والتهرب الضريبي وتقليص النفقات.
- إزالة دعم الأسعار.
- عقلنة نفقة التجهيز.

وبهدف تخفيض التضخم ركزت السياسة النقدية على التحكم في السيولة النقدية، تكوين سوق القروض عن مناقصة القروض لإعادة تمويل البنوك.

إزالة هامش ربح البنوك مع تحرير كلي لمعدلات الفائدة المدينة، تحقيق معدلات فائدة لإستيعاب الإدخار الخاص.

ب. سياسة متوسطة المدى:

سعت السلطات إلى توفير الوسائل لتحقيق نمو إقتصادي من خلال الاستعمال الأمثل للجهاز الإنتاجي وتحسين مردود يته، الإعتماد على مصادر تمويلية تلغي التمويل التضخمي ثم العمل على تقليص البطالة ومتابعة تحرير التجارة الدولية بهدف رفع القيود الإدارية والمالية وتشجيع الصادرات خارج المحروقات.[1]

المطلب الثاني: الإصلاحات المتعلقة بالتجارة.

لقد قامت الجزائر منذ التسعينيات بالعديد من الإصلاحات الإقتصادية لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية، ومنها إصلاح قطاع التجارة الذي يدخل في إطار التحضير للمنظمة العالمية للتجارة بالدرجة الأولى، وإستعدادا لتوقيع على إتفاق الشراكة الأوروبية الجزائرية سنة 2002 ودخوله حيز التنفيذ في سبتمبر 2005، وذلك لمواجهة تحديات وإنعكاسات منطقة التبادل الحر الأوروجزائرية.

وتصب هذه الإصلاحات أساسا اتجاه تحرير التجارة الدولية و تطوير الصادرات خارج المحروقات وما يلزم ذلك من إصدار القوانين والتشريعات التي تنظم ذلك.

[1] المجلس الوطني الإقتصادي والاجتماعي، **مشروع التقرير الوطني حول التنمية**، 1998، ص86.

أولا: إصـــلاح الأطـر القانونيـــة.

وقـد بـدأت الجزائـر فـي سـنة 2003 بـإجراء إصـلاحات عميقـة فـي القـوانين والتشـريعات التجارية، كما قامت وزارة التجارة بتنظيم النشاطات التجارية كما يلي:

- ✓ إصلاح القانون التجاري.
- ✓ مراجعة القانون 04-08 المؤرخ في 14 أوت 2004 المتعلق بالسجل التجاري.
- ✓ تخفيف إجراءات القيد في السجل التجاري.
- ✓ تـأطير المهـن والنشـاطات التجاريـة التـي تسـتوجب تشـريعات خاصـة القـانون رقـم 04-02 المـؤرخ فـي جـوان 2004 الـذي يحـدد القواعـد المطبقـة علـى الممارسـات التجارية.

إن هـذه الإصـلاحات للأطـر القانونيـة تسـمح لـوزارة التجـارة بتنظـيم الأسـواق الداخليـة والأنشـطة الإقتصـادية مطابقتهـا للمقـاييس الدوليـة بالتنسـيق مـع القطاعـات التقنيـة المؤهلـة، وضـمان حمايـة صـحة وأمـن المسـتهلك مـن خـلال تنظـيم النشـاطات والمهـن التـي تشـكل خطرا من نوع خاص وتتطلب نصوص تنظيمية خاصة.

ثانيـا: الإصلاحـات فـي مجـال المنافسـة.

لقـد كـان حـق المنـافسـة ينظمـه الأمـر رقـم 95-06 المـؤرخ فـي 25 جـانفي 1995. إلا أنه حدث له تعديلات مهمة سنة 2003 و2008.

حيـث جـاء الأمـر رقـم 03-03 المـؤرخ فـي 19 جويليـة 2003 المتعلـق بالمنافسـة ليلغـي السـابق ويـتم إعـادة صـياغته مـن جديـد لتعزيـز قواعـد إقتصـاد السـوق، وإنـدماج الجزائـر فـي القطاعـات الإقتصـادية العالميـة والإقليميـة، فيمـا يتعلـق بالإنضـمام إلـى المنظمـة العالميـة للتجـارة وتوقيع عقد الشراكة مع الإتحاد الأوروبي.[1]

أمـا سـنة 2008 فقـد تـم تعـديل الأمـر 03-03 بالقـانون رقـم 08-12 المـؤرخ فـي 25 جـوان 2008 المعـدل والمـتمم للأمـر 03-03 المتعلـق بالمنافسـة وفيمـا يلـي نـذكر أهـم الإصلاحات التي جاءت في هذا القانون:[2]

[1] Minister du commerce. www.minicommerce-gov-dz.

[2] أنظر القانون رقم 08-12 المؤرخ في 25 جوان 2008 المعدل والمتمم للأمر رقم 03-03 المؤرخ في 19 جويلية 2003 المتعلق بالمنافسة.

1. تم توسيع مجال الممارسات التي تقيد المنافسة (المادة 10).
2. ميزانية لجنة المنافسة تخصص من ميزانية وزارة التجارة.
3. مجلس المنافسة هو سلطة إدارية مستقلة، تحت وصاية وزير التجارة (المادة 23).

ثالثا: الإصلاحات المتعلقة بتنمية الصادرات خارج المحروقات.

إن إستراتيجية تطوير الصادرات خارج المحروقات طرحت منذ سنوات الثمانيات، ولكن لم تجد طريقها إلى التنفيذ، أما اليوم فقد أصبحت تشكل ضرورة ملحة في ظل التحديات مواجهة المنافسة الأوروبية والعالمية التي تفرضها مناطق التبادل الحر الأورو–جزائرية والإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ويترتب عن ذلل فتح السوق الجزائرية أمام المنتجات الأجنبية.

إن عملية تحرير التجارة الدولية التي شرعت فيها الجزائر في بداية التسعينيات، كان الهدف منها ترقية المبادلات التجارية وبالأخص تطوير الصادرات خارج المحروقات، وهو ما تطلب إنشاء مجموعة من الهيئات بهدف الوقوف على هذه الإستراتيجية الوطنية ومن بين أهم الهيئات نذكر ما يلي:

1–الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (ALGEX)* :

تم إنشاء هذه الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04–174 المؤرخ في 12 جوان 2004 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لترقية الصادرات الخارجية وتنظيم سيرها، وقد كلفت بالمهم التالية:

- المشاركة في تحديد إستراتيجية ترقية التجارة الخارجية ووضعها حيز التنفيذ.
- تسيير وسائل ترقية الصادرات خارج المحروقات لصالح المؤسسات المصدرة.
- تحليل الأسواق العالمية وإجراء دراسة شاملة حول الأسواق الخارجية.
- وضع منظومة مواكبة الأشواق الدولية وتأثيرها في المبادلات التجارية الجزائرية.
- إعداد تقرير سنوي تقييمي لسياسة الصادرات وبرامجها.[1]

* Agence nationale de promotion du commerce extérieur.

[1] المرسوم التنفيدي رقم 04–174 المؤرخ في 12 جوان 2004 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنبية لترقية الصادرات الخارجية وتنظيم سيرها، الجريدة الرسمية عدد 39 الصادرة في 16 جوان 2004، المادة 6، ص5.

2- الوكالـة الجزائريـة للمعـارض والصالونـات (SAFEX)[*]:

هـي شـركة عموميـة جـاءت لتحـل محـل الـديوان الـوطني للمعـارض والمـؤتمرات الـذي أنشـأ سنة 1971، وتمارس نشاطاتها بشكل رئيسي في المجالات التالية:[1]

- تنظيم معارض ومؤتمرات متخصصة على المستوى الوطني والإقليمي والدولي.
- تـنظم مشـاركات الجزائـر فـي المعـارض التـي تجـري فـي الخـارج، ضـمن البرنـامج الرسمي للحكومة الجزائرية بصفة رئيسية.
- دعم ومساعدة المتعاملين الإقتصاديين في مجال التجارة الدولية وخاصة فيما يلي:
  - ✓ معلومات حول اللوائح التنظيمية المعمول بها في التجارة الدولية.
  - ✓ الفرص التجارية المتاحة في الخارج.
  - ✓ ربط العلاقات بين المتعاملين الإقتصاديين.

3- الشركـة الجزائريـة للتأميـن وضمـان الصـادرات (CAGEX)[*]:

أنشـأت هـذه الشـركة سـنة 1996، وهـي شـركة مسـاهمة بـرأس مـال 450 مليـار دينـار جزائري وتتكون من 10 مساهمين: 5 بنوك، 5 شركات تأمين وهؤلاء المساهمين هم:[2]

البنـــــوك:

- BADR: بنك الفلاحة والتنمية الريفية.
- BEA: البنك الخارجي الجزائري.
- BDL: بنك التنمية المحلية.
- CPA: القرض الشعبي الجزائري.
- BNA: البنك الوطني الجزائري.

[*] Société algérienne des foires et salons.

[1] www.safex.dz

[*] Compagne Algériene d'assurance et de garantie des exportation.

[2] www.cagex.dz

شركـات التأميـن:

- CAAR: الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين.
- CAAT: الشركة الجزائرية للتأمينات.
- CCR: الشركة المركزية لإعادة التأمين.
- CNMA: الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي.
- SAA: الشركة الجزائرية للتأمين.

وتقوم الشركة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات بالمهام الرئيسية التالية:

- تأمين قروض التصدير.
- تأمين الائتمان المحلي.
- تأمين المعارض.
- بيع المعلومات الإقتصادية والمالية.
- تحصيل الديون.
- المشاركة في التأمين وإعادة التأمين.

4- الصندوق الخاص لتنمية الصادرات (FSDE)*:

أنشأ هذا الصندوق بموجب قانون المالية لسنة 1996 بهدف توفير الدعم المالي للمصدرين لتطوير منتجاتهم لتأخذ مكانها في الأسواق الخارجية، وقد عرف هذا الصندوق منذ نشأته إصلاحات شاملة من خلال قانون المالية المكمل لسنة 2007.

إن دعم الدولة من خلال الصندوق يمنح إلى كل مؤسسة تعمل في إنتاج السلع والخدمات مقيمة في الجزائر وتنشط في مجال التصدير. كما تحدد مبالغ المساعدة والدعم من قبل وزارة التجارة حسب نسب محددة مسبقا إعتمادا على المواد المتاحة.

*Fonds spécial de promotion des exportations.

ويتكفل الصندوق الخاص لتنمية الصادرات بالتعويض للمصدرين النفقات التالية:[1]

- النفقات المتعلقة بدراسات الأسواق الخارجية.
- التكفل جزئيا بالمصاريف المتعلقة بالمشاركة في المعارض في الخارج.
- التكفل بجزء من تكاليف البحث عن أسواق في الخارج.
- التكفل بمصاريف النقل الدولي لرفع وشحن السلع في الموانئ الجزائرية الموجهة للتصدير.

5- الصندوق الوطني لتنظيم وتطوير الزراعة (FNRDA)[**]:

أنشأ بموجب قانون المالية لسنة 2000 ويهدف إلى توفير الدعم المالي للمصدرين العاملين في مجال تصدير التمر، ويتعلق الدعم المالي الذي يقدمه هذا الصندوق بالتكفل بجزء من فوائد القروض من البنوك الجزائرية بنسبة 3% حسب قيمة القرض المخصص لعملية التصدير وفي نفس مدة القرض.

المبحث الثالث: دراسة تحليلية لأثر تحرير التجارة الدولية في تحقيق التنمية الإقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1990-2017).

المطلب الأول: تحليل المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية.

الفرع الأول: تطور الصادرات الإجمالية الجزائرية.

تتميز الصادرات الجزائرية بعدم التنوع وهيمنة قطاع واحد على الصادرات وهو قطاع المحروقات، وضعف القطاعات الأخرى فيها، والإعتماد الكبير في وارداتها على الخارج، إضافة إلى تأثرها البالغ بالاضطرابات التي حدثت على المستوى العالمي.

وعرفت الصادرات الجزائرية تغيرات خلال الفترة (1990-2017) والتي يمكن توضيحها من خلال الجدول التالي:

[1] Minister du commerce minicommerce-gov-dz opcit.
[**] Le fonds national de régulation et développement agricole.

جدول رقم (3–4): تطور الصادرات الجزائرية الإجمالية خلال الفترة (1990–2017)

(الوحدة: مليار دولار)

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
الصادرات	12.88	12.44	11.51	10.41	8.89	10.25	13.20	13.82
السنة	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الصادرات	10.15	12.32	21.65	19.09	18.72	24.47	32.22	46.33
السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الصادرات	54.74	60.59	78.58	45.18	57.09	72.88	71.73	64.71
السنة	2014	2015	2016	*2017				
الصادرات	59.99	37.78	30.02	31.19				

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على:

- إحصائيات وحصائل وزارة التجارة الجزائرية على الموقع التالي:

Https//www.commerce.gov.dz/ar/statistique/commerce-exterieur-durant-les-onzes-premiers-mois-de-2017 (تاريخ الاطلاع: 2018/05/23)

- (*) إحصائيات لأحد عشر شهر من سنة (2017).

الشكل (3–2): تطور الصادرات الإجمالية الجزائرية 1990–2017.

(الوحدة: مليار دولار)

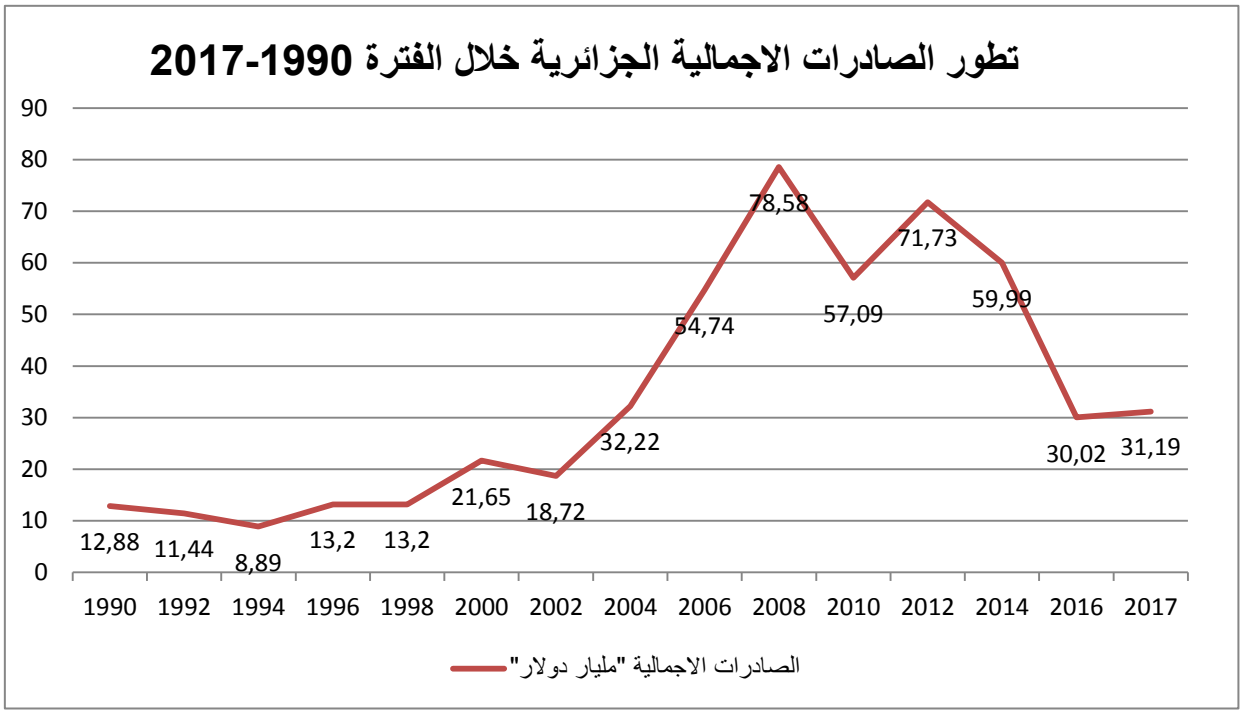

من إعداد الطالب: إعتمادا على الجدول السابق.

من خلال الجدول والشكل أعلاه، شهدت الصادرات الجزائرية خلال الفترة (1990–1994) تراجعا ملحوظا حيث سجلت سنة 1990 القيمة 12.88 مليار دولار، لتعرف أدني قيمة لها سنة 1994 ب 8.89 مليار دولار بسبب التغيرات الإقتصادية والإصلاحات، وفي الفترة (1995–1999) عاودت الصادرات بإرتفاع لتبلغ سنة 1999 القيمة 12.32 مليار دولار، في حين عرف الفترة (2000–2003) إنتعاش الصادرات ، أين سجلت أعلى قيمة لها في سنة 2003 ب 24.47 مليار دولار، ثم ليواصل هذا الانتعاش سيره خلال الفترة الممتدة من (2004–2008) وهذا راجع إلى الزيادة المستمرة التي عرفتها أسعار النفط باعتبار أن جل الصادرات الجزائرية من المحروقات حيث ارتفع سعر البرميل من 16.33 دولار سنة 2001 إلى 95.45 دولار للبرميل سنة 2008، حيث أنه في سنة 2004 بلغت 32.22 مليار دولار ، لتبلغ ذروتها 78.58 مليار دولار سنة 2008، وخلال سنة 2009 سجلت تراجع كبير يقدر 45.18 مليار دولار وهذا نظرا لإنفجار الأزمة المالية العالمية سنة 2008 التي نتج عنها ركود في الإقتصاد العالمي، ثم شهدت الصادرات انتعاش طفيف خلال السنوات من (2010–2012) أين بلغت 71.73 مليار دولار سنة 2012، لتعرف بعدها تراجع خلال سنتي 2013 و 2014 بقيمة 64.71 و 55.99 مليار دولار على التوالي، وبقيت في تراجع لتصل إلى 30.02 مليار دولار سنة 2016، لتنتهي بزيادة طفيفة لتبلغ 31.19 مليار دولار سنة 2017

الفرع الثاني: تطور الواردات.

نحاول من خلال الجدول الموالي تتبع تطورات الواردات الجزائرية ، وذلك خلال الفترة (1990–2017).

جدول رقم (3–5): تطـور الـواردات الجزائريـة خلال الفتـرة (1990–2017)

(الوحدة: مليار دولار)

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
الواردات	9.77	7.77	8.3	8.0	9.2	10.1	9.1	8.13
السنة	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الواردات	8.87	8.96	9.35	9.48	12.01	13.32	17.95	19.86
السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الواردات	20.68	26.35	37.99	37.40	38.88	46.92	51.56	54.98
السنة	2014	2015	2016	*2017				
الواردات	59.67	51.50	46.42	41.89				

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على:

- إحصائيات وحصائل وزارة التجارة الجزائرية على الموقع التالي:

Https//www.commerce.gov.dz/ar/statistique/commerce-exterieur-durant-les-onzes-premiers-mois-de-2017 (تاريخ الاطلاع: 2018/05/23)

- (*) إحصائيات لأحد عشر شهر من سنة (2017).

الشكل (3–3): تطـور الـواردات الإجماليـة الجزائريـة 1990–2017.

(الوحدة: مليار دولار)

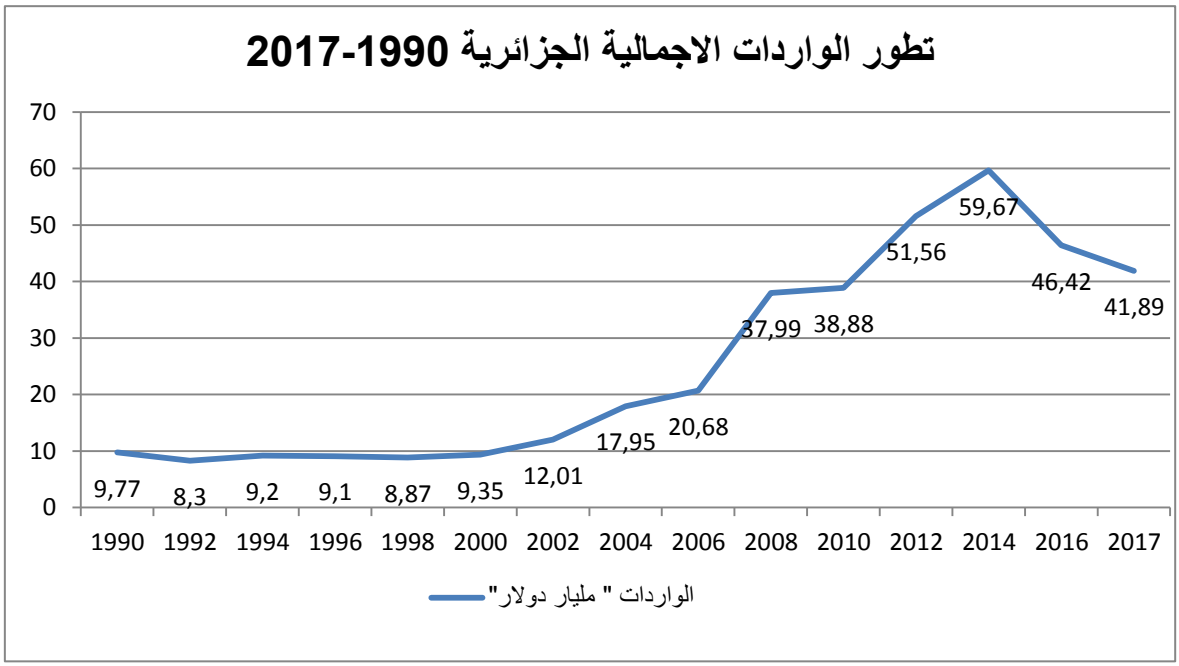

من إعداد الطالب: إعتمادا على الجدول السابق.

من خلال تحليلنا للجدول(3-5) والشكل(3-3) أعلاه، شهدت الفترة الممتدة من (1990-1999) تقارب نسبي في حجم الواردات، ففي سنة 1990 سجلت 9.77 مليار دولار وفي سنة 1999 سجلت 8.96 مليار دولار، بينما عرفت الفترة (2000-2004) مستويات مرتفعة للواردات، إذ تضاعفت لتبلغ سنة 2000 قيمة 9.35 مليار دولار في حين سنة 2004 بلغت 17.95 مليار دولار، وشهدت الفترة من (2005-2009) إرتفاعا ملحوظا مقارنة بالفترة السابقة، أين سجل 19.86 مليار دولار سنة 2005، ليصل إلى 37.40 مليار دولار سنة 2009 وهذا راجع إلى أزمة الغذاء العالمية والإرتفاع الجنوني في أسعار خمس مواد رئيسية، حيث سنة 2008 إرتفعت أسعار القمح بنسبة 130، الذرة 31، الصويا 87، الأرز 74، مع إرتفاع أسعار اللحوم والدجاج والبيض ومشتقات الحليب ، وعرفت الفترة من (2010-2016) إرتفاعا مستمرا في قيمة الواردات لتشهد أعلى قيمة لها المقدرة ب 59.67 مليار دولار، ويرجع هذا التطور في قيمة الواردات خلال كل هذه الفترة قيد الدراسة بتحسن وإرتفاع أسعار النفط وإنتعاش الصادرات مما يعزز تغطية الواردات، إلا أنه سنة 2015 سجل إنخفاض قدر بـ51.50 مليار دولار وهذا راجع إلى السياسة التي انتهجتها الدولة لكبح الواردات لتصل إلى 41 مليار دولار سنة 2017.

المطلب الثاني: تطور الميزان التجاري الجزائري والناتج المحلي الإجمالي.

الفرع الأول: تطور الميزان التجاري الجزائري.

نحاول من خلال الجدول الموالي تتبع تطورات رصيد الميزان التجاري والوضعية الجديدة لتغطية الصادرات للواردات، وذلك من خلال الفترة (1990-2017).

الجدول (3-6): تطور الميزان التجاري الجزائري 1990-2017.

(الوحدة: مليار دولار)

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
م التجاري	3.11	4.67	3.2	2.4	-0.3	0.2	4.1	5.69
السنة	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
م التجاري	1.28	3.36	12.30	9.61	6.71	11.14	14.27	26.47
السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
م التجاري	34.06	34.24	40.60	7.78	18.14	25.96	20.16	9.72
السنة	2014	2015	2016	*2017				
م التجاري	0.32	-13.71	-17.20	-10.7				

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على:

- إحصائيات وحصائل وزارة التجارة الجزائرية على الموقع التالي:

Https//www.commerce.gov.dz/ar/statistique/commerce-exterieur-durant-les-onzes-premiers-mois-de-2017 (تاريخ الاطلاع: 2018/05/23)

- (*) إحصائيات لأحد عشر شهر من سنة (2017).

الشكل(3-4): تطور الصادرات والواردات الإجمالية والميزان التجاري الجزائري 1990-2017.

(الوحدة: مليار دولار)

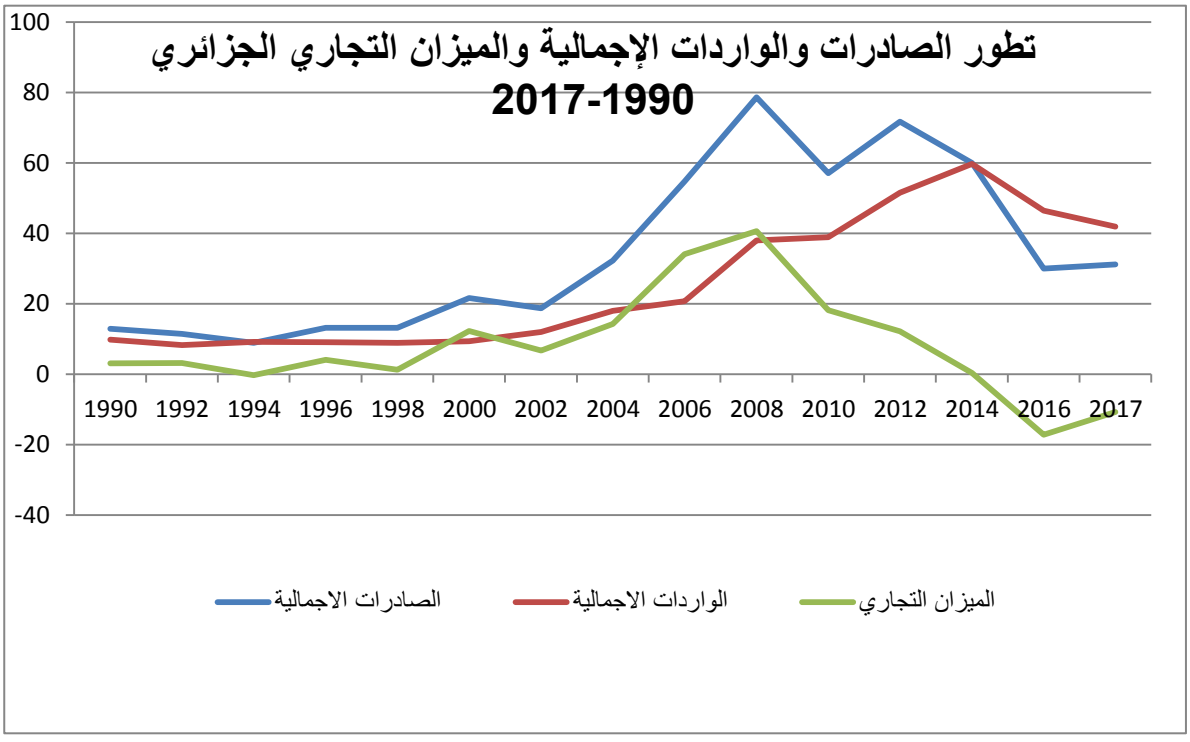

من إعداد الطالب: إعتمادا على الجداول السابقة

من خلال الجدول عرف الميزان التجاري الجزائري خلال التسعينيات أصعب فتراته حيث حقق سنة 1994 عجزا ب 0.3 مليار دولار وذلك بسب حالة عدم الاستقرار التي كانت تعيشها البلاد في تلك الفترة على مختلف الأصعدة، في حين حقق الميزان التجاري فائضا تجاريا مستمرا إلى غاية سنة 2008، حيث بلغ رصيده في سنة 2005 قيمة 26,47 مليار دولار، وفي سنة 2008 بلغ أقصى قيمة ب 40.60 مليار دولار ويرجع السبب في ذلك إلى إرتفاع أسعار النفط في السوق العالمي بالدرجة الأولى، إضافة إلى تنظيم التجارة الدولية وتدعيمها بقوانين وتشريعات جديدة في مجال عمليات الإستيراد والتصدير، وكذا تطور نظام الجمارك وتحديثه للتحكم أكثر في عمليات التجارة الدولية.

أما في سنة 2009 نلاحظ تراجع كبير للميزان التجاري أين وصلت قيمته 7.79 مليار دولار، والسبب راجع في ذلك إلى الركود الإقتصادي العالمي بسبب الأزمة الأوربية وإنخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي في الأسواق العالمية أمام الأورو والدينار الجزائري، حيث قدر سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الجزائري في سنة 2009 بـ 65 دينار مقارنة مع سنة 2008 بـــ 70 دينار جزائري.

أما في سنة 2011 نلاحظ إرتفاع كبير للميزان التجاري أين حقق قيمة مقدرة ب 25.96 مليار دولار، والسبب راجع في ذلك إلى إرتفاع أسعار النفط حيث بلغ 107.46 دولار/برميل سنة 2011، إلا أنه في تناقص مستمر من سنة إلى أخرى، حيث إنتقل رصيده من 20.16 مليار دولار سنة 2012 إلى 9.72 مليار دولار سنة 2013، ثم إلى 0.32 مليار دولار سنة 2014 ليسجل عجزا لأول مرة منذ 15 سنة بمقدار 13.71 مليار دولار ليستمر العجز ليصل إلى 10,7- سنة 2017، ويعزو هذا الإنخفاض إلى تراجع الصادرات الجزائرية التي يغلب عليها قطاع المحروقات.

الفرع الثاني: تطور التجارة الدولية والناتج المحلي الإجمالي 1990-2017.

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي أحد الطرق لقياس إقتصاد دولة ما، وهو عبارة عن قيمة السلع والخدمات المنتجة من طرف عوامل الإنتاج المقيمة داخل الدولة خلال فترة زمنية تكون عادة سنة.

من هذا المنطلق يمكننا تسليط الضوء على تطور الإقتصاد الجزائر في ظل تحرير التجارة الدولية.

الجدول (3–7): تطور التجارة الدولية الجزائرية والناتج المحلي الاجمالي (1990–2016).

(الوحدة:مليار دج)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي	الصادرات		الواردات		اجمالي التجارة الدولية	معدل نمو التجارة الدولية
		قيمةX	X/PIB %	قيمةM	M/PIB %		
1990	554.3	122.2	22.06	87	15.70	209.2	18.88
1992	1074.6	249	23.17	188.5	17.54	437.5	20.36
1994	1487.4	324.3	21.81	340.1	22.87	664.4	22.34
1996	2590	740.8	28.60	498.3	19.24	1239.1	23.92
1998	2830.4	588.8	20.80	552.3	19.51	1141.2	20.16
2000	4123.2	1657.2	40.19	690.4	16.74	2347.6	28.47
2002	4522.8	1501.1	33.19	957	21.16	2458.1	27.18
2004	6150.4	2337.4	38.01	1314.3	21.38	3651.7	29.69
2006	8520.6	3979	46.73	1558.5	18.30	5537.5	32.52
2008	10993.8	5095	46.00	2572	23.22	7667	34.61
2010	11991.6	4333.5	36.01	3011.8	25.03	7345.3	30.52
2012	16115.4	5642.4	35.61	3629.5	22.9	9271.9	29.26
2014	17205.1	6787	67.43	5975	23.39	12962	39.68
2016	17406.8	3492.9	21.8	5401.1	34.4	8894	33.5

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على:

- تقرير بنك الجزائر على الموقع التالي:

Https//www.bank-of-algeria. (تاريخ الاطلاع: 2018/05/23)

من خلال أرقام الجدول نلاحظ الإرتفاع المستمر لحجم التجارة الخارجية معبرا عنها بالصادرات والواردات وترافقها بالإرتفاع المستمر لحجم الناتج المحلي الإجمالي، حيث يمكن تقسيم هذه الفتـــرة إلى فترتيــن من 1990 إلى 1998، والتي تميزت بإرتفاع بطيء نوعا ما إذا ما قورن بالفترة الممتدة من 2002 إلى 2016 والتي عرفت إرتفاعا كبيرا في حجمي التجارة الخارجية والناتج المحلي الإجمالي على حد السواء والعائد بالأساس إلى إرتفاع أسعار النفط خلال هذه الفترة وهو ما ساهم في إرتفاع الإيرادات المتأتية من هذا القطاع الذي ينعكس بالتالي على أحجام الإستثمارات الكبيرة التي تبنتها الدولة خلال هذه الفترة، رافقها إرتفاع قيمة الواردات من سنة إلى أخرى وهو ما انعكس بالتالي على حجم الناتج المحلي الإجمالي، فقد إنتقل حجم التجارة الدولية من حوالي 209 مليار دج سنة 1990، ليصل إلى أكثر من 664 مليار دج سنة 1994 و 1141 مليار دج سنة 1998 وهي السنة التي عرفت مبلغ أكثر من 2830 مليار دج كناتج محلي إجمالي مقابل تسجيله أكثر من 554 مليار دج سنة 1990، كما عرفت سنوات الألفيات إرتفاعا مستمرا في أحجام الناتج المحلي الإجمالي والتي وصلت حد 8514، 12034، 15843 ،17205.1 مليار دج خلال السنوات 2006، 2010، 2012، 2014 على التوالي مرافقا بذلك التطور الكبير الذي سجلته أرقام التجارة والتي بلغت حدود 5537، 7345، 9271 مليار دج خلال نفس السنوات في حين بلغ حجم النتاج المحلي الإجمالي 17406.8 مليار دج سنة 2016.

المطلب الثالث : تطــور الإستثمار الأجنبي والمديونية ومعدل البطالة وسعر الصرف.

الفرع الأول: تطور رصيد الإستثمارات خلال الفترة (1990–2016) .

من خلال الجدول الموالي نتطلع إلى تدفقات الإستثمارات الأجنبية في ظل الاصلاحات و تحرير التجارة الدولية وذلك خلال الفترة (1990–2016):

الجدول (3-8): تطور الإستثمار الأجنبي خلال الفترة (1990-2016).

(الوحدة: مليار دولار)

السنـــة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
الإستثمار الأجنبي	-0.04	-0.08	0.00	00.00	00.00	00.00	0.3	0.26
السنـــة	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الإستثمار الأجنبي	0.47	0.47	0.42	1.18	0.97	0.62	0.62	1.06
السنـــة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الإستثمار الأجنبي	1.76	1.37	2.33	2.54	3.47	2.04	1.54	1.96
السنـــة	2014	2015	2016					
الإستثمار الأجنبيي	1.53	-0.58	1.54					

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على:

- تقرير بنك الجزائر على الموقع:
- Https//www.bank-of-algeria. (تاريخ الاطلاع: 2018/05/23)

الشكل(3-5) : تطور الإستثمارات الأجنبية في الجزائر خلال الفترة (1990-2016).

(الوحدة: مليار دولار)

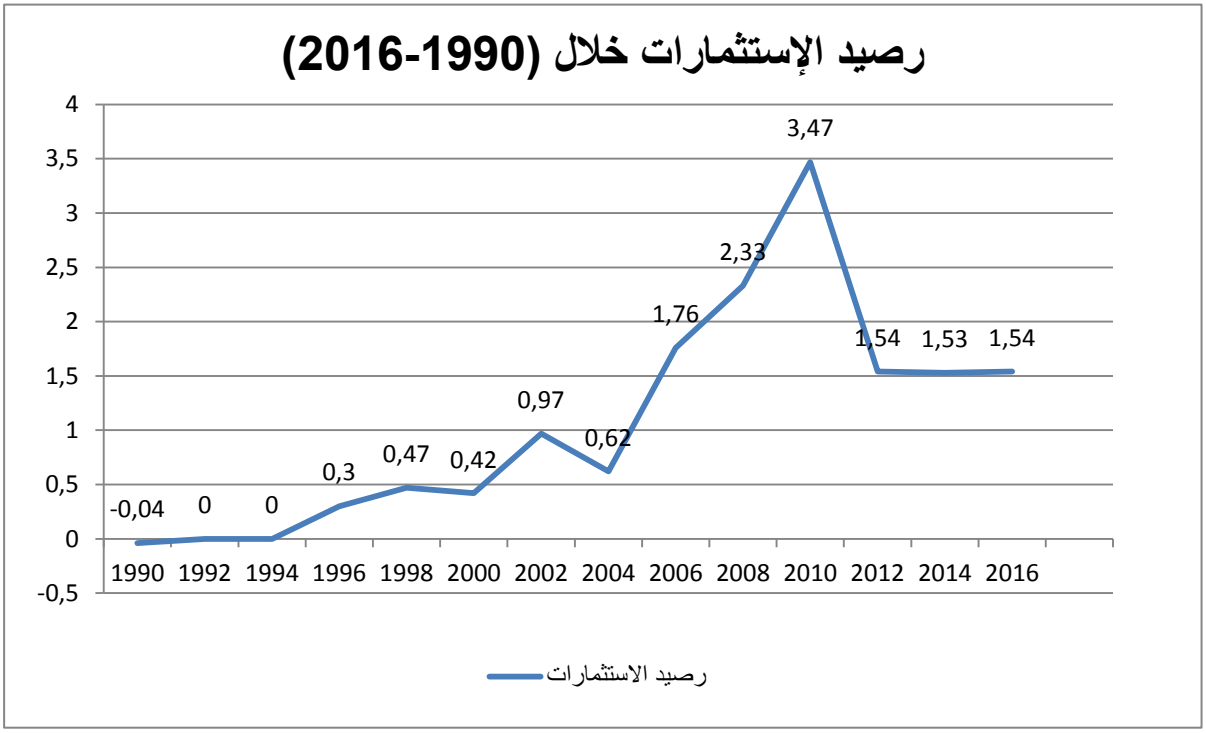

من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الجدول السابق.

من خلال الجدول(3–8) والشكل(3–5) أعلاه نرى أن تدفق الإستثمارات الأجنبية سجلت تدهورا خلال سنتي 1990–1991 ب 0,04– و0,08– مليار دولار على التوالي، وهذا راجع إلى الأزمة التي عشتها البلاد وعدم الأمن والإستقرار والتي أدت إلى طرد الإستثمار لأجنبي، وفي سنة 1990 عرف الرصيد بعض الانتعاش بنسبة تقدر ب 0,46 مليار دولار ليبقى فإرتفاع حتى سنة 2001 وهذا بسبب الإصلاحات التي قامت بها الجزائر، وعاود الإنخفاض من 2002 إلى 2004 ليصل إلى 0.62 مليار دولار، الا أنه سنة 2005 شهد إرتفاع مستمر ولكن بنسب ضئيلة جدا لترتفع إلى 3.47 مليار دولار في ظل تراجع تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتقدمة والدول النامية شهدت الجزائر العكس إرتفاعا محسوسا ما بين 2009 و 2010، ويرجع الخبير الإقتصادي مصطفي مقديش، أ، زيادة الإستثمارات سنة 2009 و 2010 يخص الجانب النقدي، حيث قامت البنوك والمؤسسات الماليـــــة في الجزائر كشركات التأمين برفع رؤوس أموالها مما سمح بدخول حجم كبير للعملة الصعبة في الجزائر، وهذا في إطار تقوية القاعدة المالية لتلك البنوك، خاصة وأن الجزائر تعتمد في تمويل إستثماراتها على البنوك المحلية، وذلك تجنبا لعملية الاستدانة من الخارج في حين عاود الإنخفاض في السنوات الأخيرة ليصل إلى 1.54 سنة 2016 وهذا بسبب تدبدب وإختلال الإقتصاد في الفترة الأخيرة .[1]

الفـرع الثانـي: تطـور المديونيـة خـلال الفتـرة (1990–2016).

شرعت الجزائر في التسديدات المسبقة لديونها، ما مكن من تقليص الدين الخارجي بشكل قوي وهو ما يؤكد نجاح سياسة تقليص المديونية الخارجية في الجزائر لاسيما في الأعوام الأخيرة، والجدول الموالي يوضح تطور المديونية في الجزائر خلال الفترة (1990–2016):

الجدول (3–9): تطور المديونية خلال الفترة (1990–2016).

(الوحدة: مليار دولار)

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
ر م ت	3.11	4.67	3.2	2.4	-0.3	0.2	4.1	5.69
د خارجية	28.37	27.87	36.67	25.72	29.48	31.57	33.65	31.22
السنة	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
ر م ت	1.28	3.36	12.30	9.61	6.71	11.14	14.27	26.47

[1] حليم بن دحمان، **رفع رؤوس الأموال الأجنبية ساهم في رفع الاستثمارات الأجنبية**، دار الأبحاث للترجمة والنشر والتوزيع، الجزائر، العدد 29، فيفري 2011، ص 63.

د خارجية	30.47	28.31	25.26	22.64	23.35	21.82	17.19	
السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
ر م ت	34.06	34.24	40.60	7.78	18.14	25.96	20.16	9.72
د خارجية	5.61	5.60	5.92	5.68	5.53	4.40	3.68	3.39
السنة	2014	2015	2016					
ر م ت	0.32	-13.72	-17.20					
د خارجية	0,3	3.4	3					

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على:

- إحصائيات بنك الجزائر على الموقع التالي:
- Https//www.bank-of-algeria.dz (تاريخ الاطلاع: 2018/05/23)

الشكل (3–6): تطور الميزان التجاري والمديونية في الجزائر خلال الفترة (1990–2016).

(الوحدة: مليار دولار)

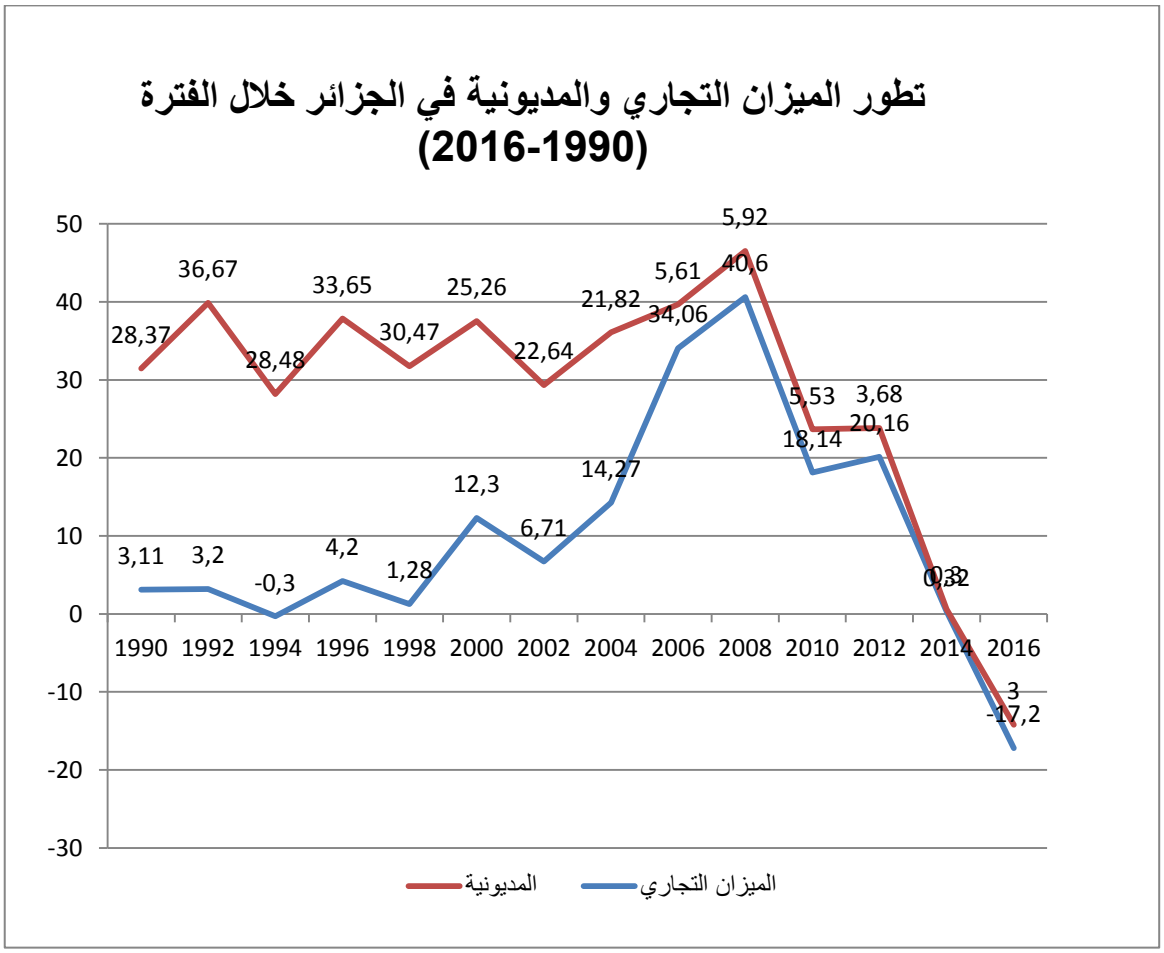

من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الجدول السابق

يتضح من خلال الجدول (3–9) والشكل(3–5) أعلاه كيف أن المديونية عرفت أسوأ أيامها سنوات التسعينات والتي كانت نتيجة حتمية للأزمة التي ظهرت مع نهاية الثمانينات وانهيار أسعار النفط في الأسواق الدولية، وهذا عائد بالأساس إلى إعتماد الجزائر في صادراتها على المنتج المهيمن ألا وهو النفط دون المرور إلى إقتصاد حقيقي، أضف إلى ذلك إعتماد الجزائر شبه الكلي في تموين السوق الداخلية بالمنتوجات الواردة من العالم الخارجي وهو ما فاقم أكثر في أزمة المديونية خلال فترة التسعينات والتي عرفت أوجها سنة 1996 أين بلغت 33.65 مليار دولار، إلا أن الطفرة التي شهدتها الإيرادات المتأتية من المحروقات دوما في سنوات الألفينات والواقع الايجابي الذي كان لها على رصيد الميزان التجاري الذي سجل أرقاما قياسية لم يبلغها من قبل خاصة سنة 2008 أين قدر رصيد هذا الأخير بحوالي 40.6 مليار دولار ، الشيء الذي ساهم وبشكل واضح في سداد الجزائر لمديونيتها، لتعود بإرتفاع طفيف في الفترة بسبب الإختلال الإقتصادي التي عرفته الجزائر الذي تسبب في العجز في الميزان التجاري.

الفرع الثالث: تطور معدلات البطالة خلال الفترة (1990–2016).

تغيرت معدلات البطالة في الجزائر وفقا لعدة ظروف تتعلق بالإقتصاد الوطني من جهة والسياسات التي اتبعتها الحكومات من جهة أخرى ، والتي من بينها سياسة تحرير التجارة الدولية حيث أ، الجدول الموالي يمثل تطور معدلات البطالة في ظل تحرير التجارة الدولية:

الجدول (3–10) : تطور معدلات البطالة خلال الفترة (1990–2016).

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
م البطالة	19.7	21.1	23.8	23.15	24.36	28.1	27.99	26.41
السنة	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
م البطالة	28.02	29.29	28.89	27.3	25.51	23.72	17.7	15.3
السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
م البطالة	12.3	12.4	11.3	10.2	10	10	11	9.8
السنة	2014	2015	2016	*2017				
م البطالة	9.5	11.2	10.5	12.3				

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على:

- إحصائيات الديوان الوطني للاحصائيات حول الشغل والبطالة.

(*) إحصائيات تسعة أ شهر من سنة (2017).

الشكل(3–7):تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال (1990–2017).

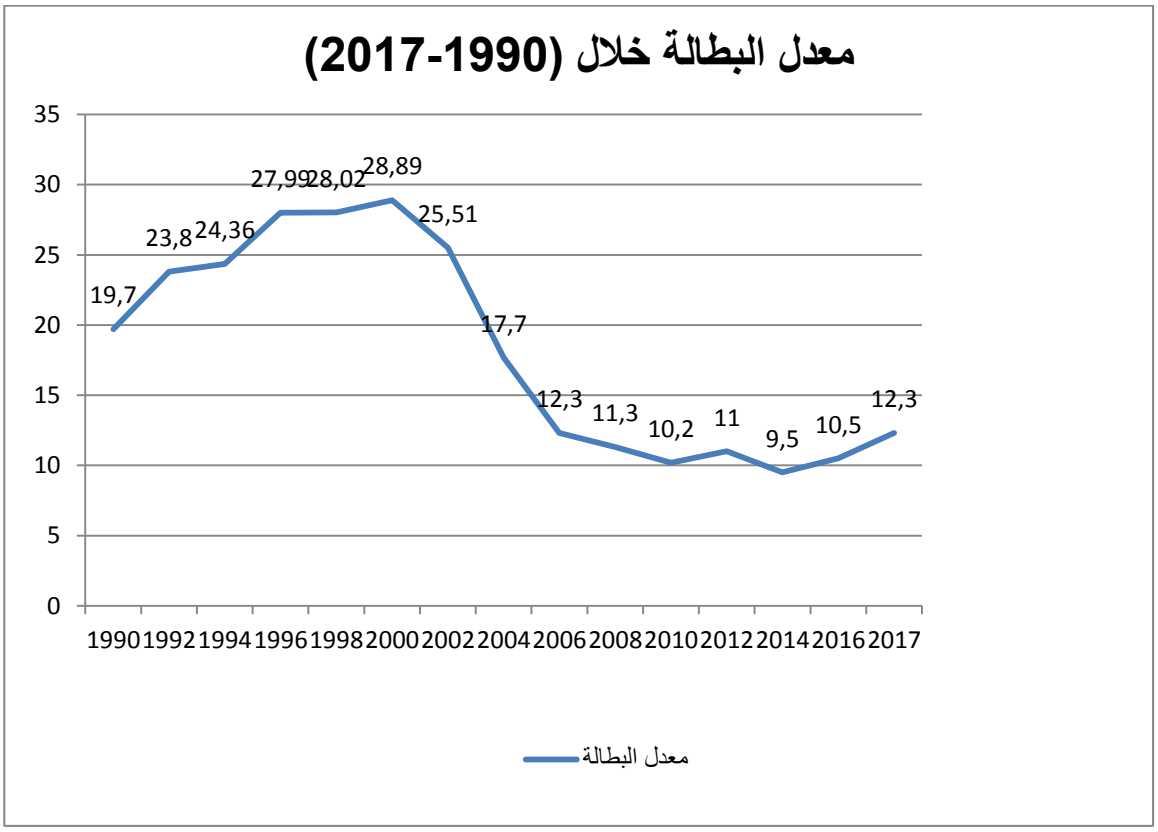

من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الجدول السابق

من خلال معطيات الجدول (3–10) والشكل (3–6) يمكننا تقسيم فترات تطور معدل البطالة في الجزائر إلى مرحلتين :

1. المرحلة الأولى (1990–1999):

تعلقت هذه الفترة بالإصلاحات الإقتصادية، حيث شهدت الساحة الإقتصادية الكثير من التغيرات، ولعل من أبرزها التحول إلى إقتصاد السوق وتحرير الإقتصاد الوطني ما نتج عنه خصخصة المؤسسات العمومي، حيث أبرمت الحكومة أول اتفاقية للتثبيت الهيكلي في 1989/05/30 وكان أهم محاور للإتفاقية إتباع سياسة نقدية أكثر تقيدا بهدف تقليص العجز العام للميزانية، إضافة لتحرير سوق العمل وجعلها أكثر مرونة بهدف الحفاظ على الأجور المنخفضة مما يسمح لشركات متعددة الجنسيات إستغلال اليد العاملة.

بالرغم من كل الجهود المبذولة من طرف الحكومة من أجل إعادة الاستقرار للإقتصاد الوطني إلا أنها لم تكن كافية، حيث شهدت هذه المرحلة تزايد معدل البطالة ، ويعود السبب في ذلك إلى التدابير التي تضمنها التعديل الهيكلي والتي تؤشر بشكل مباشر وغير مباشر على سوق العمل، حيث تم تسريح ألاف العمال في إعقاب إعادة هيكلة المؤسسات العمومية.

المرحلــة الثانيــة (2000–2016):

تعرف هذه المرحلة على أنها مرحلة الإنعاش الإقتصادي (2000–2010)، حيث تدخلت الدولة من أجل التخفيف من الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية المتردية الناتجة عن الإصلاحات الإقتصادية، ولحسن الحظ ارتفعت أسعار البترول وهو ما انعكس بإرتفاع ايرادت الجزائر، الشيء الذي مكن الحكومة من تسطير برنامج الإنعاش الإقتصادي.

وكان لهذا البرنامج أثر ايجابي على سوق العمل، مما أدى إلى تقليص حجم البطالة، فقد كان عـدد البطاليـــن سنـــة 2001 حوالي 2.3 مليون بطال بنسبة 27.3% ليصل إلى حوالي 2 مليون سنـة 2003 ليصبح معدل البطالة 23.7% وذلك حسب التحقيق الذي أجراه الديوان الوطني للإحصائيات في سبتمبر 2003 حول الشغل والبطالة، ثم 17.65% سنة 2004، وكان هذا التراجع بسبب الزيادة الهامـــة في فرص التشغيل. وخلا ل هذه الفترة نجحت المجهودات المبذولة من طرف الحكومة من أجل تحسين الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية ، وهو ما يعكسه التراجع المستمر والمرضي لمعدلات البطالة من 28.89% سنة 2000 إلى 9.5 % سنة 2014 ولتعود بعد ذلك بإرتفاعات طفيفة نتيجة إنخفاض أسعار البترول الأخيرة والحالة الحرجة التي يمر بها الإقتصاد الوطني لتصل 12.3% سنة 2017.

الفرع الرابع: تطور سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة (1990–2017):

تمكنت الجزائر خلال هذه الفترة من إعادة التقويم موشرات إقتصادها الكلي وإنهاء هذه الفترة في وضعية خارجية مريحة، وبالتالي أزيح ثقل المديونية عن كاهل المديونية والتفتت الى تنظيم سياساتها الإقتصادية، وكجزء من السياسة الإقتصادية تعتبر سياسة سعر الصرف من أهم العناصر التي أولت الجزائر أهمية كبيرة.

والجدول الموالي يوضح تطور سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة (1990–2017):

الجدول(3–11): تطور سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة (1990–2017).

1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	
57.71	54.75	47.74	47.5	–	23	22.2	12.02	USD/DA
–	–	–	–	–	–	–	–	EUR/DA
2005	**2004**	**2003**	**2002**	**2001**	**2000**	**1999**	**1998**	السنة
73.36	72.06	77.37	79.68	77.26	75.31	66.64	58.74	USD/DA
91.30	89.64	87.74	75.34	69.2	69.43	70.97	–	EUR/DA
2013	**2012**	**2011**	**2010**	**2009**	**2008**	**2007**	**2006**	السنة
79.38	77.55	72.85	74.40	72.64	64.56	69.36	72.64	USD/DA
105.43	102.16	102.61	99.19	101.29	95.86	94.99	91.24	EUR/DA
				2017	**2016**	**2015**	**2014**	السنة
				113.29	109.02	107.13	87.9	USD/DA
				132.77	120.11	111.44	106.3	EUR/DA

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على:

– تقرير بنك الجزائر على الموقع:

– www.bank-of-algeria.dz (تاريخ الاطلاع: 2018/05/23)

الشكل (3–8): تطور سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة (1990–2017).

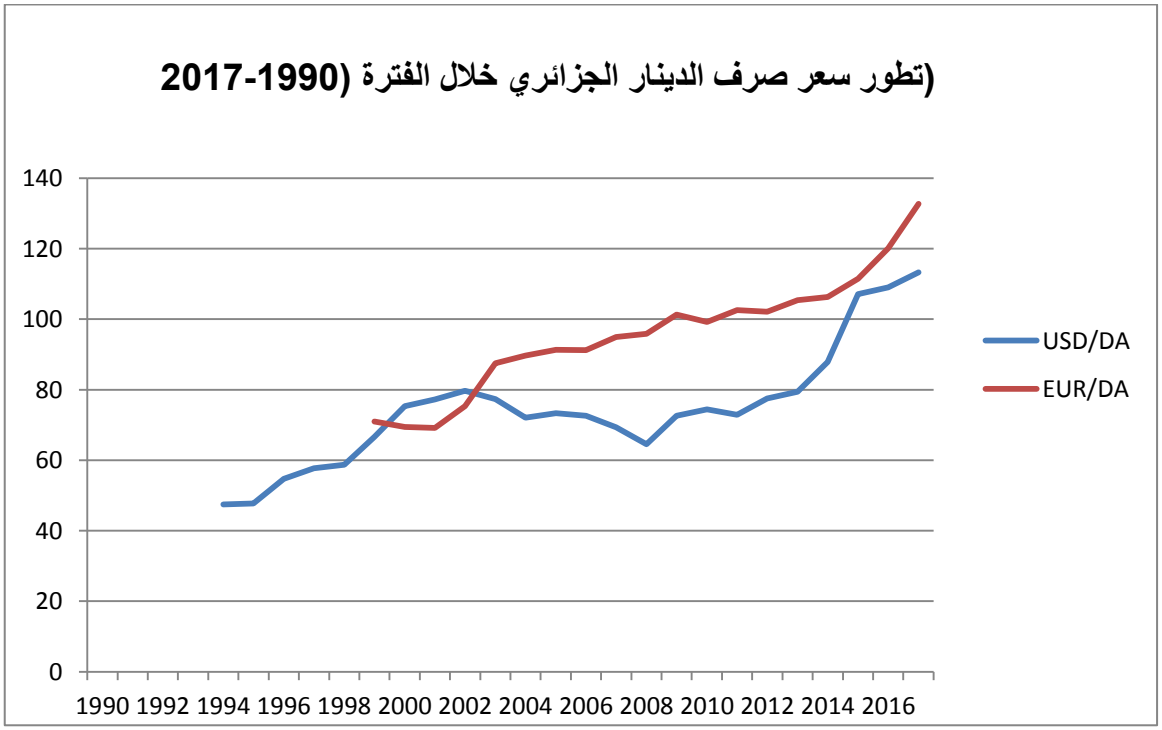

من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الجدول السابق.

من خلال الجدول (3–11) والشكل (3–8) يمكن ملاحظة عدة تغيرات في سعر صرف الدينار يمكن ذكرها في النقاط التالية:

أولا: بالنسبة للدولار الأمريكي.

نلاحظ أن سعر الدينار الجزائري أمام الدولار الأمريكي بدأ بالإنخفاض منذ سنة 1990 بسبب تخفيض قيمة الدينار الجزائري ليصل الى 75.36 دينار للدولار سنة ،2000 في حين لم أنه لم يكن يتجاوز 50 دينار للدولار الواحد سنة 1990، أما خلال الفترة 2001 إلى 2014 فبقي ثابت نسبيا في حدود 75–80 دينار للدولار الواحد، أما ارتفاعه سنة 2007 الى حدود 66 دينار للدولار الواحد وذلك بسبب أزمة الرهن العقاري التي عصفت بالإقتصاد الأمريكي وإرتفاع أسعار البترول وهو ما أثر على قيمة الدولار الأمريكي عالميا، ولكن وبسبب التخفيضات التي قام بها البنك المركزي في السنوات الأخيرة إرتفع سعر الصرف الدولار مقابل الدينار ليفوق 100 دينار سنة 2017.

ثانيا: بالنسبة لليورو: يمكن تقسيم معطيات الجدول الى ثلاث مراحل:

أ. **الفترة 1999–2002:** فترة إطلاق العملة الأوروبية الجديدة والتي نلاحظ فيها سعر صرف الدينار لم يتعدى 75 دينار لليورو، بإعتبار أن عملة اليورو مازلت بداية نشأتها.

ب. **الفترة 2003–2008:** وفي هذه الفترة نلاحظ الإنخفاض الكبير في سعر صرف الدينار أمام اليورو فبعدما كان لا يتعدى 75 دينار سنة 2002 قفز الى 87 دينار سنةً 2003 ليفوق 95 دينار سنة 2008 أي إنخفض بنسبة 27.23% مقارنة بسنة 2003 وهي نسبة مرتفعة تدل على عدم التحكم الجيد من قبل السلطات النقدية.

ت. **الفترة 2009–2017:** والملاحظ خلال هذه الفترة أن سعر الدينار الجزائري تجاوز 100 دينار عدا 2010 والإنخفاض هنا سببه الديون السيادية التي عصفت بالإتحاد الأوروبي وخاصة الأزمة اليونانية، ولكن رغم ذلك بقى سعر صرف الدينار يتدهور سنة بعد أخرى بسب زيادات الواردات والتخفيضات التي يقوم بهاالبنك المركزي، و هو ما جعل قيمة الدينار الجزائري في سنة 2017 تصل إلى 132.77 دينار لليورو الواحد.

خلاصة الفصل :

عرفت التجارة الدولية المنتهجة من طرف الدولة بالإنتقال من مرحلة الإحتكار إلى مرحلة التحرير مرورا بمرحلة الإصلاحات الإقتصادية.

ولكن مع عجز السياسة الإحتكارية التي طبقتها الدولة في مجال التجارة الدولية دخلت هذه الأخيرة عهدا جديد ومرحلة جديدة سميت مرحلة الإصلاحات الإقتصادية، وكانت هذه الإصلاحات تهدف إلى بعث التجارة الدولية ضمن التطورات على الساحة الإقتصادية الدولية، حيث مطلع 1995 شملت عملية التحرير كل الواردات دون أن ننسى سعي الجزائر إلى الإنضمام للمنظمة العالمية للتجارة، كما تبنت أيضا الشراكة مع الإتحاد الأوروبي وتم التوقيع على العقد عام 2001 التي تعتبر أهم مبادرة في تاريخ الجزائر لأنها تطمح من خلالها تطوير وسائلها وضع أساس لبناء إقتصاد يعمل على مواجهة الإنعكاسات التي قد تترتب عن هذه الشراكة وتحقيق النتائج الإجابية المتوقعة على الإقتصاد الوطني، والإنفتاح على العالم الخارجي .

من خلال الدراسة التحليلية للفترة (1990–2017) لأم المبادلات التجارية والميزان التجاري تبين تطور الصادرات والواردات الجزائية كما عرف الميزان التجاري فائض مما ساعد الجزائر على تسديد المديونية في السنوات الأخيرة بالإضافة إلى تطور الناتج المحلي الإجمالي رغم ذلك تبقى الجهود من الدولة لترقية هذا النشاط.

الخاتمة العامة

خـاتمــة عــامــة:

لقـد إستهــدف هـذا البحـث علاقــة التجـارة الدوليـة فـي تحريـك عجلـة التنميــة الإقتصاديــة فــي الجزائــر، ومــاهي العراقيـل والتحـديات التــي تعرقـل التجــارة الدوليــة مــن أجـل تحقيـق التنميــة الإقتصــادية، كمـا ركزنــا علــى المجـال المفـاهيمي والنظـري للتجـارة الدوليـة والتعـرف علـى المنطلقـات الفكريــة للتجــارة الدوليــة بمختلــف مدارســها التــي حاولــت إعطــاء تفسـير لحركــة المبــادلات التجاريــة بــين الــدول والتــي جــاءت كلهــا لتــدعم مبــدأ التخصــص وتقسـيم العمـل دفاعــا عــن مصــالح شــعوبها مــع إنقســام أصــحاب هــذه الدراســة إلــى تيــارين الأول ســاند مبــدأ الحمايــة والأخــر يعارضــها فهــو يساند مبدأ الحرية.

وإنطلاقــا مــن إختيــار الجزائــر كمنطلــق للدراســة فقــد تطرقنــا إلــى وضــعية التجــارة الدوليــة فــي الجزائــر وطبيعــة إقتصــادها وكــذلك محاولتهــا لتحقيــق التنميــة الإقتصــادية مــن خــلال برنــامج الإصــلاح الإقتصــادي وكــان إهتمامنــا فــي هــذا البحــث أكبــر بقطــاع التجــارة الدوليــة مــع إبــراز الخلفيــة التــي تكمــن وراء إنتهــاج أســلوب الرقابــة ثــم الإحتكــار الــذي أدى إلــى الركــود وكــون هــذا الأسلوب قديم لا يتمشى مع التطورات التي يشهدها العالم.

ونتيجــة ذلــك لــم تجــد الجزائــر ســوى اللجــوء إلــى الإصــلاحات المدعمــة حيــث أصــبحت هــذه الإصلاحات ضرورة حتمية أكثر من أي وقت مضى.

وبإعتبــار أن عشــرية التســعينات حــدث فيهــا تقــارب مــع الهيئــات الماليــة الدوليــة وتوجــه الــبلاد حينهــا إلــى إقتصــاد الســوق إســتدعى تتبــع ذلــك الإصــلاحات منــذ عقــد أول إتفــاق منهــا إلــى غايــة نهايــة عقــد آخــر إتفــاق منهــا، فمــن ناحيــة القــوانين ســجلت عــدة إجــراءات تشــريعية مؤديــة إلــى حريــة تحريــر التجــارة الدوليــة وتعــد الجزائــر مــن بــين الــدول الناميــة التــي تواجــه اليــوم رهانــات صــعبة تتعلــق بمحاولة إندماجها في الإقتصاد العالمي في عصر العولمة.

ومن بين مظاهر الإندماج الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة والذي أضحى أمرا حتميا بسبب:

- ✓ تحكم الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة في نحو 85% من حجم التجارة العالمية.
- ✓ كون الجزائر مستورد صافي للتكنولوجيا والغذاء والدواء فهي تخوض في الوقت الحالي مفاوضات صعبة مع المنظمة العالمية للتجارة برئاسة وزير التجارة الذي يأمل في إنهاء هذه المفاوضات لتصبح الجزائر عضوه في المنظمة.

غير أن الجزائر ستواجه تحديات كبيرة وصعبة إثر هذا الإنضمام نتيجة خضوعها لشروط الإنضمام أهمها تحرير التجارة الدولية والإلتزام بالتشريعات والقوانين الخاصة في مجال الإستثمار الأجنبي وما يترتب عن ذلك من آثار سلبية على الإقتصاد الوطني وذلك على مستوى تجارة السلع والخدمات وكذلك إنخفاض إيرادات الدولة نتيجة الخسائر المحتملة جراء تحرير التجارة الدولية.

مع العلم أن الإقتصاد الجزائري غير قادر على تنويع صادراته على الأقل في المدى القصير والمتوسط وإعتماده بصفة أساسية على قطاع المحروقات بنسبة 98% حسب الإحصائيات الأخيرة لكن رغم التحديات إلا أن الجزائر تسعى لتحقيق التنمية الإقتصادية من خلال برامج الإصلاحات التي شملت كافة المجالات بهدف الوصول إلى تحقيق التنمية المستدامة.

❖ إختبار الفرضيات:

بعد هذا البحث و محاولة الإحاطة ببعض جوانبه يمكننا إجراء إختبار لفرضياته كما يلي:

- ✓ فيما يخص الفرضية الأولى المتمثلة في أن التجارة الدولية هي عنصر أساسي في التخصص وتقسيم العمل فقد تم التأكد من صحتها من خلال المدرسة الكلاسيكية التي ترى أن كل دولة لها القدرة على إنتاج السلع التي تملك ميزة نسبية فيها، والمدرسة الحديثة التي أعطت تفسيرا في أسباب قيام الاختلاف للتكاليف بين دولة وأخرى وبناء نظرية التوافر النسبي لعوامل الإنتاج أي مدي وفرة أو ندرة

عوامل الإنتاج ومنه يأتي التخصص وتقسيم الدولي للعمل وكذا إنقسام أصحاب الفكر الإقتصادي إلى مؤيد لمبدأ الحرية ومعارض لها.

- ✓ فيما يخص الفرضية الثانية بوجود علاقة بين التجارة الدولية والتنمية الإقتصادية فهي صحيحة ذلك لأنه خلال بحثنا توصلنا إلى لأن هناك علاقة تكاملية ما بين المتغيرين حيث أن التجارة الدولية تساعد على تحقيق التنمية لكونها المحرك والمتنفس الرئيسي للنمو، وإذا كانت الدولة تحقق تنمية إقتصادية فهذا يعني أن نتائجها ايجابية في مجال تجارتها الدولية وبالتالي تحقيق فائض في الميزان التجاري.
- ✓ فيما يخص الفرضية الثالثة فان تحرير التجارة الدولية يساهم بشكل كبير في تحقيق التنمية الإقتصادية لما لها من أثر وذلك عن طريق تحقيق النمو ونقل التكنولوجيا الحديثة والانفتاح التجاري.

❖ نتائـــج البحـث:

من خلال هذا البحث توصلنا إلى جملة من النتائج نورد أهمها فيما يلي:

- ✓ أن مختلف المدارس الإقتصادية تتفق على مبدأ واحد هو التخصص وتقسيم العمل الدولي وأن المفكرين الإقتصاديين بحثوا عن تعظيم الربح على حساب إقتصاديات الدول النامية.
- ✓ التجارة الدولية هي عملية إنتقال السلع ورؤوس الأموال والخدمات والأيدي العاملة بين الدولة الواحدة والعالم الخارجي.
- ✓ أجمعت الدراسات بين التجارة والتنمية الإقتصادية على الأهمية الإرتكازية للتجارة الدولية في تعزيز التنمية الإقتصادية.
- ✓ شهد تطور التجارة الدولية الجزائرية عدة مراحل ضمن المسار الكلي للإصلاحات.
- ✓ تم توقيع اتفاقية الشراكة بين الإتحاد الأوروبي والجزائر رسميا في أفريل 2002 حيث تعهد الجزائر بإلغاء الضرائب عن وارداتها من السلع المصنعة في دول الإتحاد الأوروبي.

- ✓ تواجه التجارة الدولية الجزائرية عدة تحديات من أجل تحقيق التنمية، خاصة بما يتعلق بشروط الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.
- ✓ مختلف الإحصائيات المتعلقة بالمبادلات التجارية والميزان التجاري والناتج المحلي الإجمالي بالإضافة إلى الإستثمارات ومعدلات البطالة والمديونية خلال الفترة 1990-2017.

❖ التوصيات:

نظرا للنتائج المحققة في بعض جوانب الإقتصاد التي فاقت التقديرات المتوقعة وإن كان بعضها كقطاع التجارة الدولية لم يستفد من هذه النتائج حليلة العشرية تقريبا لذا نشرح ما يلي:

- ✓ العمل على رفع مستوى الكفاءة الإنتاجية في مختلف القطاعات وتطوير منتجاتها من حيث الجودة والمواصفات وكذلك تخفيض تكاليف الإنتاج والتسويق وهذا لرفع مستوى القدرة التنافسية والتمكن من فتح فرص لدخول الأسواق الخارجية.
- ✓ على الدول النامية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة العمل على تطوير قدراتها الإنتاجية ذات الميزة النسبية عن طريق الإستثمارات الخارجية والشراكة الأجنبية وكذلك تطوير المنتوج الذي يؤدي إلى التصدير وترقية الصادرات خارج المحروقات.

❖ آفاق البحث:

رغم سعينا إلى الإلمام بكل جوانب الموضوع إلا أننا ندرك هناك بعض النقائص من الجانب المعلوماتي خاصة وأن الإحصائيات تتغير يوميا وعليه نقترح التركيز على جانب خلق ميزة تنافسية وطنية من خلال زيادة الإنتاج ذو الجودة العالية من اجل دخول الأسواق العالمية وإيجاد بديل لقطاع المحروقات، ومن خلال عدة تصريحات نجد أن الجزائر تعمل على تشجيع قطاع السياحة وإعتباره كبديل.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

❖ الكتب بالغة العربية:

1. عطـــاء الله الزبـــون، **التجـــــارة الخارجيـــــة**، دار اليـــازوري للنشـــر و التوزيـــع، الأردن، عمان،2015.
2. مصـطفى حسـام داوود، رشـاد العصـار، عليـان الشـريف، **التجـــارة الخارجيـــة**، دار المسـيرة، الأردن، 2000.
3. إسـماعيل عبـد الرحمـان، حربـي عريقـات، **مفـاهيم و نظـم اقتصـادية :التحليـل الاقتصـادي الكلي و الجزئي**، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى،عمان، الأردن، 2004.
4. خالـد أحمـد فرحـان المشـهداني، رائـد عبـد الخـالق عبـد الله العبيـدي، **مبـــادئ الاقتصـــاد**، الطبعة العربية، دار الأيام للنشر و التوزيع، عمان الأردن، 2015.
5. بلقاسم زايري، **اقتصاديات التجارة الدولية**، دار الأديب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006.
6. دار السـاقي، **التجـارة والاسـتثمار والتنميـة فـي الشـرق الأوسـط وشـمال افريقيـا**، بيـروت، لبنان، 2004.
7. عبـد المطلـب عبـد الحميـد، **النظريـــة الاقتصـــادية**، الـدار الجامعيـة للطباعـة والنشـر، الإسكندرية، 2000.
8. رعد حسن الصرن، **أساسيات التجارة الدولية المعاصرة**، دار رضا للنشر، سوريا، 2000.
9. فليح حسن خلف، **الاقتصاد الكلي**، جدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2007.
10. محمد صفوت قابل، **سياسات و نظريات التجارة الخارجية، مطبعة العشري**، طبعة 2010.
11. حسام علي داود، أيمن أبو خضير وأخرون، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، دار المسيرة للنشر والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2002، ص 33.
12. ميرندا زغلول رزق، **التجارة الدولية**، كلية التجارة ببنها، جامعة الزقازيق، مصر، 2010.
13. السيد أحمد السريتي، **اقتصاديات التجارة الدولية بين النظرية و التطبيق**، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الاسكندرية.
14. محمد سيد عابد، **التجارة الدولية**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1999.
15. زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2004.
16. عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي نظريات و سياسات**، دار المسيرة للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2007.

17. عبد الرحمان يسري، إيمان محب زكي، **الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعية، الإسكندرية.
18. د يوسف مسعداوي، **دراسات في التجارة الدولية**، دار هومة، الجزائر، 2010.
19. مجدي محمود شهاب، **الاقتصاد الدولي، نظرية التجارة الخارجية، النظام الجديد للتجارة الدولية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1996.
20. موسى سعيد مطر، حسام داود وأخرون، **التجارة الخارجية**، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2001.
21. طارق شبلي وآخرون، **التجارة الخارجية**، دار الفضاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001.
22. سامي عفيفي حاتم، **الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية**، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى، 2005.
23. سامي عفيفي حاتم، **دراسات في الاقتصاد الدولي**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة،1978.
24. عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، منشورات الحلي الحقوقية، بيروت، لبنان،2003.
25. مجدي محمود شهاب، **الاقتصاد الدولي المعاصر**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية.
26. عبدة مسعد رئيف محمد، **مقدمة في التجارة الخارجية**، دراسة أوضاع الاقتصاد المصري، دار الثقافة العربية، 2007.
27. محمد خليل برعي، **مقدمة في الاقتصاد الدولي**، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة.
28. عبد الباسط وفاء، **السياسة التجارية الخارجية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000.
29. بول سامو يلسون، **علم الاقتصاد (العلاقات الاقتصادية والمالية الدولية)**، ترجمة مصطفى موفق، الجزء السادس، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
30. عادل أحمد حشيش ومجدي محمود شهاب، **الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعية، بيروت، دون سنة.
31. مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي، **أسس العلاقات الاقتصادية الدولية**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، الطبعة الأولى، 2006.
32. بول سام ويلسون، **الاقتصاد**، نيويورك، 1951.
33. زينب حسين عوض الله، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، الدار الجامعية، بيروت، 2000.
34. محمد عبد العزيز عجيمة، إيمان عطية ناصف، **التنمية الاقتصادية دراسات نظرية و تطبيقية**، دار المعرفة الجامعية، 2005.
35. عبد القادر، محمد عبد القادر عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003.
36. صبحي تادرس قريصة، **مذكرات في التنمية الاقتصادية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، دون ذكر السنة.
37. عصام عمر مندور، **التنمية الاقتصادية و الاجتماعية والتغيير الهيكلي في الدول العربية**، دار التعليم الجامعي،دون سنة النشر، الإسكندرية.

38. إسماعيل عبد الرحمن و محمد عريقات حربي، **مفاهيم و نظم اقتصادية**، دار وائل للنشر، الأردن.
39. حربي موسى عريقات، **مبادئ الاقتصاد**، دار وائل، عمان، 2006.
40. خالد محمد السيواعي، **التجارة والتنمية**، دار المناهج، عمان، 2006.
41. إسماعيل عبد الرحمان، **مفاهيم ونظم اقتصادية**، دار وائل للنشر، عمان، 2004.
42. محمد إبراهيم منصور، **اقتصاديات التنمية**، دار المريخ، الرياض، 1995.
43. جمال الدين لعويسات، العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية، دار هومة، الجزائر، 2000.
44. فليح حسن خلف، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، جدار للكتاب العالمي، عمان الاردن، ط1، 2006.
45. محمد ناجي حسن خليفة، **النمو الاقتصادي**، دار القاهرة، 2001.
46. تودارو ميشال، ترجمة حسني محمد حسن، **التنمية الاقتصادية**، دار المريخ، الرياض، 2006.
47. عبلة عبد الحميد بخاري، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، ج 3 ،جامعة الملك عبد الغزيز، السعودية، 2009.
48. السيد الحسيني، **التنمية والتخلف**، دار المعرفة، الطبعة الثالثة، القاهرة، مصر، 1985.
49. سهير حامد، **إشكالية التنمية في الوطن العربي**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، طبعة الأولى، 2007.
50. مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات**، دار وائل، عمان، 2007.
51. محمد عبد العزيز عجيمة، عبد الرحمان يسري، **التنمية الاجتماعية والاقتصادية ومشكلاتها**، الدار الجامعية، مصر 1999.
52. على جدوع الشرفات، **التنمية الاقتصادية في العالم العربي**، طبعة الأولى، دار العليين، الزمان، عمان، 2010.
53. عوف محمد الكفر واري، **السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي**، مكتبة الإشعاع، مصر، الطبعة الأولى، 1997.
54. طارق حسن يوسف جابر، **السياسة التجارية الخارجية في نظام الاقتصاد الإسلامي**، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2012.
55. بن دعاس، **السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي**، دار الخلدونية، الجزائر، 2007.
56. عبد الرحيم بودقجي، **التنمية الاقتصادية**، الدار الجامعية للنشرن القاهرة، 1997.
57. هشام محمود الإقدام، **معالم الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية والقومية في البلدان النامية**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2009.
58. سعد حسن فتح الله، **التنمية المستقلة: المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995.
59. إسماعيل بن ناقة، **اقتصاد التنمية،نظريات، نماذج، استراتيجيات**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.

60. خبابة عبد الله، **تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2014.
61. محمد عبد المنعم عفر، **الاقتصاد الدولي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999.
62. منصور وليد وآخرون، **تطور التجارة الخارجية للجزائر في ظل اقتصاد السوق**، دار الهدى، 1991.
63. أحمد هلال، **قواعد الانضمام والتفاوض في التجارة العالمية**، دار نافع للكتاب، عمان، 1996.
64. سمير صارم، **أوروبا والعرب من الحوار الى الشراكة**، دار الفكر، سوريا، 2000.
65. هاني حبيب، **الشراكة الأورومتوسطية- وجهة نظر**، الدار الوطنية للنشر والتوزيع، عمان، دون سنة.
66. حليم بن دحمان، **رفع رؤوس الأموال الأجنبية ساهم في رفع الاستثمارات الأجنبية**، دار الأبحاث للترجمة والنشر والتوزيع، الجزائر، العدد 29، فيفري 2011.

❖ **الأطروحات والرسائل:**

1. نولر الهدى بالحاج، أثر تحرير التجارة الخارجية على المؤشرات الاقتصادية الكلية: دراسة حالة الجزائر 2000-2009، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013-2014.
2. حسان بودبوز، **آليات تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر**، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية تخصص تمويل التنمية، دفعة 2016.
3. بوزكري جمال، **الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري** ، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران، الجزائر، 2012-2013.
4. بن سونة العجال، **اتفاق الشراكة الأوروبية الجزائرية وأثارها على الاقتصاد الوطني**، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص إدارة أعمال، جامعة خميس مليانة، الجزائر، 2013-2014.

❖ **المجلات والملتقيات والتقرير:**

1. سميرة عزيزة، **الشراكة الأوروجزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي والتنمية المستقلة**،مجلة الباحث، العدد9، جامعة بسكرة، الجزائر.
2. زعباط عبد الحميد، **الشراكة الأورو متوسطية وأثرها على الاقتصاد الجزائري**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الأول، جامعة الجزائر.
3. المركز الوطني للإحصاء والإعلام، الجمارك الجزائرية، 2004.
4. غرفة التجارة : السيد قريشي مصطفى مدير الشراكة والعلاقات الدولية.
5. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي**، 1998.

6. البنك الدولي تقرير عن التنمية في العالم 1996.
7. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **مشروع التقرير الوطني حول التنمية**، 1998.
8. الديوان الوطني للإحصائيات حول الشغل والبطالة.
9. تقرير بنك الجزائر.

❖ **المراسيم التنفيذية والقوانين:**

1. القانون رقم 08-12 المؤرخ في 25 جوان 2008 المعدل والمتمم للأمر رقم 03-03 المؤرخ في 19 جويلية 2003 المتعلق بالمنافسة.
2. المرسوم التنفيذي رقم 04-174 المؤرخ في 12 جوان 2004 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنبية لترقية الصادرات الخارجية وتنظيم سيرها، الجريدة الرسمية عدد 39 الصادرة في 16 جوان 2004، المادة 6.

❖ **الكتب باللغة الأجنبية:**

1. Patrick love et Ralph lattimore. Le commerce International. Libre. Equitable et ouvert ?. editions de l'ocde. Paris.2009.
2. Chadly ayeri: pour une coopération euro-arab enjeux méditerranée، Les éditions de la méditerranée،1992.
3. European commission,European union, **Trade in goods with Algeria**. Op.cit.

❖ **المواقع الالكترونية:**

1. https://www.politics-dz.com/threads/nzriat-altnmi-alaqtsadi 05/05/2018 20:18.
2. revue de la commerce 2006.
3. www.DOUANES.DZ.
4. Minister du commerce. www.minicommerce-gov-dz.
5. www.safex.dz
6. www.cagex.dz
7. Https//www.commerce.gov.dz/ar/statistique/commerce-exterieur-durant-les-onzes-premiers-mois-de-2017
8. www.bank-of-algeria.dz

ملخص :

تعتبر التجارة الدولية أحد أهم الأنشطة الإقتصادية في وقتنا الراهن، أين غدت الحدود بين البلدان مجرد خطوط وهمية لا قيمة لها أمام ضرورة التبادل الدولي، وتختلف طريقة تنظيم هذا القطاع من دولة إلى أخرى حسب ظروفها الإقتصادية ودرجة قوة تموقعها على الصعيد الدولي، وهي حالة بلد مثل الجزائر والتي اختلفت سياستها المتبعة في هذا المجال تبعا للنهج الاقتصادي المتبع من فترة إلى أخرى وحسب ما أملته مجموعة الظروف الإقتصادية والسياسة التي مرت بها.

وقد كان لقطاع التجارة الدولية الجزائرية خلال فترات التحول المختلفة التي عاشتها منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، والتي اتسمت خاصة بالاعتماد شبه الكلي على تصدير المحروقات كمصدر أساسي لإيرادات الجزائر الدولية مقابل زيادة مستمرة في التبعية للواردات من الخارج في تموين السوق المحلية، الأثر البلغ على مختلف الجوانب المتعلقة بالتنمية الاقتصادية في الجزائر.

كل ما ذكر، هو ما حولنا الوقوف عنده من خلال هذه الدراسة، بالتطرق أساسا إلى علاقة التجارة الدولية بالتنمية الإقتصادية، ومدى تأثير قطاع التجارة الدولية الجزائرية على مختلف جوانبها خلال الفترة 1990-2017.

الكلمات المفتاحية: التجارة الدولية، تحرير التجارة الدولية، التنمية الإقتصادية.

Abstract:

The international trade is considered as one of the main economic activities in nowadays, where the borders between countries become just imaginary lines that have no value in front of necessity of international exchange, and the ways of organizing of this sector differ from country to another, according to its economic circumstances and the degree of its economic force on the international level. This is the case of a country like Algeria, which lived many policies in this area depending on the political and economic conditions and also on the economic approach taken from a period to another.

The Algerian interbational trade sector since independence to the present day, which was marked by a dependence on the exports of fuel as a primary source of revenue and the continued increase in dependence on imports of goods and services in supplying the local market, has had a great impact on the various aspects related to economic development in Algeria.

What is said above is what we tried to highlight in this study, by mainly illustrating the relationship between international trade and economic development, and the impact of the Algerian international trade on aspects during the period 1990-2017.

Key words: international trade, Liberalization of international trade, economic development